رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

نحو المازني

جمع وتوثيق ودراسة

علي بن أحمد بن علي المازني

تقديم

أ. د. هادي نهر
عميد كلية الآداب- جامعة جدارا العليا
ورئيس قسم اللغة العربية وآدابها

عالم الكتب الحديث
إربد - الأردن
٢٠٠٨

حقــوق الطبــع محفوظــة

الطبعة الأولى

١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٨ م

لا يسمح بطباعة هذا الكتاب أو تصويره أو ترجمته إلا بعد أخذ الإذن الخطي المسبق من الناشر والمؤلف.

Copyright ©
All rights reserved

عالم الكتب الحديث

للنشر والتوزيع

إربد - شارع الجامعة - بجانب البنك الإسلامي

تلفون: (٢٧٢٧٢٢٧٢ - ٠٠٩٦٢) خلوي: ٠٧٩/ ٥٢٦٤٣٦٣ فاكس: ٢٧٢٦٩٩٠٩ - ٠٠٩٦٢

(٢١١١٠) :البريدي الرمزي (٣٤٦٩) :البريد صندوق

البريد الإلكتروني almalktob@yahoo.com

almalktob@hotmail.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المحتويات	أ
الإهداء	ز
تقديم	١
المقدمة	٣
التمهيد: أبو عثمان المازني	٧
اسمه ونسبه	٧
حياته	٧
شيوخه	٩
تلامذته	١٠
مكانته العلمية وآثاره	١٢
وفاته	١٦
الفصل الأول	
نحو المازني في مقدمات النحو والمرفوعات الاسمية	١٧
المبحث الأول: في مقدمات النحو	١٩
١- علامات الإعراب والبناء	٢٠
٢- علة امتناع جزم الأسماء	٢١
٣- الأسماء الخمسة بين الإعراب بالحروف أو الحركات	٢٣
٤- إعراب المثنى وجمع المذكر السالم	٢٥
٥- حذف الاسم الموصول	٢٧
المبحث الثاني: نحو المازني في المرفوعات الاسمية	٣١
القسم الأول: في المبتدأ والخبر:	٣١
١- تقديم الخبر وجوبًا	٣١
٢- حكم الاسم المشغول عنه	٣٢

الموضوع	الصفحة
٣- الابتداء بأن ومعموليها	٣٤
٤- في معنى الإخبار بـ(أفعل التفضيل)	٣٥
٥-الاسم المرفوع بعد الظرف أو الجار والمجرور	٣٦
٦- تقديم خبر (ما)	٣٨
٧- حكم الفاء الواقعة في خبر الاسم الموصوف باسم موصول بعد (إنّ)	٣٩
٨- الإخبار عن المتعاطفين	٤٠
٩- (منذ) مبتدأ	٤١
القسم الثاني: في الفاعل:	٤٢
١- الفاعل جملة	٤٣
٢- الفاعل ضميراً متصلاً	٤٤
٣- المشغول عنه بين الرفع والنصب	٤٥
٤- عمل اسم الفاعل الرفع في الضمير المنفصل	٤٦
الفصل الثاني	
نحو المازني في المنصوبات الاسمية والتوابع والمجرور بالإضافة والصرف	٤٩
المبحث الأول: المنصوبات الاسمية	٥١
أولاً: المفعولات:	٥١
١- المفعول به:	٥١
أ- ما ينصب على المفعولية عند المازني	٥٢
ب- عامل النصب في مفعول اسم الفاعل	٥٣
ج- الاقتصار على المفعول الأول فيما يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل	٥٤
د- الضمير الواقع مفعولاً العائد على اسم موصول	٥٦
هـ- إنابة اسم الإشارة مناب مفعولي (ظنّ)	٥٧
و- الضمير في (إيّا) المنصوب على المفعولية	٥٩
ز- علامة الفتحة في جمع المؤنث السالم	٦١

الموضوع	الصفحة
٢- المفعول المطلق	٦٣
٣- المفعول معه	٦٥
ثانيًا: الحال:	٦٧
ثالثًا: المستثنى:	٦٨
الاستثناء بـ(حاشا)	٦٩
رابعًا: التمييز:	٧٠
١- العامل في التمييز	٧٠
٢- تقديم التمييز على عامله	٧١
المبحث الثاني: في التوابع والمجرور بالإضافة والصرف	٧٤
أولاً: التوابع:	٧٤
١- التوكيد	٧٤
٢- الصفة	٧٥
٣- العطف:	٧٦
١- العطف على الضمير المخفوض	٧٦
٢- تقديم المعطوف على المعطوف عليه	٧٧
٣- عطف الاسم على الفعل وعكسه	٧٩
ثانيًا: الإضافة:	٧٩
١- إضافة اسم الفاعل إلى فاعله	٧٩
٢- إضافة الضمير المتصل إلى اسم الفاعل	٨٠
٣- الجمع بين (أل) التعريف والإضافة	٨١
٤- الاسم المركب والإضافة	٨٢
ثالثًا: الصرف:	٨٤
١- المقصور والصرف	٨٤
٢- الصرف ووزن الفعل والعلمية	٨٦
٣- الثلاثي الساكن الوسط	٨٦

الموضوع	الصفحة
٤- صيغ المبالغة وإعمالها	٨٧
٥- (أشياء) بين الصرف وعدمه	٨٨
الفصل الثالث	
نحو المازني في الأفعال وأسماء الأفعال والحروف	٨٩
المبحث الأول: الأفعال وأسماء الأفعال	٩١
أولاً: الأفعال:	٩١
١- بناء (كان) الناقصة للمجهول	٩١
٢- (ليس) في باب الاشتغال	٩٢
٣- حكم (دخل) من حيث التعدي واللزوم	٩٣
٤- (رأى) والتعدي إلى اثنين	٩٤
٥- الأفعال الخمسة	٩٥
٦- جزم المضارع بلام أمر محذوفة	٩٦
٧- فعل الأمر بين البناء والإعراب	٩٨
٨- فعل الشرط والجزاء مبنيان	٩٨
٩- تقديم جواب الشرط على أداة الشرط	٩٩
١٠- علة جزم المضارع في بعض السياقات	١٠٠
١١- وقوع الفعل المضارع بعد ضمير الفصل	١٠٢
١٢- الاختلاف في نحو قوله تعالى ﴿أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ﴾	١٠٣
ثانيًا: أسماء الأفعال:	١٠٤
١- ماهية أسماء الأفعال	١٠٤
٢- عمل أسماء الأفعال	١٠٥
المبحث الثاني: نحو المازني في الحروف	١٠٧
١- إذا	١٠٧
٢- إذن	١٠٨
٣- (أل)	١٠٨

الموضوع	الصفحة
٤- (إنَّ) ولام الإبتداء	١١١
٥- أمَّا بالفتح والتشديد	١١٢
٦- حاشا	١١٣
٧- ربَّ	١١٤
٨- السين وسوف	١١٥
٩- (لا) النافية للجنس	١١٥
١٠- (لكنَّ) و(لكنّا)	١١٩
١١- لن	١١٩
١٢- (ما) الحجازية	١٢٠
١٣- (ما) الموصول الحرفي	١٢١
١٤- واو الجماعة بين الحرفية والاسمية	١٢٢
الفصل الرابع	١٢٣
نحو المازني في التراكيب والأساليب	
المبحث الأول: في أسلوب التعجب:	١٢٥
الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه	١٢٨
المبحث الثاني: أسلوب الشرط	١٣٠
المسألة الأولى: فعلا الشرط والجزاء بين الإعراب والبناء	١٣٠
المسألة الثانية: عامل فعلي الشرط والجزاء	١٣١
المبحث الثالث: أسلوب النداء	١٣٥
أولاً: تابع المنادى	١٣٥
ثانياً: تنوين المنادى	١٣٨
ثالثاً: نداء النكرة	١٤٠
رابعاً: المنادى المضاف إلى ياء المتكلم	١٤١
خامساً: الحذف في أسلوب النداء	١٤٤

الموضوع	الصفحة
الفصل الخامس	
الأصول النحوية والشواهد والتعليلات عند المازني	١٤٧
المبحث الأول: الأصول النحوية:	١٤٩
أولاً: السماع:	١٤٩
القرآن الكريم وقراءاته	١٥٠
كلام العرب شعرًا ونثرًا	١٥٢
ثانيًا: القياس	١٥٤
المبحث الثاني: الشواهد والتعليلات:	١٥٨
أولاً: الشواهد:	١٥٨
شواهده القرآنية بالقراءات المختلفة	١٥٨
شواهده الشعرية	١٦٠
شواهده النثرية	١٦١
ثانياً: التعليلات النحوية	١٦١
الخاتمة والنتائج	١٦٥
فهرس المصادر والمراجع	١٦٧

www.moswarat.com

تقديم

أ. د. هادي نهر

عميد كلية الآداب - جامعة جدارا العليا

ورئيس قسم اللغة العربية وآدابها

قبل حوالي أربعة عقود أدار المرحوم الأستاذ الدكتور رشيد عبدالرحمن العبيدي- طيّب الله ثراه- رسالته للماجستير عن (أبي عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو)، وكان عمل الدكتور المرحوم في حينه عملاً متميزاً كشف فيه- في المقام الأول- أطرافاً من حياة المازني، وآثاره، وقطوفاً من آرائه في الصرف والنحو، بما تيسر له آنذاك من مصادر نحوية ولغوية منشورة)، وبعد مرور أربعين سنة حقُقّت فيها مئات الكتب النحوية القديمة، إنبرى أحد الأخلاف (المازنيين) من جديد لشيخه المازني، باحثاً عن آرائه النحوية جمعاً، وتوثيقاً، وتحليلاً، وبعد جهد جهيد استطاع هذا الباحث السعودي الشاب بما منّ الله عليه من ذكاء وقّاد، وصبر على طلب العلم جميل، وقدرة على التحليل والاستنباط أن يخرج بآراء نحوية للمازني لم تكن معهودة في جهود الباحثين المحدثين من قبل مستنداً إلى عشرات المصادر النحوية التي كُتب لها أن تحقّق وأن تنشر، وإلى منهج قويم تصب أجزاؤه، وفروعه، وأصوله، وفصوله في مصب واحد هو: نحو المازني وحسب، فجاء عمل الأستاذ علي بن أحمد بن علي المازني في تمهيد وخمسة فصول توزّعت بدورها على أحد عشر مبحثاً استوفت آراء المازني النحوية في مقدّمات النحو العربي، والمرفوعات الاسمية، والمنصوبات الاسمية، والتوابع، والمجرورات، والأفعال، وأسماء الأفعال، والحروف، وبعض التراكيب والأساليب كأسلوب التعجّب، والشرط، والنداء، ومن ثمّ الالتفات إلى الأصول النحوية، والشواهد، والتعليلات، بما يقدّم أمام الباحثين تراث رجل اختصر الجاحظ القول فيه حين ذكر: أن فينا ثلاثة رجال نحويون ليس في الأرض مثلهم ... منهم أبو عثمان المازنيّ الرجل الزاهد النحوي، الفقيه، وتلميذ الحضرمي، وأبي عبيدة معمر بن المثنى، والأصمعي وأبي زيد الأنصاري، والأخفش، وأستاذ الرياشي، وأبي سعيد الوراق والمبرد وغيرهم كثير.

إنّ صنيع الباحث علي المازني في لمّ شتات أبي عثمان المازني النحوي، وتخريجه وتوثيقه، وتحليله، ليؤكّد أنّ مدراسة تراثنا، والكشف عن أوجه الإصالة والريادة فيه، هو أحد الأعمال الجليلة التي ترتّبت في أعناق الغيورين من شباب الأمة لأولئك الذين كان له الفضل في بناء ثروتنا العلمية في مختلف المعارف والفنون والعلوم والآداب.

إنني وبما عرفته عن (علي المازني) من تبّتل للعلم، وصبر عليه، وإقبال على المعرفة، وإخلاص في العمل، وأمانه في العلم، لأجد في عملهِ إضافة مرموقة للنحو العربي، وأنا واثق من أنّ صاحبها قادر على تقديم المزيد. وكلّ الذي أتمناه عليه أن يواصل رحلته العلمية المباركة، والله في عون المرء ما دام المرء مخلصاً لنفسه، ولتراثه، ولغته منتظماً بتواضع جمّ، وأدب رفيع في صفّ الباحثين الجادّين.

ادعو الله لعلي المازني بالتوفيق والسداد، وما توفيقنا إلا بالله العلي العظيم.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المقدمة

إنَّ الحمد لله نحمده ولا نكفره ونصلي ونسلم على خير خلقه محمد بن عبد الله عليه وعلى آله وأصحابه أفضل صلاة وأتم تسليم ثم أما بعد:

فكثير من الناس يرحلون عن الدنيا بعد طول عمر، من غير أن يتركوا ذكرى حميدة، أو عملاً ينفع الناس، وكثير منهم يغادرون الحياة إلى العالم الآخر لكنهم يبقون أحياءً بأعمالهم وآثارهم التي لا يمكن للزمن أن يأتي عليها، وعلى رأس هؤلاء العلماء الصالحون ممن قدموا للناس عصارة أفكارهم، لينتفعوا بها على مر الزمن. وإذا كان هؤلاء العلماء قد أخذوا نصيبهم من الحياة سعةً في العيش، أو ضيقاً فيه، فقد كانوا- في الحالين- على نصيب وافٍ من الإجلال والاحترام والتقدير في مجتمعاتهم، ثم مضوا وتركوا آثارهم وأفكارهم وعلومهم التي من حقهم علينا أن نكشف عنها، ونحيط بها.

ومن هؤلاء العلماء الفضلاء أبو عثمان المازني الذي اخترته لدراستي المتواضعة؛ مع علمي بوجود دراسة سابقة في جهود المازني المتوفى سنة (٢٤٩هـ)، فقد أطلعت عليها وألفيتها عملاً جيداً، إلا أنني وقفت على مسوغات علمية تجعلني أعيد العمل في جهود المازني بما لم يُستوف في العمل السابق، ما يزيد تراثه وضوحاً وشمولاً، ومن هذه الأسباب والمسوغات الآتي:

أولاً: أن رسالة الدكتور رشيد عبد الرحمن العبيدي (أبو عثمان المازني ومذاهبه في الصرف والنحو) في الأصل كانت في: (أبو عثمان المازني حياته وآثاره) ولذا صرح العبيدي بأن ما ذكره في رسالته من فكر المازني النحوي إنما يمثل جانباً متواضعاً من هذا الفكر.

ثانياً: أنّ هناك عشرات من المصادر النحوية الكبرى في التراث العربي لم تحقق حينما أقيمت الدراسة الأولى (رسالة العبيدي)، وذلك كان عقبة أمام كثير من الباحثين الذين حاولوا الوقوف على ما خلفه العلماء من مادة صرفية أو نحوية.

وحين كشف المحققون عن كثير من أمات النحو في التراث العربي، تسنى لي البحث عن تراث المازني ما لم يتسن لغيري قبل ثلث قرن من الزمن أو أكثر.

ثالثاً: إنّ تتبعي آثار المازني وآراءه النحوية المبثوثة في أمات كتب النحو عبر سنوات امتدت منذ دراستي الجامعية ثم دراستي التحضيرية للماجستير قد أوقفتني على كثير من الآراء النحوية للمازني مما لم يلتفت إليه الباحثون من قبل بالبيان والدراسة والتحليل.

رابعاً: كون المازني قد عاش في القرن الثالث من الهجرة، فآراؤه يعول عليها في التقعيد النحوي، ولأنّ تلك الآراء مبثوثة في كتب النحو أحببت أن أجمعها في رسالة علمية تفي بهذا الغرض.

وتكون بحثي من تمهيد وخمسة فصول؛ تحدثت في التمهيد عن اسم أبي عثمان، ونسبه وحياته، وشيوخه، وتلامذته، ومكانته العلمية وآثاره، ووفاته.

وتحدثت في الفصل الأول عن نحو المازني في مقدمات النحو والمرفوعات الاسمية وشمل مبحثين المبحث الأول: في مقدمات النحو، والمبحث الثاني: نحو المازني في المرفوعات الاسمية.

أما الفصل الثاني فهو في نحو المازني في المنصوبات الاسمية والتوابع والمجرور بالإضافة والصرف، وشمل مبحثين المبحث الأول: المنصوبات الاسمية، والمبحث الثاني: في التوابع والمجرور بالإضافة والصرف.

وذكرت في الفصل الثالث نحو المازني في الأفعال وأسماء الأفعال والحروف، واحتوى على مبحثين أيضاً وهما: المبحث الأول: الأفعال وأسماء الأفعال والمبحث الثاني: نحو المازني في الحروف.

أما الفصل الرابع فذكرت فيه نحو المازني في بعض التراكيب والأساليب وتكون من ثلاثة مباحث وهي:المبحث الأول: أسلوب التعجب، والمبحث الثاني: أسلوب الشرط، والمبحث الثالث: أسلوب النداء.

وأخيراً الفصل الخامس وتحدثت فيه عن الأصول النحوية، والشواهد والتعليلات عند المازني وشمل مبحثين المبحث الأول: الأصول النحوية، والمبحث الثاني: الشواهد والتعليلات، ثم أتت الخاتمة وذكرت فيها نتائج البحث.

أمـا منهجي فقد استندت في إقامة هذا العمل العلمي على منهج يمزج بين الوصف والتحليل والاستقراء من غير أن أغفل الجانب التاريخي، وعلى وفق ما اقتضته فصول الرسالة ومباحثها. وقد حاولت جهدي أن اعتمد على الاختصار وعدم الحشو ما استطعت إلى ذلك سبيل.

ولعل ما مشاق الطريق الذي سلكته:

ضياع كتب المازني النحوية، ممّا اضطرني لجمع آرائه من كتب النحو والصرف، واللغة، والأدب، الأمالي، والمجالس، والتفسير، والقراءات ممّا أوجد صعوبة في الحصول على آرائه النحوية.

ووجود دراسة أقيمت عن أبي عثمان المازني بعنوان (أبو عثمان المازني المجدد، ومؤلفاته، وأثره) للباحث عبد العزيز محمد فاخر في جامعة الأزهر، وقد سافرت إلى هناك لأطلع عليها وللأسف لم أجدها، وهذا ما شجعني في المضي في العمل نظراً لأنه مضى على الدراسة أكثر من ربع قرن، إذ كانت الدراسة عام ١٩٧٢م، كما أنها غير موجودة في المراكز العلمية التي راسلتها، وغير موجودة في مصدرها الأصل، ولم تر النور- حسب علمي- إلى الآن.

ويسرني أن أقدم أسمى آيات الشكر والتقدير للدكتور/ **عبدالله بن أحمد النهاري**، فقد وقف بجانبي، وكان له الفضل بعد الله في إرشادي وتوجيهي إلى ما يسر عليَّ الكثير من المهام، فجزاه الله عني خير الجزاء وكتب كل ذلك في ميزان حسناته.

ويسرني أن أتقدم بخالص الشكر للأستاذ الدكتور/ **هادي نهر** الذي كان له الفضل بعد الله في توجيهي منذ السنة التمهيدية، وإرشادي لاختيار الموضوع، كتب الله كل ذلك في ميزان حسناته.

وإلى كلَّ مَن أمدَّ إليَّ يد العون، أو أشار عليَّ بإرشاد وتوجيه.

والله من وراء القصد وهو نعم المولى ونعم النصير

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

تمهيد

أبو عثمان المازني

اسمه ونسبه:

أجمعت المصادر التي ذكرت فيها ترجمة أبي عثمان المازني على أن اسمه بكر بن محمد، وكنيته أبو عثمان[1]، ولكن الخلاف وقع في اسم جده، فقيل: بقية[2]، وقيل: عدي[3]، وقيل عثمان[4].

أما اسم والد جده فقد أجمعت المصادر على أن اسمه حبيب[5]، ويُنسب أبو عثمان أحياناً إلى البصرة مكان ولادته ونشأته فيقال البصري[6] ويُنسب في الغالب إلى قبيلته فيقال المازني نسبة إلى مازن بن شيبان بن ذهل بن ثعلبة بن عكابة بن صعب بن علي بن بكر بن وائل[7] كما أنه يُلقب بالنحوي[8].

حياته:

لم تذكر كتب التراجم تاريخ ميلاده ولا مكانه، ولكن بعض الباحثين المحدثين جزم أنه ولد في البصرة[9]. ويمكن تقدير مولده بالربع الأخير من القرن الثاني للهجرة لأنه لم

---

(1) ينظر: أخبار النحويين البصريين ص ٨٥، و طبقات النحويين واللغويين ص ٨٧، و الفهرست ص ٨٠، ومعجم الأدباء ٧/ ١٠٧، والبلغة ص ٧١.

(2) ينظر: تاريخ بغداد ٧/ ٩٣، وإنباه الرواة ١/ ٢٨١، والبلغة ص ٧١، و الأنساب للسمعاني ٥/ ١٦٦.

(3) ينظر: سير اعلام النبلاء ١٢/ ٢٧٠، والكنى والألقاب ٣/ ١٣١، ومعجم الأدباء ٧/ ١٠٧.

(4) ينظر: وفيات الأعيان ١/ ٢٨٣، والبداية والنهاية ١٠/ ٣٥٢.

(5) ينظر: المصادر السابقة.

(6) ينظر: وفيات الأعيان ١/ ٢٨٣، ومعجم البلدان ٧/ ١٠٨.

(7) ينظر: نزهة الألباء ص ١٤٠، وإشارة التعيين ص٦١، واللباب في تهذيب الأنساب ٣/ ١٤٥.

(8) ينظر: معجم الأدباء ٧/ ١٠٧، و تاريخ بغداد ٧/ ٩٣، والمنتظم ١٢/ ١٢، والعبر١/ ٣٥٣.

(9) ينظر: المدارس النحوية ص ١١٥، والموجز في نشأة النحو ص ٧٣.

يـدرك سيبويه المتوفـى سـنة (١٨٠هـ)[١] وإنمـا أدرك أبا عبيدة معمر بن المثنى المتوفى سنة (٢٠٨هـ)، وأبا الحسن الأخفش المتوفى سنة (٢١٥هـ) وأخذ عنهما[٢].

قـال عنه الجاحظ في كتابه البلدان: "وفينا ثلاثة رجال نحويون ليس في الأرض مثلهم ..... منهم أبو عثمان المازني"[٣].

كـان زاهـداً عفيفاً ويـدل علـى ذلـك قصة اليهودي الذي قصده ليقرأ عليه كتاب سيبويه، وبذل له مئة دينار في تدريسه إياه، فامتنع أبو عثمان المازني من ذلك فقال له المبرد: جُعلت فداك أترد هذه المنفعة مع فاقتك وشدة إضاقتك؟ فقال: إن هذا الكتاب يشتمل على ثلاثمائـة وكـذا وكذا آية من كتاب الله عز وجل، ولست أرى أن أمكن منها ذمياً غَيْرَة على كتاب الله وحمية له[٤].

وأكـبر من ذلك أنه كان عازفاً عن قصور الخلفاء، ويدل على ذلك مروى عنه حين قـال لـه الواثـق: كيف لي بك؟ فرد عليه قائلاً: يا أمير المؤمنين، إن الغنم لفي قربك والنظر إليك والأمن والفوز لديك، ولكني ألفت الوحدة وأنست بالانفراد ..[٥].

قال عنه القاضي بكار بن بقنة تـ(٢٧٠هـ): ما رأيت نحوياً يشبه الفقهاء إلا حبان بن هلال والمازني[٦].

وهـذا يـدل علـى ورع وزهـد المازني- رحمه الله-. حتى وصفه أبو الطيب اللغوي تـ(٣٥١هـ) بأنه من أهل القرآن[٧].

أما أسرته فلم تذكر المصادر عنها إلا القليل فأبوه محمد كان نحوياً قارئاً كما قال ابن النـديم[٨]، وذكرت المصادر أن له أختاً أصغر منه أو بنتاً؛ اختلفت الروايات في ذلك جاء في

---

(١) ينظـر: أخبار النحويين البصريين ٦٣-٦٤، وإشارة التعيين ٢٤٢- ٢٤٥، وإنباه الرواة ٢/ ٣٤٦-٣٦٠، وسير أعلام النبلاء ٨/ ٣٥١.

(٢) ينظر: إشارة التعيين ص ٣٥٠، والبغية ٢/ ٢٩٤.

(٣) ينظر: إنباه الرواة ١/ ٢٨٣.

(٤) ينظر: نزهة الألباء ص١٤١، و وفيات الأعيان ١/ ٢٨٤، ومعجم الأدباء ٧/ ١١١.

(٥) ينظر: طبقات النحويين واللغويين ص ٩٣، ومعجم الأدباء ٧/ ١١٦.

(٦) ينظر: نزهة الألباء ص ١٤١، وإنباه الرواة ١/ ٢٨١.

(٧) ينظر: مراتب النحويين ص ١٢٦.

(٨) ينظر: الفهرست ص٨٠.

مراتب النحويين[1] أنه قال لما سأله الواثق من خلفت وراءك؟ قال: بنتاً صغيرة، وجاء في رواية أخرى، أن الواثق سأله، هل لك من ولد؟ قال: نعم بنية لا غير[2].

بينما ذكرت مصادر أخرى أنه أجاب الواثق قائلاً: أُخية لي أصغر مني أقيمها مقام الولد[3] .....

وكان لأبي عثمان جارية مشهورة أسمها مُدام قال عنها علي بن الجهم: دخلت على أبي عثمان المازني وعنده جارية له كأنها شقة قمر...[4]. وكانت أديبة شاعرة غنت بين يدي الواثق، فكانت سبباً في اتصال المازني بالواثق في قصة مشهورة[5].

شيوخه:

أخذ قراءة القرآن- رحمه الله- عن أبيه محمد وعن يعقوب بن إسحاق الحضرمي تـ(٢٠٥هـ)[6] قال: قرأت القرآن على يعقوب فلما ختمت رمى إليَ بخاتمه وقال: خذه ليس لك مثل[7].

وأخذ اللغة والنحو والصرف عن عدد من كبار العلماء في عصره من أبرزهم:

١- أبو عبيدة معمر بن المثنى تـ(٢٠٨هـ) أخذ عنه اللغة وكثيراً من الأخبار والشعر قال أبو عثمان المازني: لم يجئ في كلامهم مثل "مَقَائُوه" إلا قولهم: قوم سَوَا سُوه. سمعته من أبي عبيدة[8].

---

(١) ينظر: ص ١٢٧.

(٢) ينظر: وفيات الأعيان ١/ ٢٨٥، معجم الأدباء ٧/ ١١٣.

(٣) ينظر: أخبار النحويين البصريين ص ٨٦، وتاريخ بغداد ٧/ ٩٣.

(٤) ينظر: العقد الفريد ٦/ ٤٢٧.

(٥) ينظر: أخبار النحويين البصريين ص ٨٥، ونزهة الألباء ص ١٤١، و إنباه الرواة١/ ١٨٤.

(٦) ينظر: الفهرست لابن النديم ص ٨٠.

(٧) مراتب النحويين ص ١٢٦، وإنباه الرواة ١/ ٢٨٣.

(٨) ينظر: المنصف٢/ ١٣٣.

٢- أبـو سـعيد عبد الملك بن قُرَيْب الأصمعي البصري اللغوي المتوفى سنة (٢١٤هـ)[١] أخـذ مـنه المازنـي المعاني واللغة والشعر، وكثيراً ما يقول المازني في التصريف سألت الأصمعي[٢]... وأخبرني الأصمعي... [٣].
وأنشدنا الأصمعي...[٤] وقد صرح المازني بأنه لم يأخذ النحو عن الأصمعي فقال لما سـأله الأخفش: أتلزم الأصمعي؟ قال: ما أفارقه، فقال الأخفش: أتتعلم منه النحو؟ فقال: لا ولكن أتعلم منه المعاني واللغة والشعر[٥].

٣- أبـو زيـد الأنـصاري سـعيد بـن أوس بن ثابت، تـ(٢١٥هـ)[٦] وقد أخذ عنه المازني اللغة والنحو وكثير من الأخبار والشعر[٧].

٤- الأخفـش الأوسـط سـعيد بـن مسعدة.تـ(٢١٥هـ)[٨] أخذ عنه المازني كتاب سيبويه كاملاً[٩].

تلامذته:

كـان أبـو عـثمان المازنـي- رحمـه الله- جاداً في التحصيل، معتنياً بالعلم، حتى صار إمامـاً في العربية. وقد اجتمعت إليه إمامة الطبقة السادسة من النحويين[١٠] وتخرج على يديه العديد من العلماء من أشهرهم:

---

(١) ينظر: تاريخ بغداد ٧/ ٩٣، و وفيات الأعيان ١/ ٢٨٣.
(٢) ينظر: ١/ ٢٢٧.
(٣) ينظر: ١/ ٢٥٢، و١/ ٢٥٦، و١/ ٢٦٢.
(٤) ينظر: ٢/ ٦٧.
(٥) ينظر: مراتب النحويين ص ١٢٤.
(٦) ينظر: إشارة التعيين ٦١.
(٧) ينظر: التصريف ١/ ٢٠٣، ٢٦٥.
(٨) ينظر: معجم الأدباء ٧/ ١٠٨.
(٩) ينظر: أخبار النحويين البصريين ٦٦.
(١٠) ينظر: أبو عثمان المازني ومذاهبه في النحو والصرف لرشيد العبيدي ص ٦٨.

١- أبـو الفـضل الرياشي العباس بن الفرج المتوفى سنة (٢٥٧هـ)[١] قال المبرد: سمعت المازني يقول: قرأ الرياشي عليَّ كتاب سيبويه فاستفدت منه أكثر مما استفاد مني، يعني أفادني لغته وشعره وأفاد هو النحو[٢].

٢- أبو يَعْلى محمد بن أبي زُرْعَة الباهلي المتوفى سنة (٢٥٧هـ)[٣].

٣- عبد الله بن أبي سعيد الوراق المتوفى سنة (٢٧٤هـ)[٤].

٤- الفضل بن محمد اليزيدي المتوفى سنة (٢٧٤هـ)[٥].

٥- أبو عبد الله محمد بن علي بن حمزة بن الحسين المتوفى سنة (٢٨٦هـ)[٦].

٦- أبو العباس محمد بن يزيد بن المبرد المتوفى سنة (٢٨٦هـ)[٧] وهو أبرز تلامذة المازني على الإطلاق، وقد لازمه ملازمة تامة وقرأ عليه كتاب سيبويه[٨].

٧- أبو علي أحمد بن جعفر الدينوري المتوفى سنة (٢٨٩هـ)[٩].

٨- يموت بن المزرع بن موسى بن سيار البصري المتوفى سنة (٣٠٣هـ)[١٠].

٩- أبـو جعفـر أحمـد بـن محمـد يعقـوب بـن رسـتم الـنحوي الطـبري المتوفى بعد سنة (٣٠٤هـ)[١١].

١٠- عسل بن ذكوان العسكري أبو علي النحوي[١٢].

---

(١) ينظر: بغية الوعاة ٢/ ٢٧.

(٢) ينظر: المرجع السابق.

(٣) ينظر: الفهرست ص ٨٤.

(٤) ينظر: تاريخ بغداد ٧/ ٩٣.

(٥) ينظر: معجم الأدباء ٧/ ١٠٨.

(٦) ينظر: نزهة الألباء ص ١٦٣.

(٧) ينظر: تاريخ بغداد ٧/ ٩٣، وإنباه الرواة ١/ ٢٨١.

(٨) ينظر: مقدمة الكتاب ١/ ٤، و إشارة التعيين ص ٣٤٢.

(٩) ينظر: إشارة التعيين ص ٢٧.

(١٠) ينظر: وفيات الأعيان ٧/ ٥٤.

(١١) ينظر: مقدمة الكتاب ١/ ٨.

(١٢) ينظر: أخبار النحويين البصريين ص ١١٣.

١١- أبو ذكوان القاسم بن إسماعيل[١].

١٢- أبو غسان رفيع بن سلمة الملقب بدماذ[٢].

وغير هؤلاء كثير وذلك لما ورد أبو عثمان المازني بغداد أخذ عنه أهلها وروى عنه إناس كُثر منهم: الحارث بن أسامة، ومحمد بن أبي الجهم السُّمرِّي، وموسى بن سهل الجوني[٣].

مكانته العلمية وآثاره:

يعد أبو عثمان المازني- رحمه الله- من أئمة النحو المشهورين قال عنه المبرد: لم يكن أحد بعد سيبويه أعلم بالنحو من المازني[٤].

وقال عنه أيضاً: كان المازني إذا ناظر أهل الكلام لم يستعن بالنحو وإذا ناظر النحاة لم يستعن بالكلام[٥].

وقد ناظر شيخه الأخفش في أشياء كثيرة فقطعه فيها[٦].

قال عنه الحافظ ابن كثير: إنه شيخ النحو في زمانه[٧] [٤] وقال عنه الذهبي: المازني إمام العربية ... صاحب التصريف والتصانيف[٨]. وقال أبو عثمان الجاحظ وهو يثني على علماء البصرة: "وفينا اليوم ثلاثة رجال نحويون ليس في الأرض مثلهم ولا يدرك مثلهم ..... ومنهم أبو عثمان بكر بن محمد المازني[٩] وقال ابن جني مثنياً على المازني: فإن أبا

---

(١) ينظر: المرجع السابق.

(٢) ينظر: نفسه ص ٨٨.

(٣) ينظر: تاريخ بغداد ٧/ ٩٣، وإنباه الرواة ١/ ٢٨١.

(٤) سير أعلام النبلاء ١٢/ ٢٧٠.

(٥) ينظر: إنباه الرواة ١/ ٢٨٣، وسير أعلام النبلاء ١٢/ ٢٧١.

(٦) ينظر: معجم الأدباء ٧/ ١٠٨.

(٧) ينظر: البداية والنهاية ١٠/ ٣٥٢.

(٨) ينظر: سير أعلام النبلاء ١٢/ ٢٧٠.

(٩) ينظر: إنباه الرواة ١/ ٢٨٣.

عثمان قدوة وحجة، وقد أخذ عن جلة أهل العلم كأبي زيد، وأبي عبيدة، والأصمعي، وأبي عمر الجرمي وغيرهم ممن هو في هذه الطبقة[1].

وقد ترك أبو عثمان– رحمه الله– ثروة علمية مرموقة، وعلى الرغم مما أتى عليه الدهر منها ألفينا اليوم بين أيدينا آثاراً للمازني في علم الصرف، والنحو، واللغة، والدراسات القرآنية ومن هذه الآثار مما هو مذكور في كتب التراجم، والسير أشير إلى الآتي:

١- كتاب (التصريف)[2] وهو أشهر كتب المازني كونه أول كتاب وضع في الصرف مستقلاً[3]. وقد وصل إلينا هذا الكتاب بفضل الله ثم بفضل ابن جني الذي شرح هذا الكتاب في كتابه (المنصف) حيث إن متن هذا الكتاب غير موجود وقد طُبع هذا الكتاب في ثلاثة أجزاء ونُشر في القاهرة في شهر ذي الحجة سنة (١٣٧٣هـ).

٢- كتاب (الألف واللام)[4] وهو كتاب مختصر في النحو شرحه اثنان من كبار علماء النحو هما: أبو الحسن الرماني توفى (٣٨٤هـ) وأبو القاسم الزجاجي توفى (٣٣٧ هـ) والشرحان مفقودان[5].

٣- كتاب (الديباج) في جوامع كتاب سيبويه[6].

٤- (تفاسير كتاب سيبويه)[7].

٥- كتاب (الإكليل)[8]. وقد رجح الدكتور العبيدي أنه من كتب الأدب[9].

٦- كتاب (العروض)[10].

---

(١) ينظر: المنصف لابن جني ٢/ ٣١٠.

(٢) ينظر: إشارة التعيين ص٦٢، و كشف الظنون ١/ ٤١٢.

(٣) ينظر: سير أعلام النبلاء ١٢/ ٢٧١.

(٤) ينظر: تاريخ بغداد ٧/ ٩٤، وكشف الظنون ٢/ ١٣٩٦.

(٥) ينظر: الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه د. مازن المبارك ص٥٥ و٩٠.

(٦) ينظر: معجم الأدباء ٧/ ١٢٢.

(٧) ينظر: المرجع السابق ٧/ ١٢٢.

(٨) ينظر: فهرسة ما رواه ابن خير عن شيوخه ص ٩٧.

(٩) ينظر: أبو عثمان المازني ومذاهبه في النحو والصرف ص٨٢.

(١٠) ينظر: معجم الأدباء ٧/ ١٢٢.

٧- كتاب (الديباج) على خلاف كتاب أبي عبيدة[١].

٨- كتاب (الأخبار)[٢] ويحتمل أن يكون هذا الكتاب بفتح الهمزة من الأخبار أو بكسرها ويدل ذلك على كثرة المسائل التي رويت عن أبي عثمان المازني في مسألة الإخبار بالذي والألف واللام[٣] فربما تكون تلك المسائل مأخوذة من هذا الكتاب ويدل على ذلك قول أبي علي الفارسي في المسائل البصريات[٤]: "ولست أعرف معنى الكتابة عن معنى الجملة لأحد من أصحابنا. إلا شيئاً أجازه أبو عثمان في كتاب (الإخبار) على تمريض" وقد ضبطت الكلمة في الكتاب المذكور بكسر الهمزة.

٩- كتاب (علل النحو)[٥] وصفه ياقوت الحموي بأنه صغير[٦].

١٠- كتاب (ما تلحن فيه العامة)[٧].

١١- كتاب (القرآن)[٨].

١٢- كتاب (المسائل)، ولم يُذكر في كتب الطبقات والتراجم التي رجعت إليها، وذكره فؤاد سزكين في تاريخ التراث[٩]، ونقل عنه حمزة بن الحسن الأصفهاني في كتابه "سوائر الأمثال على أفعل"[١٠].

١٣- كتاب (القوافي)، ويختص بنقد الشعر وقوافيه وأوزانه[١١] قال عنه الدكتور العبيدي وليس للكتاب ذكر في مكتبات العالم ولم يشر إليه أحد[١٢]. وقد أعانني الله عز وجل

---

(١) ينظر: إنباه الرواة ١/ ٢٨٢.

(٢) ينظر: فهرست ما رواه ابن خير عن شيوخه ص٣١٣.

(٣) ينظر: المقتضب ٣/ ١١٤، ١٢٩، وشرح التسهيل ١/ ١٥٥، والارتشاف٣/ ١٠٤٩، ١٠٦٠، ١٠٦٦، ١٠٦٨، ١٠٧٠.

(٤) ١/ ٤٨٦.

(٥) ينظر: معجم المؤلفين٢/ ٧١، وكشف الظنون ٢/ ١١٦.

(٦) ينظر: معجم الأدباء ٧/ ١٢٢.

(٧) ينظر: تاريخ العلماء النحويين ص٦٨، وتاريخ بغداد ٧/ ٩٤.

(٨) ينظر: معجم الأدباء ٧/ ١٢٢.

(٩) ينظر: تاريخ التراث المجلد الثامن ١/ ١٥٧.

(١٠) ص ٤٧.

(١١) ينظر: إنباه الرواة ١/ ٢٨٢، كشف الظنون ٢/ ١١٣٧.

(١٢) ينظر: أبو عثمان المازني ومذاهبه في النحو والصرف ص٨٢.

ووجدت الكتاب كاملاً بمكتبة جامعة أم القرى- مكة المكرمة- داخل كتاب (الفصوص) لأبي العلاء الربعي تـ(٤١٠هـ)[١] وتكفلت بطباعته مؤخراً وزارة الأوقاف بالمملكة المغربية، ويقع كتاب القوافي في ست وخمسين صفحة من الصفحة ١٦٥ حتى نهاية ٢٢١ في داخل المجلد الخامس. و جاء في مقدمته: "قال صاعد: ضمنت لك في صدر الكتاب ألا أضمنه إلا منقولاً من خط عالم أو مأخوذاً عن لفظه، ومما يتصل بما تقدم من معاني الشعر علم القوافي وقد صُنِف فيه غير كتاب.

غير أني وجدت بخط المبرد من هذا الفن كتاباً نقله عن خط المازني وفيه من أسرار علم القوافي ما لم يتضمنه كتاب على وجهه. بسم الله الرحمن الرحيم هذا كتاب القوافي وعللها"[٢].

وفي نهاية الكتاب قال: "... وكان الخليل يزعم أن الرس يحتاج إليه وهي حركة الحرف الذي قبل ألف التأسيس وما قبل الألف في منا ألا يكون مفتوحاً ولا يقدر في الإنسان على أن يكسر ما قبل الألف ولا (أن) يضمه فلما لم يكن إلا ذلك لم يحتج إلى ذكره تم الكتاب.

هذا ما نقلته من خط المبرد وكتبه هو من خط المازني وكان يلقب بسهكل ويلقب المبرد حابان وثعلب عَوْهَم"[٣].

وكل هذه الكتب صغيرة الحجم[٤]؛ لأن المازني كان يقول: "من أراد أن يصنف كتاباً كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويه فليستح"[٥]. ماعدا كتاباً واحداً هو كتابه في القرآن فقد وصفه يا قوت الحموي بأنه كبير[٦] وكتب المازني جميعها مفقودة إلا كتاب (التصريف) وكتاب (القوافي).

---

(١) هو صاعد بن الحسن الربعي البغدادي، كان مقدماً في اللغة ومعرفة العويص وعالماً بالأدب والأخبار وصحب الفارسي والسيرافي والخطابي وروى عنهم.مات بصقلية (٤١٠هـ)ينظر: معجم الأدباء١١/ ٢٨١، و إنباه الرواة ٢/ ٨٥.

(٢) كتاب الفصوص ٥/ ١٦٥.

(٣) المرجع السابق ٥/ ٢٢١. ولم أجد هذه الألقاب في كتب التراجم التي رجعت إليها.

(٤) ينظر: تاريخ العلماء النحويين ص٦٨.

(٥) ينظر: أخبار النحويين البصريين ص٦٨.

(٦) ينظر: معجم الأدباء ٧/ ١٢٢.

وفاته:

اختلف المؤرخون في سنة وفاته- رحمه الله- فقيل (٢٤٨هـ)[١]، وقيل(٢٤٩هـ)[٢]، وقيل (٢٣٦هـ)[٣]، وقيل(٢٤٧هـ)[٤] وقيل(٢٣٠هـ)[٥].

وثلاث منها متقاربة في الزمن وهي ٢٤٧-٢٤٨-٢٤٩هـ، أما رواية (٢٣٠هـ) فيردها مجالسته للمتوكل[٦] التي أكدها كثير من المؤرخين وقد تولى المتوكل الخلافة (٢٣٢هـ)[٧].

أما الروايتان (٢٣٦هـ) و(٢٤٧هـ) فيردهما ما قاله الجاحظ عن أبي عثمان في كتابه (البلدان) وقد ذكر فضل البصرة ورجالها "وفينا ثلاثة رجال نحويون ليس في الأرض مثلهم .... منهم أبو عثمان بكر بن محمد المازني..."[٨].

والجاحظ كتب كتابه هذا سنة (٢٤٨هـ)[٩]، فيكون أبو عثمان المازني- رحمه الله- قد مات في هذه السنة أو التي بعدها.

وأرجح سنة الوفاة (٢٤٩هـ) لأنها مذكورة في أغلب المصادر[١٠]، وأقدمها[١١]، والله أعلم.

---

(١) ينظر: معجم الأدباء ٧/ ١٠٨.

(٢) ينظر: إنباه الرواة ١/ ٢٨٢.

(٣) ينظر: وفيات الأعيان ١/ ٢٨٦، وإنباه الرواة ١/ ٢٨٨.

(٤) ينظر: المنتظم ١٢/ ٢٤٨، والكنى والألقاب ٣/ ١٣٢.

(٥) ينظر: معجم الأدباء ٧/ ١٠٩.

(٦) ينظر: بغية الوعاة ١/ ٤٦٦.

(٧) ينظر: شذرات الذهب ٢/ ٧٥.

(٨) ينظر: إنباه الرواة ١/ ٢٨٣.

(٩) ينظر: المرجع السابق.

(١٠) ينظر: تاريخ العلماء النحويين ص ٧٠, إنباه الرواة ١/ ٢٨٢، طبقات النحويين واللغويين ص٩٣، الأنساب للسمعاني ٥/ ١٦٦، اللباب لتهذيب الأنساب ٣/ ١٤٥.

(١١) ينظر: طبقات النحويين واللغويين لأبي بكر الزبيدي المتوفى سنة ٣٧٩هـ ص٩٣.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصل الأوّل

نحو المازني في مقدّمات النّحو والمدفوعات الاسمية

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المبحث الأوّل

في مقدّمات النّحو

على الرغم من أنّ المازني قد تمكّن بحذق من تعريف نفسه عبر كتابه (التصريف) الذي يمكن عدّه أوّل كتاب مستقل جامع لأكثر موضوعات الصرف العربي، وأصوله، وفصوله بوصفه- أي الصرف- "ميزان العربية، وبه تعرف أصول كلام العرب"[1]، وأنّه علم "يحتاج إليه جميع أهل العربية أتمّ حاجةٍ، وبهم إليه أشدّ فاقة .. لأنه لمعرفة أنفس الكلم الثابتة، والنّحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة ولذا وجب على من أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف؛ لأن معرفة ذات الشيء الثابتة ينبغي أن يكون أصلاً لمعرفة حاله المتنقلة"[2].

وقد وصفه ابن جنّي، ووصف صاحبه المازني حين قال: في كتاب التصريف للمازني "قد عني به واضعه، وانصرف إلى الاهتمام به مصنّفه، فحظي منه بأقصى ما طلب، ووصل إلى غايته من كثب، أن يحمد الله على ما وهبه له من فهمه، وأن يسلّم لصاحبه ما وفّره الله عليه من حفظه"[3].

ومن هنا يمكن للباحث بيسر أن يتلمس الملامح المنهجية للدرس الصرفي عند المازني، لما بين يديه من مصنّف متكامل، يمكن للناظر فيه أن يتبين مادّته، وأبوابه وفصوله، ومنهج صاحبه في البحث والدرس.

وأما النحو فقد ذكرت المصادر للمازني (تفاسير لكتاب سيبويه) مثل، "الديباج في جوامع كتاب سيبويه"[4]، وكتاب "تفاسير كتاب سيبويه"[5] وغيرهما من آثاره النّحوية التي لا نجد لها إلى اليوم أثراً إذ أتت الأيام عليها ضياعًا واندثاراً، مثلما أتت على الآلاف المؤلفة من

---

(1) المنصف .لابن جنّي: ص٣١.

(2) نفسه: ص٣١، ٣٤.

(3) ينظر: المنصف ص٣٥.

(4) ينظر: معجم الأدباء ٧/ ١٢٢.

(5) ينظر: بغية الوعاة١/ ٤٦٥.

كتب تراثنا العربي، وقد تكون عبارة عن تعليقات بسيطة على الكتاب ويدل على ذلك قول المازني: من أراد أن يصنف كتاباً كبيراً في النحو بعد كتاب سيبويه فليستح[1].

لذا يتعذر على الباحث أن يصف ما لهذا العالم من معارف وفنون أخرى وهو لا يملك إلا تفاريق من الآراء والقضايا والمسائل المبثوثة هنا وهناك في كتب من جاء بعده. ومع هذا لا يمكن للباحث الصبور أن يعفي نفسه من النظر والتفحّص وصولاً إلى تثبيت بعض الحقائق العلمية والموضوعية التي تلامس مواقف من يقوم بدراسته من حيث موقفه من بعض المسائل النحوية، ومقدّمات النّحو، ولعل أبرز ما وقفت عليه من هذا عند المازني هو الآتي:

١ - علامات الإعراب والبناء:

ذكر سيبويه في (باب مجاري أواخر الكلِم من العربية) أربع علامات للبناء هي: الفتح، والضم، والكسر، والسكون، وذكر مثلها لعلامات الإعراب وهي: النصب، والجّر، والرفع، والجزم، وهذه الثمانية علامات أصول.

فقال: "هذا باب مجاري أواخر الكلِم من العربية، وهي تجري على ثمانية مجارٍ: على النصب، والجّر، والرفع، والجزم، والفتح، والضّم، والكسر، والوقف، وهذه المجاري الثمانية، يجمعهنّ أربعة أضرب: فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجّر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضّم، والجزم والوقف"[2].

وذهب المازني[3] إلى أن أنواع الإعراب ثلاثة: الرفع، والنصب، والجّر. ورأى أنَّ الفعل المستقبل المجزوم فعل مبنّي لا معرب، وعلَّلَ ذلك بأنَّ الجزم قطع الإعراب، ولأنّ هذا الفعل إنّما أعرب لوقوعه موقع الاسم؛ لأننا نقول: محمد يذهبُ، ورأيت رجلاً ينطلق، ومررتُ برجلٍ يقومُ، والتقدير فيها: محمد ذاهبٌ، ورأيتُ رجلاً منطلقاً، ومررت برجل قائم. فإذا قلنا: زيد لم يقمْ، فقد وقع الفعل موقعاً لا يقع فيه الاسم فرجع إلى أصله وهو البناء[4].

---

(1) ينظر: تاريخ النحويين البصريين ص٦٨، كشف الظنون٢/ ١٤٢٨.

(2) الكتاب: ١/ ١٣ (بتحقيق هارون).

(3) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ص٩٤، التذليل والتكميل: ١/ ١٣٧ "مطبوع"، والارتشاف: ٢/ ٨٣٦

(4) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ص٩٤.

وما ذهب إليه المازني نسبه بعض النحويين إلى الكسائي، وأكثر الكوفيين، قال أبو حيان: (... وقال الكسائي وأكثر الكوفيين: أواخر الكلم على ثلاثة أحرف على الرفع، والنصب، والخفض ....)[1].

وقد مال الرضي الاسترابادي إلى مذهب الكسائي، والمازني؛ ورأى أنَّ القول ببناء المضارع المجزوم قول قويٌّ، وأنّه لا يمنعه من القول به إلا كراهية الخروج على إجماع النحويين[2]، وأرى أنَّ رأي المازني في كون المضارع المجزوم بلام الطلب فعلاً مبنيّاً لا معرباً أقرب إلى القبول من الزاوية التعليمية؛ لأنّ فيه تيسيراً على المتلقي من الناشئين إذ إنّ قولنا: اصدقْ، أو لتصدقْ، واحد في المعنى فكلاهما طلب في صورة الأمر.

ولهذا كان المازني يرى أنّ الجزم قطع الإعراب[3]، أي حذفه أو انتفاؤه.

وإذا كنتُ قد ذهبت مذهب المازني استناداً إلى عدم التفريق من حيث الدلالة بين: اصدقْ، ولتصدقْ فإن القول ببناء (لتصدقْ) أولى من القول ببناء (اصدقْ)، إذ إنَّ البناء أصل في فعل الأمر، وليس الإعراب.

٢ - علّة امتناع جزم الأسماء:

الجزم كما هو معروف من العلامات الخاصة بالأفعال، كما كان الجّر، أو (الخفض)، علامة انفردت بها الأسماء، ومثلما تعذر دخول الجّر على الأفعال المضارعة وإن تهيأ لها عامل جر، ولاسيما التي أضيف إليها اسم الزمان، أو مكان من نحو قولنا: (أخرجُ حيثُ يخرجُ صديقي)؛ لأنَّ الإضافة في الحقيقة إنّما هي للمصدر كأنّنا نقول: أخرجُ حيثُ خروجُ صديقي، ولا يجوز إضافة الفعل ها هنا.

فكذلك يتعذر دخول الجزم على الأسماء، وقد كان حقّه- أعني الجزم- أنْ يدخل في الاسم غير المنصرف؛ لأنّه لما حمل على الفعل في امتناع الخفض والتنوين لشبهه به كان ينبغي أن يبقى ساكناً في حال الجّر لذهاب الخفض منه، وألاّ يتكلّف حمله على النّصب لكن

---

(١) الارتشاف: ٢/ ٨٣٦ وينظر: التذليل والتكميل: ١/ ١٣٧ مطبوع.

(٢) شرح الكافية للرضي: ٤/ ٤.

(٣) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ٤/ ٩٤، والإنصاف في مسائل الخلاف: المسألة(٧٢).

منع من ذلك ما في ذلك من إذهاب العلامتين من الإخلال بالاسم[1]، وعلّة امتناع جزم الأسماء عند سيبويه يحدّدها قوله: إنَّ بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء؛لأنَّ الأسماء هي الأولى، وهي أشدُّ تمكّناً؛ فمن ثمَّ لم يلحقها تنوين ولحقها الجزم، والسكون، وإنما هي من الأسماء، ألا ترى أنَّ الفعل لابدّ له من الاسم، وإلاّ لم يكن كلاماً والاسم قد يستغني عن الفعل تقول: اللهُ إلهُنا، وعبد الله أخونا[2].

فسيبويه يقرّر أنَّ الجزم علامة من علامات الأفعال بوصفها أثقل من الأسماء ومن ثمَّ احتيج الجزم والسكون طلباً لتخفيفها وبعض الكلام أثقل من بعض، فأعطي الثقيل تخفيفاً بالجزم، والاسم خفيف في أصل وضعه فلا يجزم وقد أخذ بهذا التعليل عدد من النحويين منهم: الفراء[3]، وأكثر الكوفيين[4] والقرطبي[5].

وقد ذهب المازني إلى أنَّ الجزم لم يدخل الأسماء؛لأنّه لا يكون إلاّ بعوامل يمتنع دخولها على الأسماء من جهة المعنى نحو: لم، ولّما، ولام الأمر، ولا الناهية، وأدوات الشرط[6].

وقد أخذ برأي المازني نفرٌ من العلماء منهم المبرد (ت٢٨٦هـ) وغيره. قالوا: إنّ الجزم لم يدخل الأسماء؛ لأنه لا يكون إلاّ بعوامل يمتنع دخولها على الأسماء من جهة المعنى نحو: لم، ولّما، وحروف المجازاة، وشبه ذلك، فلمّا لم يصحّ معنى الجزم فيها امتنع دخولها عليها[7].

وعلى الرغم من أنّ أبا حيان الأندلسي قد حسم هذه المسألة بقوله إن البحث في علّة الجزم لا فائدة في ذكره[8]، أرى أنّ الجزم علامة نفي في الغالب، والأسماء لا تنفى، وإنما تُنفى أحوالها فلذلك لا يدخلها الجزم.

---

(1) المقرّب ومعه مثل التقريب. لابن عصفور. ص٧٠.

(2) الكتاب: ١/ ٢٠-٢١ (هارون).

(3) ينظر: الإيضاح في علل النحو.ص١٠٦.

(4) المصدر السابق ص ١٠٦.

(5) ينظر: شرح عيون سيبويه ص١٩.

(6) ينظر: الإيضاح في علل النحو: ص٩٤. والتذييل والتكميل: ١/ ١٤٢ مطبوع.

(7) ينظر: شرح السيرافي على سيبويه: ١/ ١٢، وشرح المفصّل: ١/ ٧٣.

(8) ينظر: التذييل والتكميل: ١/ ١٣٩ مطبوع.

وإن كنتُ أرى أنّ مذهب سيبويه في علّة امتناع الأسماء من الجزم رأي راجح، فهذه الأسماء متمكّنة يلحقها التنوين، فإذا جزمنا الأسماء التقى ساكنان: آخر الاسم والتنوين، فلم يكن بد من تحريك أحدهما أو حذفه ولو حركنا آخر الاسم لم يبن للجزم تأثير، ولا يجوز لنا حذف آخر الاسم.

فلم يبق أمامنا إلاّ حذف التنوين، ولو حذفناه لسقطت الحركة بحذفه، ولو سقطت الحركة سقط التنوين. ولهذا نجد أنفسنا ملزمين بتحريك أواخر الأسماء غير قادرين على جزمها أعني تسكينها. وعلى هذا يمكن تفسير عدم قبول الأفعال الجرّ، لأن الجرّ أصله أنْ يكون بالإضافة، والإضافة إلى الفعل لا تصحُّ، ولأن المضاف إليه يقوم مقام التنوين، والأفعال لا تنوّن، ولا تُعرّف.

٣ - الأسماء الخمسة[١] بين الإعراب بالحروف، والحركات:

اختلف النّحاة في إعراب هذه الأسماء على وجوه، وقد انطلق خلافهم هذا من خلال نظرهم إلى حروف العلّة أعني: الواو والألف، والياء من هذه الأسماء الستة، أو الخمسة، وكانوا في خلافهم على أقوال كثيرة أشهرها:

الأول: قول سيبويه الذي رأى أنّ هذه الحروف الثلاثة هي حروف الإعراب[٢].
وظاهر كلام سيبويه أن هذه الأسماء معربة بالحروف نيابة عن الحركات وهذا هو المشهور وقد قال به: قطرب[٣] والزيادي[٤] الزجاجي[٥].

---

(١) والنّحاة يبوّبون لها بـ(الأسماء الستة) المعتلّة والمضافة، فهي معتلّة بحذف لاماتها، إذ ليس في لسانهم اسم على حرفين، وإذا وجد من ذلك من نحو: يد، ودم عدّوه ثلاثياً حذف أحد أصوله.

(٢) شرح المقدّمة المحسبة: لابن بابشاذ: ١/ ١٢٠، والإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة الثانية)، وشرح المفصل: ١/ ٥٢. وسيبويه لم يتحدّث في إعراب الأسماء الستة، وإنما تحدّث في الألف والواو في التثنية والجمع ورأى أنها حروف إعراب ينظر: الكتاب٣/ ٣٦٠.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل ١/ ١٧٦ مطبوع.

(٤) ينظر: الارتشاف ٢/ ٨٣٧.

(٥) ينظر: شرح المفصل ١/ ٥٢، والتذييل والتكميل ١/ ١٧٦ مطبوع.

الثاني: قول الأخفش الذي رأى أنها دلائل الإعراب، وليست بحروف الإعراب[1] ونُسب للأخفش قوله: إنها حروف إعراب[2].

والثالث: قول قطرب: إنها حروف إعراب بمنزلة الحركات[3].

والرابع: رأي الجرمي إنها حروف إعراب، وانقلابها بمنزلة الإعراب[4].

والخامس: رأي الكسائي والفراء[5] أنها من مكانين: أي الضمة والواو، والفتحة والألف، والكسرة والياء. فالمرفوع معرب بالضمة والواو، والمنصوب معرب بالفتحة والألف، والمجرور معرب بالكسرة والياء. فيعرب بالحركات والحروف معاً.

والسادس: قول الربعي إن هذه الأسماء في الأصل معربة بالحركات، فأصل المرفوع: أبُوُك، والمنصوب: أبوَك، والمجرور: أبوِك، فقلبت في النصب ألفاً، واستثقلت الضّمة في الرفع فنقلت إلى ما قبلها، وكذلك استثقلت الكسرة فنقلت وقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها. ففي الرفع: نقل فقط. وفي النصب: قلب فقط، وفي الجّر: قلب ونقل[6].

والسابع: هو رأي المازني الذي رأى أنّ هذه الأسماء معربة بالحركات، إلاّ أنّها أُشبعت فأفضت إلى هذه الحروف[7]. أي إنّ الباء في (أبوك) حرف وقع عليه إعراب، فالواو أصلها ضمّة مشبعة، والألف فتحة مشبعة، والياء كسرة

تُنْفي يداها الحَصى في كلِّ هاجرةٍ نَفْيَ الدراهيمِ تَنْقادُ الصَّيارِيفِ

أراد: الدراهم، والصيارف[8].

---

(1) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: للعكبري: ١/ ٩٠.

(2) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة الثانية).

(3) ينظر: شرح الأشموني: ١/ ٧٤.

(4) ينظر: المقتضب: ٢/ ١٥٣-١٥٤، وشرح المفصل: ١/ ٥٢.

(5) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/ ١١٧، والارتشاف ٢/ ٨٣٨، والهمع ١/ ١٢٧.

(6) ينظر: اللباب: ١/ ٩٠.

(7) ينظر: اللباب: ١/ ٩٠، وشرح المفصل ١/ ٥٢، والارتشاف ٢/ ٨٣٧.

(8) ينظر: الإنصاف: المسألة (الثانية).

وفي الوقت الذي لا نجد فيه حاجة إلى مناقشة هذه الآراء جميعها، إذْ تكفّلت بذلك أكثر كتب النحو التي بين أيدينا ونرى أنه لابدَّ من التأكيد على أمرين:

الأوّل: يتعلق بأقرب الآراء لدى بعض النحاة، وهو الرأي الذي نسب إلى الرّبعي: أبي الحسن علي بن عيسى، لخلوّه من التكلّف والتعسّف. ولا سيّما قوله الذي يقضي بأنّ هذه الأسماء معربة بالحركات، لا بالحروف[1].

والثاني: يتعلق برأي المازني الذي رُدّ من أوجه كثيرة منها:

أ- إنَّ إشباع الحركات إنما ميدانه الضرورة الشعرية، وإطلاقه على غير ذلك ممتنع بإجماع النّحاة[2].

ب- إنَّ حركات الإعراب في حال الإفراد هو الباء بوصفها آخر الكلمة بعد حذف لامها فيكون الاسم على حرف واحد وهذا من أبعد الأشياء بل هو معدوم[3].

ج- إنَّ أحرف الإعراب لا تكون حشواً في الكلمة[4].وعلى هذا يمكن ردّ من رجَّح قول الربعي الذي يلتقي رأي المازني في هذا؛ أعني في أنّ حركات الإعراب لا تكون حشواً في الكلمة، ولذلك لا تقلبُ ولا تُشبع.

ولم يبق في تقديري إلاّ القول بإعراب هذه الأسماء بالحروف رفعاً بالواو ونصباً بالألف، وجراً بالياء، وهو الرأي المنسوب لسيبويه ومن تبعه.

٤ - إعراب المثنّى وجمع المذكّر السالم:

قيل في إعراب هذه الأسماء أكثر الآراء التي قيلت في إعراب الأسماء الخمسة ولا سيما الآراء من الأوّل إلى الرابع، ولست بحاجة إلى تكرارها[5]. غير أن الحاجة تدعوني إلى ذكر مسألتين:

---

(1) ينظر: ثمار الصناعة: ص٢٢٠.

(2) ينظر: أسرار العربية ص٤٥، والانصاف١/ ٣١, وشرح التسهيل١/ ٤٣.

(3) ينظر: شرح المقدمة الجزولية ١/ ١٢٦. ,الهمع ١/ ١٢٦.

(4) ينظر: اللباب ١/ ٩٢.

(5) ينظر: شرح المقدّمة المحسبة: ١/ ١٢٨-١٢٩، وهمع الهوامع: ١/ ٣٩.

الأولى: ما قال به الدينوري (الجليس) أبو عبد الله الحسين بن موسى من علماء القرن الخامس الهجري أنّ الألف في قولنا: الزيدان في الرفع ثلاثة معان: وذلك أنها علامة الرفع، وعلامة التثنية، وحرف الإعراب، ولا إعراب فيها ظاهر، ولا مقدّر، وكذلك الياء في (الزيدين) في حال النصب والجرّ[1].

والثانية: ما نسب إلى المازني من أنّ حركات الإعراب مقدّرة في المثنى والجمع فيما قبل الألف والواو والياء، وهذه الحروف دلائل على الإعراب، ومنع من ظهور الإعراب شغل ما قبل هذه الحروف بالحركات التي اقتضتها الحروف[2].

وعلى الرغم من أنّ المازني هنا يكاد يبتعد عن قوله في إعراب الأسماء الخمسة بإشباع الحركات، لكنّه يظلّ بعيداً عمّا تقرّر بشأن إعراب المثنى والجمع عند غيره ممّن سنرجّح آراءهم؛ فالقول بأن حروف العلّة: الواو والألف والياء حروف دالّة على الإعراب، وليست إعراب. مذهب غير مقنع لجمعه بين القول بالدلالة على الإعراب، والقول بنفي صفة الإعراب عن هذه الحروف.

أمّا قول الدينوري (الجليس) فغريب حقاً، فالمعروف أن حرف الإعراب- أياً كان- يكون الإعراب عليه نفسه، إمّا ظاهراً كالدال من (محمد)، أو مقدّراً كالواو والألف والياء في الأسماء الخمسة والمثنى وجمع المذكر السالم، عند مَن يرى أنها حروف الإعراب، ولذا فقول الدنيوري إنّ الألف حرف الإعراب، وحكمه في الوقت نفسه بأن لا إعراب فيها- ظاهراً أو مقدّراً- حكم غريب؛ لأنّ حروف الإعراب يقتضي أن تكون حركات الإعراب مقدّرة عليها[3].

ولذا لا أرى إلا قول سيبويه ومَن تابعه جديراً بالقبول. فحروف الواو، والألف والياء هي حروف إعراب، لأنها مزيدة في أواخر الأسماء شأنها شأن تاء التأنيث، وألفه، وحرف النسب، وعلى هذه الحروف المزيدة يظهر الإعراب كما هو معلوم.

---

(1) ثمار الصناعة: للدينوري. ص٢٢٢-٢٢٣.

(2) ينظر: الارتشاف: ٢/ ٥٦٩.

(3) ينظر: ثمار الصناعة: ٢٢٢-٢٢٣.

ثـم أنَّ هـذه الأسمـاء أعني: المثنى وجمع المذكّر السالم أسماء معربة، والأصل في كلّ معرب أن يكون له حرف إعراب[1].

٥ - حذف الاسم الموصول:

ذهـب الكوفيون[2]، وأبو عثمان المازني، وآخرون إلى جواز حذف الاسم الموصول قـال أبـو يعلـى: قـرأ أبو عثمان: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾[3] وقال: أنشدني الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء:

كـأنَّ رماحَـنا أشـطان بئـر بعـيدٍ بـينُ جالـيها جـرورِ

بالرفع، وهو ظرف في الأصل فصيَّره اسماً ورفعه ...

قـال فمن قرأ (بينَكم)؟ يريد: ما بينكم، قلت: فتحذف الموصول وتترك الصلة قال: نعم، أقول: الذي قام وقعد زيد، ومعناه: الذي قام والذي قعد زيد، وقد حُذف الموصول في كـتاب الله جـل وعـز، قـال الله جل وعز: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾[4]، ومعـناه: والـذين أقرضـوا الله، هـذا مـثله[5]. وقـد اختار هذا الرأي جماعة من الـنحويين مـنهم ابـن فـارس[6]، وابـن مالـك[7] وأبـو حـيان[8] وغيرهم. واستدل المجيزون للحذف بالسماع:

---

(١) ينظر: اللباب ١/ ١٠٤.

(٢) ينظر: شرح الكافية ٣/ ١٤٥، والارتشاف ٢/ ١٠٤٥.

(٣) سورة الأنعام من الآية (٩٤).

(٤) سورة الحديد من الآية (١٨).

(٥) مجالس العلماء للزجاجي ص١١٠.

(٦) ينظر: الصاحبي ص١٧٦.

(٧) ينظر: شرح التسهيل١/ ٢٣٥.

(٨) ينظر: البحر المحيط ٨/ ٢٢٢.

ومن ذلك غير ما سبق قوله تعالى: ﴿وَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَأُنزِلَ إِلَيۡكُمۡ﴾[1] أي: بالذي أنزل إلينا والذي أنزل إليكم، لأن الذي أنزل إلينا غير الذي أنزل إلى من قبلنا، وقوله تعالى: ﴿يَسۡـَٔلُهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ﴾[2]، أي: ومن في الأرض، وقوله تعالى: ﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٞ مَّعۡلُومٞ﴾[3]، أي إلا مَنْ له مقام .ومن ذلك قول الرسول صلى الله عليه وسلم: "مثل المُهجِّر كالذي يُهدي بدنة، ثم كالذي يُهدي بقرة، ثم كبشاً، ثم دجاجة، ثم بيضة"[4].

قال ابن مالك: (فإن فيه حذف الموصول وأكثر الصلة ثلاث مرات، لأن التقدير: ثم كالذي يهدي كبشاً، ثم كالذي يهدي دجاجة، ثم كالذي يهدي بيضة، وإذا جاز حذف الموصول وأكثر الصلة، فأن يحذف الموصول وتبقى الصلة بكاملها أحق بالجواز وأولى)[5]

ومن ذلك أيضاً قول شاعر الرسول صلى الله عليه وسلم:

فَمَنْ يَهجُو رسولَ اللهِ منكم ... ويمدحُه وينصرُه سواءُ[6]

وقد منع ذلك جمهور البصريين[7]، ومنهم سيبويه[8]، والمبرد[9]، وغيرهما[10].

قال أبو علي الفارسي: "وأنشد سيبويه:

وكُلُّ أخٍ مُفارِقُهُ أخوه ... لَعَمْرُ أبيك إلا الفرقدان[11]

---

(1) سورة العنكبوت من الآية (٤٦).
(2) سورة الرحمن الآية (٢٩).
(3) سورة الصافات من الآية (١٦٤).
(4) الحديث أخرجه البخاري في: كتاب الجمعة، باب الاستماع إلى الخطبة ١/ ٣١٤.
(5) شواهد التوضيح ص٧٧.
(6) ينظر: المقتضب ٢/ ١٣٧.
(7) ينظر: الإنصاف ٢/ ٧٢١، الارتشاف ٢/ ١٠٤٥.
(8) ينظر: الكتاب ٢/ ٣٣٤-٣٣٥.
(9) ينظر: المقتضب ٢/ ١٣٥.
(10) ينظر: الأصول ٢/ ١٧٧.
(11) ينظر: الكتاب ٢/ ٣٣٤.

قال: لا يجوز أن يكون قوله (إلا الفرقدان) على (إلا أن يكون الفرقدان) وإنما لم يجز هذا لأنك لا تحذف الموصول وتدع الصلة، لأن الصلة تذكر للتخصيص والإيضاح للموصول، فإذا حذفت الموصول لم يجز حذفه وذكرك ما يكون إيضاحاً له، ونظير ذلك (أجمعون) في التأكيد، لا يجوز أن تذكره وتحذف المؤكَّد[1]. وقد أول جمهور البصريين الآيات القرآنية التي استشهد بها الكوفيون والمازني، وحملوا الأبيات الشعرية على الضرورة[2]. ومن ذلك التأويل:

قال تعالى: ﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾[3] على رأي الكوفيين حذف الاسم الموصول والتقدير: وما منا إلا مَنْ له مقام معلوم.

وحمله سيبويه وأصحابه على الصفة، أي: وما منَّا أحدٌ إلا له مقام معلوم[4].

وقد ذُكرت تأويلات إعرابية على رأي البصريين لاستشهاد المازني بالآيتين:

قوله تعالى: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾[5] وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾[6]. ومنها التالي:

١- أن (بينكم) منصوب على الظرف، وفاعل (تقطع) التقطع أي تقطع التقطع بينكم[7].

٢- أن (بينكم) منصوب في اللفظ، مرفوع في المحل لأنه فاعل وجاز نصبه لاطراد استعمالهم إياه ظرفاً[8].

٣- أن (بينكم) مبني على الفتح في محل رفع فاعل، وبني لإضافته لغير متمكن[9].

---

(١) ينظر: شرح الأبيات المشكلة الإعراب ص٤٦٦.

(٢) الهمع ١/ ٢٨٩.

(٣) سورة الصافات من الآية (١٦٤).

(٤) ينظر: الارتشاف ٢/ ١٠٤٦.

(٥) سورة الأنعام من الآية (٩٤).

(٦) سورة الحديد من الآية (١٨).

(٧) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٨١، البحر المحيط٤/ ١٨٦، الدر المصون ٣/ ١٢٦.

(٨) ينظر: التبيان في إعراب القرآن ١/ ٤٠٨، الدر المصون ٣/ ١٢٧.

(٩) ينظر: الدر المصون ٣/ ١٢٧.

٤- أما الآية الثانية: أن قوله (وأقرضوا) معترض بين اسم (إن) وخبرها، وهو (يضاعف)، وإنما قيل ذلك لئلا يعطف الماضي على اسم الفاعل[1].

والراجح عندي مذهب المازني والكوفيين، وهو جواز حذف الاسم الموصول، وذلك لأدلة السماع، أما ما ذهب إليه المانعون للحذف من التأويل، ففيه تكلف لا حاجة إليه، ومذهب المازني فيه يسر وسهولة للمتعلم.

[1] ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٤٠١، الدر المصون ٦/ ٢٧٨.

المبحث الثاني

نحو المازني في المرفوعات الاسمية

عند بحثي عن مسائل نحوية فيما أثر عن المازني في باب المرفوعات الاسمية من دون غيرها من المسائل النحوية، وجدت أن هذه المسائل قد انحصرت في المبتدأ والخبر والفاعل، فهي على مسألتين، وتحت كل مسألة منهما مسائل:

القسم الأول: في المبتدأ والخبر:

على كثرة ما بحثت عن آراء توضّح أفكار المازني في المبتدأ والخبر، وعلى قلّة ما وقفت عليه من ذلك الفيتُ له قضايا يمكن للباحث الوقوف عندها، وموازنتها بغيرها، ومحاولة البتّ في أمرها، ومن ذلك:

١ - تقديم الخبر وجوباً:

من أشهر المواضع التي يوجب النّحاة تقديم الخبر فيها على المبتدأ كون الخبر لفظاً من الألفاظ التي لها الصدارة في الكلام[1]، كأسماء الاستفهام المتضمّنة معنى الظرفية أو الحالية من نحو: متى، وأين، وكيف، وكم، كقولنا: متى المسيرُ، وأين المسكنُ، وكيف حالك؟ وكم كتبك؟ فمثل هذه الألفاظ تستحق التقديم، أو التصدير بنفسها[2].

---

(١) ومن مواضع تقديم الخبر وجوباً كونه ظرفاً أو جاراً ومجروراً والمبتدأ اسم نكرة محضة، ولا مسوّغ للابتداء بها: كقوله تعالى: ﴿وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ غِشَٰوَةٞ﴾ من سورة البقرة/ ٧. فان كان للنكرة مسوغ آخر للابتداء جاز التقديم والتأخير كقوله تعالى: ﴿وَعِندَهُۥ مَفَاتِحُ ٱلۡغَيۡبِ﴾ من الأنعام/ ٥٩.

وكون المبتدأ مشتملاً على ضمير يعود على بعض الخبر. كقوله تعالى: ﴿أَمۡ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقۡفَالُهَآ﴾ من سورة محمد/ ٢٤. وان يكون المبتدأ محصوراً بـ (إلاّ) لفظاً كقولنا: مالنا إلاّ إتباع الحقّ، أو معنى كقولنا: ما عندنا إلاّ الخير.

(٢) هناك ألفاظ تستحق التصدير على غيرها، ومنها ما يُسبق بلام الابتداء من نحو: لفاضلٌ محمدٌ. أو ما أضيف إلى ما له الصدارة في الكلام من نحو: صبيحةَ أيّ يوم سفرُك؟ ومنه: عندَ مَن حُسْنُ الرأي؟

وينظر: هداية السالك إلى ألفية ابن مالك. د.صبيح التميمي: ٢/ ٤٧-٤٨.

وقد خرج علينا الأخفش والمازني برأي آخر يجيزان فيه تأخير الخبر إذا كان أداة استفهام وعلى رأيهما يمكن القول: حالُكَ كيفَ؟، والمسيرُ متى، والمسكن أين؟ ونحو ذلك.وخالفهما أبو حيان الأندلسي حيث قال: "يجب تقديم الخبر إذا كان أداة استفهام نحو: أينَ زيدٌ؟أو مضافاً إليها نحو: صبحَ أيِّ يومٍ السفرُ؟"[1].

وأرى في رأي الأخفش والمازني بُعداً لا مبرّر له، لأنه مُرْبك للقواعد التي تقرّرت بهذا الشأن، أعني تقسيم الكلم إلى ما له الصدارة من الكلام، وما ليس له مثل هذه الصدارة، ثم تقسيم ما له الصدارة من الكلام إلى ما يصلح الابتداء به مصدّراً وإلى ما يُخبر به مصدّراً. والقول بخلاف ذلك لا ينفع حتّى القائلين بتيسير بعض الأوجه النّحوية. ممّا لا نجد في رأي المازني فيه نصيباً من ذلك.

٢ - حكم الاسم المشغول عنه:

من المعروف في باب الاشتغال[2] أنّ الاسم المشغول عنه أعني: المتقدّم على الفعل في نحو: (الحقُّ انصره) له وجهان إعرابيان:

أولهما: الرفع على الابتداء.

وثانيهما: النصب على المفعولية، بفعل محذوف وجوباً يفسّره معنى ولفظاً الفعل المذكور. هذا بالمعنى العام للاشتغال. وهناك تفاصيل كثيرة لأوجه الاشتغال أسهب النحويون في ذكرها، ولا سيّما الاسم المشغول عنه من وجوب رفعه، أو وجوب نصبه، أو رجحان النصب، أو استواء الرفع والنصب من غير ترجيح، أو رجحان الرفع[3].

وممّا يترجّح فيه النصب على الرفع في باب الاشتغال وقوع الاسم المشغول عنه قبل فعل دال على الطلب المحض[4]، أمراً كان هذا الطلب المحض، أم نهياً، أم دعاءً نحو: الحقَّ أنصفه، والحقَّ لا تظلمه، والكربَ فرّجْهُ يا الله.

---

(1) ينظر: ارتشاف الضرب: ٣/ ١١٠٦ ، وهمع الهوامع: ١/ ٣٣١.

(2) ينظر: شرح ابن عقيل ٢/ ٢١١. وشرح التصريح: ١/ ٢٩٧.

(3) ينظر: الكتاب: ١/ ١٣٩، والتسهيل لابن مالك: ص٤٨. ومغني اللبيب ١/ ١٧٩، ٢/ ٤٥٩، ٦٤٦.

(4) إذا لم يكن الطلب محضاً كالطلب باسم الفعل من نحو: الكتابُ دونَك، أو الحقُّ عليك. وجب رفع الاسم هنا لا غير لعدم جواز النصب لكون اسم الفعل لا يعمل فيما قبله على أرجح الآراء، وشرط الاشتغال هو إذا تفرّغ فيه العامل من الضمير نصب المتقدّم. وينظر: هداية السالك: ٢/ ٣٤٦.

وترجيح النصب هنا متّفق عليه مع إمكانية الرفع؛ لأنّ الرفع يقتضي الابتداء، والابتداء يقتضي أن تكون الجملة بعده خبرية، والإخبار بالجملة الطلبية كالوصف بها محلُّ خلاف، ترجّح فيه مذهب القائلين بعدم جواز الإخبار أو الوصف بالجملة الطلبية[1].

هذا إذا خلت الجملة الطلبية بعد الاسم المشغول عنه من الفاء[2].

أمّا إذا كانت هذه الجملة الطلبية بالفاء، فإنّها إمّا ألاّ تتضمن معنى الشرط، وحينها لا يجوز دخول الفاء في خبر المبتدأ فيها من نحو: محمداً أكرمه، ولا يقال: محمداً فأكرمه.

وإما أن تتضمن معنى الشرط فيجوز دخول الفاء في الخبر[3].

وقد أجاز المازني خلافاً للنحاة رفع (محمد) في نحو: محمداً فأكرمه. على الرغم من عدم تضمّن الجملة معنى الشرط، والذي جوّز للمازني أنْ يقول بذلك هو أنّه عدَّ الفاء زائدة[4].

والأمر عندي يتحدّد في وجهين:

الأوّل: أنَّ القول بالرفع بعيد، لاتفاق النحاة على النصب، والرفع مختلف فيه لقلّة وروده. أمّا نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓاْ أَيْدِيَهُمَا﴾[5] وقوله تعالى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي فَٱجْلِدُواْ كُلَّ وَٰحِدٍ مِّنْهُمَا مِاْئَةَ جَلْدَةٍ﴾[6]، فظاهر الآيتين الكريمتين أنّ الاسم المتقدّم مبتدأ، والجملة الطلبية بعده خبر. والرفع قد أجمع عليه القراء السبعة، وخرّجه سيبويه ومَن تابعه من النحاة لا على أساس أنّه مبتدأ، وخبره الجملة بعده، ولكنْ على أساس

---

(1) ينظر: شرح ابن عقيل: ١/ ٤٧٦.

(2) الأصل في الخبر ألاّ يدخل عليه(فاء)؛لأنه في علاقة تلازمية مع المبتدأ تشبه علاقة الفعل بالفاعل، ونسبته إليه، ونسبة الصفة من الموصوف، غير أننا نلحظ في بعض التراكيب وجود فاءٍ مقترنة به، وذلك إذا كان المبتدأ يشبه أسماء الشرط كأنْ يكون اسم موصول من نحو: الذي يتفوق فامنحه جائزة.أو مضاف إلى اسم موصول نحو: كلّ الذي تفعل فَلَكَ.....والفاء في مثل هذه التراكيب وما جرى مجراها زائدة للتوكيد. ومن النحاة مَن يطلق عليها (الفاء الفصيحة) التسهيل في شرح ابن عقيل: ١/ ١١٨ بتصرّف.

(3) ينظر: الكتاب: ١/ ٧٠، ٤٥٣، والمقتضب:٣/ ١٩٥، والإيضاح العضدي:١/ ٥٣.

(4) ينظر: الانتصار: ص ٧٨.

(5) من سورة المائدة: الآية(٣٨).

(6) من سورة النور: الآية(٢).

أنّه مبتدأ خبره محذوف وتقديره في آية المائدة: فيما عُرض عليكم السارقُ والسارقةُ... أمّا الجملة الطلبية فليست من الخبر في شيء، وإنّما هي جملة مستأنفة لوجود الفاء التي تمنع من عدّ هذا الأسلوب اشتغالاً، هذا رأي سيبويه ومَن تابعه.

أمّا المازني فقد أجاز الرفع على الابتداء، والإخبار بالجملة الطلبية بعدْ، وعدّ الفاء زائدة[1].

والثاني: أنّ القول بالرفع على الابتداء، وهو مذهب المازني ومن تابعه يقتضي جعل الجملة الطلبية خبراً، وهو أمر مُختلف فيه كما بينت سابقاً.

زد على ذلك أنّ الشواهد لا تسعفه مثلما تسعف قول سيبويه ومَن تابعه[2] وعليه أرى إمكانية قبول رفع الاسم لا على كونه مبتدأ خبره ما بعده، بل على أنّه مبتدأ خبره محذوف، مع التأكيد على أنّ الجملة الطلبية لا تصلح خبراً كما لا تصلح صفة؛ لأن الخبر يحتمل الصدق والكذب- غالباً-، والجملة الطلبية ليست كذلك. خلافاً لمن أجاز ذلك[3].

٣ - الابتداء بأنّ ومعموليها:

يرى سيبويه أنّ (أنّ وما بعدها) في موضع رفع على الابتداء في نحو قوله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنَّكَ تَرَى ٱلْأَرْضَ خَٰشِعَةً﴾[4]، وإن كان لا يجيز أن يكون (أنّ) في أوّل الكلام، ولكن لمّا كان قبلها شيء صلح الابتداء بها.

أما المازني فكان يرى أنّ (أنّ وما بعدها) في موضع رفع بإضمار فعل، فيما لا يجوز أن يبتدأ به، كما تقول: كيف زيدٌ؟، والتقدير عنده: كيف استقرّ زيد؟[5].

---

(١) ينظر: الكتاب: ١/ ١٤٤، وإعراب مشكل القرآن: ٢/ ١١٦، وشواذ القراءات: لابن خالوية: ٣٢، وشرح التصريح: ١/ ٢٩٩.

(٢) ينظر: الكتاب: ١/ ٧٠-٧٢، معاني القرآن: للأخفش ١/ ٧٦-٨٠، والإيضاح العضدي: ١ / ٥٣، وشرح المفصّل: ١/ ١٠٠. والخزانة للبغدادي: ١/ ٢١٨، ٣/ ٣٩٥، ٤/ ٤٢١.

(٣) ينظر: الكتاب: ١/ ١٣٩. والتسهيل لابن مالك: ص٤٨.
ومغني اللبيب ١/ ١٦٩، ٢/ ٤٥٩، ٦٤٦.

(٤) من سورة فصلت: الآية(٣٩).

(٥) إعراب القرآن للنّحاس: ٤/ ٦٣.

ولكنْ هل يجوز أن يأتي الفاعل جملة؟ ذلك محلّ خلاف بين النحاة، تغلب فيه جانب القائلين بمنعه كما سنرى لاحقاً.

ويرى الباحث في قياس المازني لما جاء في الآية الكريمة على: كيفَ زيد؟ وتقديرها- عنده- (كيف استقرّ زيد) مذهباً بعيداً في التخريج النحوي، ولاسيّما أنّه قد استقرّ عند النحاة اتفاقاً أنّ (كيفَ)، وغيرها من أسماء الاستفهام لها الصدارة في الكلام، وموقع من الإعراب، وهو في المثال خبرٌ مقدم لا غير، وعلى تقدير المازني يكون حالاً مقدّماً، وهو بعيد، وإن كان الحال ملحوظاً بالمعنى فقط، ومن خلال الإجابة عن السؤال، حين نقول: متفوّق، أو بخير.

ولذا يكون رأي سيبويه أكثر قبولاً عندي من رأي المازني.

٤ - في معنى الإخبار بـ(أفعل التفضيل):

كان الأخفش على ما يحكى عن المازني يرى في (أفعل) في نحو قولهم: زيدٌ أفضل من عمرو وأكرمُ منه: أنَّ أفعل في هذا الباب- أعني باب اسم التفضيل- إذا صحبه (مِن) فإنّما يضاف إلى ما هو معنى، فلا يُثنّ، ولا يجمع، كما أنَّ (بعض) كذلك لا يثنّى، ولا يجمع، ولا يؤنّث، كقولك: بعضُ أخوتك خرجا، وخرجوا، وخرجن.

أمّا المازني فلا يرى رأي الأخفش، وعنده أنَّ المعنى في قولهم: زيدٌ أفضل من عمرو وأكرم منه أي: فضلُهُ يزيد على فضله، وكرمُهُ يزيد على كرمه، وعلى رأي المازني يكون (أفعل التفضيل). بمعنى المصدر، ولهذا لا يثنّى، ولا يجمع؛ لأنَّ المصدر لا يمكن فيه الجمع والتثنية[1].

وكان رأي الفراء (ت٢٠٧هـ) مخالفاً المازني، والأخفش، وعنده أن (أفعل) في هذا التركيب ونحوه إنّما يُضاف إلى شيء يجمع الفاضل والمفضول، ولهذا السبب أستغني بتثنية ما أضيف إليه، وجمعه، عن تأنيثه هو وجمعه وتأنيثه في ذاته، فصار بمنزلة الفعل الذي إذا تقدّم

---

(1) ينظر: مجالس ثعلب: ص ٣٢٢.

يستغنى بما بعده من تثنيته وجمعه[1] والملحوظ هنا أنّ رأي الفراء يكاد يجري في السياق الذي جرى فيه رأي الأخفش، وهو تقدير الفعلية في (أفعل التفضيل)، أمّا المازني فقد قضى بتقدير المصدرية، وهو الأقرب عندي بالأخذ لسببين:

الأول: أنّ المصدر اسم، وأفعل التفضيل اسم- أيضاً- وهما وإن اختلفا في الاشتقاق بوصف الأوّل اسماً من أسماء المعاني، والثاني من المشتقات إلاّ أنّ تقدير الاسم بالاسم أولى من تقدير الاسم بالفعل.

والثاني: أنّ المصدر أصل الاشتقاق على أرجح الآراء[2]؛ لدلالته على العموم، والأفعال دالّة على الخصوص، والعموم قبل الخصوص، وشرح ذلك: أنّ المصادر تدلُّ على حدث وزمان مجهول، والفعل يدل على حدث وزمان مختص[3].

• - الاسم المرفوع بعد الظرف أو الجار والمجرور:

من المعروف أنّ الظرف من حيث الدلالة ينقسم إلى قسمين: ظرف زمان، وظرف مكان[4] والمبتدأ في غالب الأمر ضربان[5]: جثّة[6]، ومصدر. فظرف المكان يقع خبراً عنهما جميعاً، وظرف الزمان يقع خبراً عن المصدر حَسْبُ ووجه ذلك أنّ الظرف إذا لم يختص لم يُفد، والخبر كما قلنا مقصود به الإفادة، والجثث توجد في الجزء من الزمان وجوداً متساوياً لا تتما نع فيه، خلاف وجودها في المكان، فليس لبعضها به اختصاص دون بعض كاختصاصه بالمكان، وحال الزمان مع الأحداث كحال المكان مع الأحداث والأعيان فلذلك يفيد الإخبار عنها بظرف الزمان[7].

---

(1) ينظر: الأشباه والنظائر في النحو. للسيوطي: ٥/ ٩٣.

(2) هذه مسألة مشهورة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين. إذ ذهب البصريون إلى أنّ المصدر أصل الاشتقاق، وقال الكوفيون: إنّ الفعل أصل الاشتقاق. ولكلّ حججه. ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: المسألة (الثامنة والعشرون).

(3) ثمار الصناعة ص٢٤٥.

(4) وهناك تقسيم دلالي آخر للظروف يجعلها على قسمين: ظروف مبهمة أي غير محدّدة الأقطار زماناً، ومكاناً، وغير مبهمة، وهي التي يمكن تحديد أبعادها الزمانية والمكانية.

(5) قلت: في الغالب؛ لأنّ المبتدأ قد يكون مصدراً مؤولاً بمصدر.

(6) نقصد النحاة بالجثة ما له وجود مادّي محدد الأبعاد، ويمكن استخدام الذات عوضاً عن الجثة.

(7) ثمار الصناعة: ٢٥٦-٢٥٧.

والجار والمجرور، وظرف المكان صالحان للإخبار بهما عن المبتدأ، نقول: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ﴾[2]، بتقدير: كائن لله، والركب مستقرٌ أسفل منكم، وبهذا يكون التقدير من قبيل الإخبار بالجملة عند أغلب البصريين، لكنَّ هذا المحذوف لا يظهر لدلالة الظرف عليه، ولذلك استغنوا عن ذكره، بل أوجبوا حذفه، بوصفه كوناً عاماً مفهوماً من غير حاجة لتقدير، أو ذكر، إلاّ إذا دلّ على كون خاص في نحو قولنا: (محمد موجود في الدار)، أو (محمد مقيم عندك) فلو حُذف الخبر (موجود، ومقيم) لم يفهم المتعلّق الخاص[3].

وقد اختلفوا في المرفوع بعد الظرف على أوجه:

الأوّل: رأي الأخفش[4] وأكثر الكوفيين[5] أنّ الاسم إذا وقع بعد الظرف، أو الجار والمجرور ارتفع به أو بهما.

الثاني: رأي المازني اتباعاً لسيبويه وأكثر البصريين فيما بعد القائل بأنّ الاسم الواقع بعد الظرف أو الجار والمجرور مرتفع بالابتداء، كما ارتفع به مقدّماً، والظرف والجار والمجرور في موضع الخبر[6]، وهذا كقولهم في: (قائم زيدٌ) إنّ (قائم) خبر مقدّم، و(زيدٌ) مبتدأ مؤخّر، وفي الظرف، أو الجار والمجرور ضمير يعود إلى المبتدأ[7] لذلك (أنْ) ترفع الظاهر[8].

وعلى الرغم من أنَّ الظرف والجار والمجرور قاما مقام الخبر، وانتقلت إليهما آثاره على حدّ تعبير ابن يعيش[9] إلاّ أنّ هذا الانتقال انتقال صناعي محض، ولا علاقة له بالدلالة

---

(1) من سورة الفاتحة الآية/ ٢.

(2) من سورة الأنفال الآية/ ٤٢.

(3) ينظر: التسهيل في شرح ابن عقيل. د.هادي نهر ٢/ ١٨٧.

(4) ينظر: المسائل العسكرية ص١٠٨-١٠٩.

(5) ينظر: ائتلاف النصرة ص٩١-٩٢، والارتشاف ٣/ ١١٢٢.

(6) ينظر: الكتاب: ١/ ٢٧٨، وشرح اللمع: للواسطي: ص٣٢، والإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة:السادسة). وقد جعل الأنباري المبرد من أصحاب الرأي الأوّل، ولم أجد له في المقتضب رأياً يصبّ فيما قررّه الكوفيون.

(7) الارتشاف: ٣/ ١١٢٢.

(8) الانتصار: ص ١٢٨.

(9) ينظر: شرح المفصّل: ١/ ٩٠.

المستفادة، إلاّ بتقدير الخبر بـ(مستقر) أو (استقرّ)، والقول الذي أراد به أصحابه مخالفة سيبويه والمازني قول بعيد، وهو- أساساً- صدى لنظرية العامل التي شغلت بال النحاة بصريين وكوفيين من غير أن يتفقوا على رأي واحد فيها[1].

وإذا كنّا نجد البصريين يؤكّدون أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالمبتدأ في الجمل التي يكون فيها الخبر اسماً، وليس ظرفاً، أو جاراً ومجروراً من نحو: الحقُّ واضحٌ، فمن الأولى أنْ يقولوا في المبتدأ الواقع بعد الظرف أو الجار والمجرور إنّه مرفوع بالابتداء، وليس بشيء آخر.

٦ - تقديم خبر (ما):

من الشواهد التي للنحويين فيها كلام مستفيض قول الفرزدق:

فَأصْبَحُوا قَدْ أعَادَ اللهُ نعْمَتَهُمْ إذْ هُمْ قُرَيشٌ وإذْ ما مِثْلَهم بَشَرُ

وهو من شواهد سيبويه إذ يرى أن الشاعر هنا نصب الخبر مع تقدمه على الاسم[2]. وهذا مخالف لرأي الجمهور الذي يمنع تقدم خبر (ما) على اسمها، وحجتهم في ذلك أن (ما) فرع على (ليس) فلا يتصرف تصرفه فلا يجوز أن تقول: (ما ذاهباً زيدٌ) فتُعمل (ما) مع تقديم الخبر على الاسم كما تقول: (ليس ذاهباً زيدٌ) لأن الفرع لا يقوى قوة الأصل، وليس الشيء إذا شبه بالشيء أُجرى مجراه في كل شيء[3].

وقد رد أبو عثمان المازني على سيبويه بقوله: زُعم سيبويه في بيت الفرزدق: فأصبحوا.... أن بعض العرب إذا قُدم خبر (ما) نُصب بها، وهذا وهم منه لأنه قال: بعض العرب يشبه (ما) بـ(ليس) فكما يُقدم خبر (ليس) كذلك يُقدم خبر (ما) وهذا لا يجوز لأن (ليس) فعل و(ما) حرف جاء لمعنى...[4].

---

(1) قال الكوفيون إنّ المبتدأ مرفوع بالخبر، والخبر مرفوع بالمبتدأ فهما مترافعان، وقال البصريون: إن المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالمبتدأ، والعامل في المبتدأ معنوي ليس في تقدير اللفظ.

(2) ينظر: الكتاب: ١/ ٦٠ .والمقتضب ٤/ ١٩١، والانتصار ص ٥٤.

(3) ينظر: المقتصد ١/ ٤٣٣، واللباب ١/ ١٧٦.

(4) مجالس العلماء للزجاجي ص ٨٩-٩٠.

ولـذلك يـرى أبـو عثمان المازني أن (مثلهم) في البيت منصوب على الحال ويكون الخبر مضمراً والتقدير وإذ ما في الدنيا مثلَهم بشرٌ، أو وإذ ما هناك مثلَهم بشرٌ، فيكون (بشر) مبـتدأ وهـناك أو في الدنيا خبراً مقدماً عليه و(ما) تميمية و(مثلهم) حالاً من النكرة التي هي (بـشر) ولا يجـوز تقـديم بـشر على مثلهم حتى لا تتقدم الصفة على الموصوف فلم يجز إلا النصب على الحال[1].

وتبع المازني في رأيه المبرد فقال بعد أن أورد بيت الفرزدق: "فالرفع الوجه، وقد نصبه بعـض الـنحويين، وذهب إلى أنه خبر مقدم وهذا خطأ فاحش وغلط بَين، ولكن نصبه يجوز أن تجعله نعتاً مقدماً وتضمر الخبر فتنصبه على الحال، مثل قولك: فيها قائماً رجل"[2].

وخلاصـة القـول: أن سـيبويه يـرى أن نـصب خبر(ما) إذا تقدم على اسمها جائز ولكـنه نـادر جـداً وعلـيه حُمـل (مـثلهم) في بـيت الفـرزدق[3]، والمازنـي يرى أن (مثلهم) منـصوب علـى الحـال والخـبر محـذوف- كمـا سـبق- وقد نخرج من حدة هذا الخلاف بأن التميمـيين لا يُعملـون(مـا)، أيْ لا يـرفعون بعـدها المبـتدأ علـى أسـاس أنه اسم (ما)، ولا ينصبون بعدها الخبر على أساس أنّه خبر لها، وإنّما الجملة باقية على حالها من مبتدأ، وخبر. والأخـذ بقـول مـن يهمل إعمال(ما). قد يخفّف من حدّة الخلاف في تأخير اسم ما وتقديم الخبر مع بقاء الإعمال[4].

٧ -حكم الفاء الواقعة في خبر الاسم الموصوف باسم موصول بعد دخول (إنّ):

يـشترط النحاة ربط جواب الشرط بفعل الشرط بالفاء إذا كان الجواب جملة اسمية، أو كـان أمـراً، أو نهـياً، أو مـبدوءاً بـ(ما، لن، السين، سوف)، وقد خصّت هذه الفاء دون غيرها لأنّها دالة على التعقيب، وحق الجزاء أن يكون عقب الشرط من غير تراخٍ، ولا يجوز أن تقع الواو، أو (ثمّ) لعدم دلالتهما على التعقيب.

---

(1) ينظر: المقتصد١/ ٤٣٣-٤٣٤، واللباب ١/ ١٧٦.

(2) المقتضب ٤/ ١٩١-١٩٢.

(3) ينظر: الكتاب ١/ ٦٠، والانتصار ص٥٦، والتعليقة ١/ ٩٥.

(4) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة التاسعة عشرة)، والجنى الداني في حروف المعاني: ص ٣٢٥ وما بعدها.

وهذه الفاء واجبة، بل إنَّ حذفها يعدّ شذوذاً[1]. ويسري ذلك على ما يكون من التراكيب بمعنى الشرط، أو يلحظ فيه الشرط من غير استعمال أداة الشرط ومن ذلك دلالة الخبر على الشرط في نحو قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يَكْنِزُونَ ٱلذَّهَبَ وَٱلْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[2].

وحين جاء النحاة إلى قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ﴾[3] اختلفوا في حكم الفاء الواقعة في خبر الاسم الموصوف باسم الموصول بعد دخول (إنّ) على مذهبين[4]:

الأوّل مذهب سيبويه: جواز دخول الفاء على خبر الاسم الموصوف باسم موصول إذا دخلت عليه (إن) واستدل بالآية السابقة[5] على تقدير: قل: إنْ تفرّوا من الموت فإنه ملاقيكم.

والثاني مذهب المازني والأخفش: عدم جواز دخول الفاء في الخبر المشار إليه، وأنّ الفاء زائدة، وليست رابطة[6].

وأرى أنّ دلالة الشرط في الآية الكريمة واضحة، أما القول بزيادة الفاء فهو قول مرجوح؛ لأن الأصل عدم الزيادة.

٨ - الإخبار عن المتعاطفين:

إذا أخبرنا عن مبتدأين متعاطفين فلنا في الإخبار عنهما الآتي:

أ- إطلاق الخبر على التثنية إذا أردنا إشراك المبتدأين بصفة واحدة، فنقول: زيد وعمرو قائمان.

---

(1) شرح المفصل: ٩/ ٢-٣.

(2) من سورة التوبة/ الآية (٣٤).

(3) من سورة الجمعة/ الآية (٨).

(4) شرح الكافية الشافية: لابن مالك: ١/ ٥٦٧.

(5) ينظر: الكتاب ٣/ ١٠٢-١٠٣.

(6) ينظر: شرح اللمع لابن برهان ١/ ٢٤٣.

ب- إطلاق الخبر مفرداً متعدداً على وفق ما نريد من حكم، نقول: زيد وعمرو شاعر وأديب.

ج- إطلاق الخبر مفرداً فحسب، فنقول: زيد وعمرو قائم. ومذهب المازني وفاقاً لسيبويه أنَّ الخبر المفرد المذكور هو خبر للمبتدأ الأوّل، وخبر الثاني محذوف[1].

وأرى أنْ لا ضرورة تدعو إلى السياق الثالث، ما دمنا نستطيع الإخبار والإفادة بإطلاق الخبر في صيغة التثنية. ولا سيما أنَّ باب الاشتغال محلّه العوامل اللفظية، من فعل، أو ما يعمل عمله. والتركيب الذي نسب إلى المازني موافقاً سيبويه تركيب فيه للصنعة ملمح واضح، وهو على أيّ حال تركيب مفترض.

٩ - (منذُ) مبتدأ

من المعروف أنَّ (منذ)[2] لها عند النحاة ثلاث وظائف نحوية هي[3]:

الأوّلى: كونها حرفاً، وذلك إذا وليها اسم مجرور نحو قولنا: ما رأيته منذ يومين، أي: من ذو يومين، فإذا قلنا: (ما رأيتُهُ منذُ هذا اليوم) كان المعنى: في هذا اليوم.

والثانية: كونها ظرفاً في محلّ نصب على الظرفية الزمانية، والجملة بعدها في محلّ جرّ بإضافتها إليها. نحو: ما رأيتُهُ منذُ سافر.

والثالثة: كونها ظرفاً، والاسم بعدها مرفوع وله حالات:

أ- أنه خبر و(منذ) مبتدأ. والزمان المرفوع بعدها على الخبرية مقدّر بالأمد، أو أوّل الوقت. نقول في: ما رأيتُهُ منذ يوم الجمعةِ: ما رأيته أوّل انقطاع الرؤية يوم الجمعة. أو: يومان.

ب- أنّه مبتدأ، و(منذ) هي الخبر، والتقدير في: ما رأيتُهُ منذُ يومان.

بيني وبين لقائه يومان.

---

(1) همع الهوامع: ٢/ ٣٩.

(2) مثل منذ في أحكامها الإعرابية (مُذ).

(3) ينظر: النحو الوافي٢/ ٥٤٤-٥٤٦.

ج- أنه فاعل لفعل مقدّر، وتقديره: منذ كان يومان.

د- أنه خبر لمبتدأ محذوف. وهو منسوب للفراء[1].

وقد نسبت بعض المصادر الرأي الأوّل للمازني. يقول الرياشي (ت٢٥٧هـ) تعليقاً على أنّ (منذ) إذا رفع بها فهي مبتدأ، وما بعدها خبرها كقولنا: ما رأيته منذُ يومان. فإنْ خفض بها فهي حرف معنى- يقصد حرف جرّ- وليس باسم كقولك ما رأيته منذُ اليومِ، أو: يومين: "قال الرياشي: فلم لا تكون في الموضعين اسماً؟.

فردّ أبو عثمان بقوله: لأنّها لا تشبه الأسماءَ، لأنَّ الأسماء لا تلزم موضعاً واحداً، إلا إذا ضارعت حروف المعاني، نحو: أين، كيف، فكذلك منذ هي مضارعة لحروف المعاني، فلزمت موضعاً واحداً"[2].

ونسب بعض العلماء إلى المازني أيضاً القول: إنّ الاسم بعد (منذ) الظرفية فاعل لفعل مقدّر، وتقديرُهُ: منذ كان يومان[3].

وأرى أن مذهب المازني في كون منذ مبتدأ وما بعدها خبر بعيد ما دمنا نلمس الظرفية في (منذ)، والظرف لا يقع مبتدأ إلاّ بخروجه عن الظرفية، ومنذ سواء عدّت اسما، أو حرف جرّ تفيد الظرفية، ثم أن منذ وبما نقله الرياشي عن المازني "لا تشبه الأسماء" وأنّها أي- منذ- مضارعة لحروف المعاني، فإذا كانت منذ بهذا الوصف فكيف يمكن لنا قبول مَن يرى أنّها مبتدأ.

القسم الثاني: في الفاعل:

ويجري في مسألة الفاعل ما جرى في مسألة المبتدأ والخبر من قلة ما نُسب إلى المازني من مسائل، وهي حرية بأن تذكر:

---

(1) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني. للمرادي: ص ٥٠٢.

(2) الأشباه والنظائر: ٥/ ١٩٩.

(3) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني: ص ٥٠٢.

١ - الفاعل جملة:

من القضايا المطروحة في باب الفاعل إمكانية مجيء الفاعل جملة، أو عدم إمكانية ذلك. وكان النحاة العرب إزاء ذلك أفرقاء ثلاثة:

الفريق الأوّل: ما ذهب إليه المازني[١] والمبرد[٢] وأبو علي الفارسي[٣] من أنّ الجملة لا تأتي فاعلاً مطلقاً، مثلما تأتي خبراً، أو صفة، أو حالاً.

والفريق الثاني: ويمثله نفر من الكوفيين ويقضي بجواز مجيء الجملة فاعلاً مطلقاً نحو: يعجبني قام زيد[٤].

والفريق الثالث: ويمثله الفراء، ونُسب لسيبويه، وهذا الفريق يفصّل، فإذا كان الفعل قلبياً ووجد مُعَلِّقاً عن العمل نحو: ظهر لي أقامَ زيد، صحّ وإلاّ فلا[٥].

وعلى رأي المازني أنّ فاعل(بدا) في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ حَتَّىٰ حِينٍ﴾[٦]. مضمر في (بدا) نفسها، والتقدير: ثم بدا لهم بدوٌ، فأضمر الفاعل لدلالة فعله عليه. أمّا قوله: (ليسجنُنَّهُ) فحمله أبو عثمان المازني على أنّه حكاية تقدير: ثم بدا لهم أمرٌ قالوا: ليسجننَّهُ فأضمر القول[٧].

وأميل إلى رأي بعض المحدثين أنّ الجملة قد تقع فاعلاً إن كان مقصوداً لفظها وحكايتها بحروفها وضبطها؛لأنّها حينئذ تعدُّ بمنزلة المفرد، نحو: يسرّني أنجزتُ العمل. فجملة (أنجزت العمل) فاعل مرفوع بضمّة مقدرة على آخره منع من ظهورها حركة الحكاية.

وقد يكون المصدر المؤوّل من الحرف المصدري والفعل، أو من (أنّ) ومعموليها فاعلاً نحو:

---

(١) ينظر: المسائل الحلبيات ص ٢٣٩.

(٢) ينظر: الانتصار ص ١٨٧، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ٣٢٩.

(٣) ينظر: البغداديات ص ٥٢٥.

(٤) ينظر الخصائص ٢/ ٤٣٥.

(٥) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٣٢٠، ومغني اللبيب ٢/ ٩٠، وشرح التصريح ١/ ٢٦٨.

(٦) من سورة يوسف، الآية (٣٥).

(٧) ينظر: المسائل الحلبيات ٢٣٩-٢٤٠.

- يسرّني أنْ تتفوقَ.
- ويسرّني أنّك تتفوق، أو متفوّق.

ممّا يعزّز القول بإمكانية مجيء الجملة فاعلاً[1].

٢ - الفاعل ضميراً متصلاً:

اختلف النّحاة في مجيء بعض الضمائر المتصلة بالأفعال فاعلاً من نحو ألف الاثنين في نحو: المحمدان نجحا، وواو الجماعة في نحو: المحمدون نجحوا، ونون النسوة في نحو: الفاطمات نجحْنَ، وياء المخاطبة في نحو: أنت تنجحين، على رأيين:

الأوّل: رأي سيبويه وتابعه أكثر النحاة، ويتمثّل في أنّ هذه الضمائر المتصلة هي الفاعل فيما تتصل به من أفعال[2]. وزاد سيبويه الأمر وضوحاً فجعل للضمائر حكمين:

أ- إنْ تقدّم الفعل على لهجة (أكلوني البراغيث) فهي حرف مثلها مثل واو الجماعة، وألف الاثنين.

ب- إنْ تأخّر الفعل نحو: أنتِ تقومين، وأنتما تقومان، وأنتم تقومون، فهي اسم[3].

الثاني: يمثّله المازني، ويقضي بأنّ هذه الضمائر الأربعة جميعها علامات كتاء التأنيث في: قامت، لا ضمائر، والفاعل ضمير مستكن ومستتر في الفعل، كاستتاره في: (زيد فعل)، و(هند فعلت) وكما يقول الجمهور في: قاما أخواك، وقاموا إخوتك، وقمن أخواتك[4].

وشبه المازني ذلك بأنّ الضمير لما استكنَّ في: فَعَلَ وفَعَلَتْ، استكن في التثنية والجمع، وجيء بالعلامات للفرق كما جيء بالتاء في فَعَلَتْ للفرق.

---

(١) التسهيل في شرح ابن عقيل: ٢/ ٧٧.

(٢) الكتاب: ١/ ١٩-٢٠، ٢/ ٣٧-٣٨.

(٣) الكتاب: ١/ ٥. وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٢٠.

(٤) ينظر: شرح الكافية: ٣/ ١٨، والتذييل والتكميل: ٢/ ١٤٠ مطبوع، والارتشاف: ٢/ ٩١٤.

والصحيح عندي رأي سيبويه، في كون الأربعة ضمائر، ولست أجد ضرورة للفصل بين حكم ياء المخاطبة، وأحكام الألف، والواو، ونون النسوة، مادام أكثر النّحاة متفقين على أنَّ الألف، والواو، والنون هي الفاعل، وياء المخاطبة بمنزلة أيّ منها. وقد أحسن سيبويه حين فَصَّل الأمر في تقدّم الفعل أو تأخّره في نحو: الزيدان قاما، وقاما الزيدان. والسياق الثاني لا يُعتمد إلاّ على لهجة قليلة يقال فيها: لغة أكلوني البراغيث[1].

٢ - المشغول عنه بين الرفع والنصب:

الاشتغال كما هو معروف عند النّحاة أن يتقدم اسم ويتأخّر عنه فعل متصرف، أو وصف صالح للعمل مشغولاً كاسم الفاعل، واسم المفعول، عامل في ضمير ذلك الاسم كـ(محمد أكرمته)، و(محمد مررت به)، أو فيما له تعلّق بضميره (سببيّه) أي المضاف إلى ضمير الاسم السابق نحو: محمد أكرمتُ أخاه، أو: مررت بأخيه. وأركان الاشتغال ثلاثة: مشغول عنه، ومشغول، ومشغول به. وللمشغول عنه عند النّحاة أحكام إعرابية مختلفة نذكر منها:

أ- وجوب الرفع على المبتدأ: وذلك إذا وقع الاسم المشغول عنه بعد أداة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، والجملة بعده خبرية.

ب- وجوب النصب: وذلك إذا وقع المشغول عنه بعد أداة لا يليها إلاّ الفعل[2].

ج- جواز الوجهين: الرفع والنصب، وترجيح النصب، وذلك في مواضع كثيرة منها:
تقدم همزة الاستفهام قبل المشغول عنه، نحو: أمحمداً أكرمته؟
أو فعْل دال على الطلب بأنواعه: محمداً لا تقاطعه.

ويترجّح الرفع في كلّ مشغول عنه لا يوجد قبله ما يوجب نصبه، أو رفعه، أو ما يرجّح نصبه كما مرَّ.

---

(١) ينظر: الكتاب: ١/ ٥، والمسائل البغداديات:ص ٥٨١.

(٢) اختلفوا في عامل النصب على أوجه مختلفة.
ينظر: الكتاب: ١/ ٤٢، والإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة الثانية عشرة).

وعلى هذا فإنَّ من المفروض في نحو قولنا: (أزيداً أكرمتَهُ أم عمراً؟) ترجيح النصب في (زيداً) لتقدّم همزة الاستفهام، وهذا ما أجمع عليه أغلب النّحاة[1].

ومع إقرار المازني بأنّ النّحاة من قبله قد أجمعوا على اختيار النّصب في هذا لتقدم حرف الاستفهام الذي هو في الأصل للفعل، لكنّه خالف في ذلك "فالقياس عنده الرفع؛ لأنَّ المشغول عنه اسم وليس بفعل، وإنّما يستفهم على مَن وقع به الفعل، ثمّ قال: ولكنَّ النحويين أجمعوا على اختيار النصب في هذا لتقدم حرف الاستفهام الذي هو في الأصل للفعل"[2].

والرأي عندي أنَّ اختيار الرفع على الابتداء ؛كما يفهم ممّا نُسب إلى المازني أمر بعيد لسببين:

الأوّل: ما ذكرناه من إجماع النّحاة[3].

والثاني: أن اختيار النصب يؤدّي إلى تناسب المتعاطفين إذ العطف حينئذٍ سيكون عطف جملة فعلية على مثلها.

٤ - عمل اسم الفاعل الرفع في الضمير المنفصل:

أجاز جمهور البصريين إعمال اسم الفاعل فيما بعده من اسم ظاهر، أو ضمير منفصل نحو: أقائم محمدٌ، أو أقائم أنت.

والكوفيون لا يجيزون إعماله في الضمير المنفصل، وعندهم أنَّ قائماً خبر مقدّمٌ وأنت مبتدأ مؤخّر.

وثمرة الخلاف تظهر في التثنية والجمع فالكوفيون لا يجيزون إلاّ: أقائمان أنتما، و: أقائمون أنتم. وإذا عطفت على هذا الوصف، أعني: قائماً. بـ(بل) انفصل الضمير فتقول: أقائمٌ الزيدان بل قاعدٌ هما.

ونسب هذا القول للمازني[4].

---

(١) ينظر: شرح المفصل: ٢/ ٣٢-٣٣.

(٢) الأشباه والنظائر: ٥/ ٩٤.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ٢/ ٣٢-٣٣، وأوضح المسالك: ٢/ ١٠.

(٤) ينظر: الارتشاف: ٣/ ١٠٨٠-١٠٨١.

ولـو قـال قائـل: زيـدٌ قـائم. جـاز أن تقول منكراً عليه: أقائم هو؟ ترفع هو بقائم. وتقـول: أقـائم أخـواك أم قاعـد؟ هـذا هو القياس. لكنّ المازني يقول: أم قاعدان، بإضمار المتصل على حدّ ما يضمر في اسم الفاعل.

وأرى أنَّ رأي المازنـي سـليم منـسجم بعضه مع بعض في حال انفصال الضمير، أو عـدم انفـصاله، وفي حـال الإفـراد، والتثنـية، والجمـع، زيادة على قرب إعرابه من الذهن، فإعـراب (أنت) في نحو: أقائم أنتَ. مبتدأ مؤخّراً و(قائم) خبر يتفق مع الدلالة المستفادة من الجملـة الاسـمية المـتكوّنة علـى ما يقول النّحاة من مسند ومسند إليه، أو محكوم به ومحكوم عليه، أو محمول وموضوع. والمحكوم به، أو المحمول إنّما هو (قائم)، والمسند إليه، أو المحكوم عليه والموضوع، أو الذات هو الضمير.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصل الثاني

نحو المازني في المنصوبات الاسمية والتوابع والمجرور بالإضافة والصرف

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المبحث الأوّل

المنصوبات الاسمية

وتحتها عدة مسائل:

أولاً: المفعولات:

١ - المفعول به:

من المعلوم أنَّ في العربية أفعالاً تتعدّى إلى مفعولين، هذه الأفعال تنقسم بحسب أصل ما تتعدّى إليه من مفعولين على قسمين:

الأوّل: يتعدّى إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، كأفعال اليقين، والرجحان، وأفعال التحويل.

والثاني: يتعدّى إلى مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبراً من نحو: أعطى، وكسا...

وقد اختلف النحاة في بعض أحكام هذه الأفعال على وجوه كثيرة يعنينا منها هنا اختلافهم في المفعول الثاني لما يتعدّى إلى مفعولين ليس أصلهما مبتدأ وخبر من نحو: أعطى. هل يجب فيه الانفصال، أو يجب فيه الاتصال، وكانوا على مذهبين:

المذهب الأول: وعليه أغلب النّحاة ممن أوجبوا الانفصال. يقال عندهم: (الذي أعطيت زيداً إيّاه الدرهمُ).بفصل المفعول الأوّل عن الثاني بـ(إيّاه) العائد به إلى زيد بعد الإخبار عن المفعول الثاني باسم الموصول(الذي).

والمذهب الثاني: وهو رأي المازني الذي جوّز في هذا ونحوه الاتصال في الضمير فيمكن- على رأيه- أن يقال: (الذي أعطيته زيداً الدرهمُ) بوصل الضمير العائد على المفعول الثاني[1].

فالوصل أرجح عند المازني، وتابعه ابن مالك؛ لأنه الأصل، والفصل أرجح عند غيره؛ وذلك لوقوع الضمير موقع المخبر عنه على وفق ما تقتضيه قواعد الإخبار[2].

---

(1) ينظر: الارتشاف: ٢/ ٩٣٩.

(2) همع الهوامع: ١/ ٢٢٠.

وهناك مسائل متفرعة عن المفعول به عند المازني وغيره، ومما وجد عند المازني:

أ- **ما يُنصب على المفعولية عند المازني:**

سماوةَ الهلالِ[1] في قول الراجز:

ناجٍ طواه الأينُ مما وجفا طيَّ الليالي زلفاً فزلفا

سماوةَ الهلال حتى احقوقفا...[2]

وهذا من شواهد سيبويه وقد اختلف النحويون في فهم غرض سيبويه من الاستشهاد، فذهب المازني[3]، والمبرد[4] ومن تابعهما إلى أن سيبويه استشهد به على نصب "سماوة الهلال" على المصدر المشبه به وناصبه إما الفعل الذي أخذ منه والتقدير: ناج سما سماوة الهلال[5].

أو فعل مضمر دل عليه الكلام وذلك أنه لما قال: ناج طواه الأين دل على "أضمره" فكأنه قال:أضمره فجعله سماوة الهلال أو صار سماوة الهلال[6].

قال أبو عثمان: (سماوة الهلال عندي مفعول بقوله: طواه الأين طيَّ الليالي)[7].

قال ابن ولاّد: "وإنما انتصب" سماوةَ الهلال" بقوله: طيَّ الليالي سماوةَ الهلال، فهي مفعولة الليالي، فهذا قول أبي عثمان، وهو قول كلّ نحوي يرجع إلى معرفةٍ[8].

والأمر على ما قال ابن ولاّد، فالمصدر (طيّ) أضيف إلى فاعله (الليالي) فعمل في (سماوةَ الهلال).

---

(1) جاء في العين: "سماوةُ الهلال: شخصه إذا ارتفع عن الأفق شيئاً، قال: سماوةَ الهلالِ حتى احقوقفا يشبه الناقة واعوجاجها تشبيهاً بالهلال ... والسماوة: ماء بالبادية ينظر: العين: ٧/ ٣١٨.

(2) الكتاب ١/ ٣٥٩.

(3) ينظر: شرح السيرافي ٢/ ١٠٦.

(4) ينظر: الانتصار ص١٠٣.

(5) ينظر: شرح عيون كتاب سيبويه ص١٢٦.

(6) ينظر: المسائل المنثورة ص٩.

(7) هامش الكتاب ١/ ٣٥٩.

(8) الانتصار: ص ١٠٣.

ب- عامل النصب في مفعول اسم الفاعل:

من العوامل الاسمية في النّحو العربي(اسم الفاعل) فهو يعمل عمل الفعل المضارع؛ لأنَّ كلاً منهما يدل على الحدث والتجدد والاستمرار زيادة على التوافق في المعنى واللفظ الذي أشار إليه النحاة فكاتب يوافق يكتب في اللفظ والمعنى[1]، وقد اتفق النّحاة على أن مجيء اسم الفاعل بـ(أل) يعمل كالفعل المضارع في الأزمنة الثلاثة لوقوعه صلة لـ(أل) بوصفها عند أكثرهم اسم موصول بمعنى الذي[2]، واسم الفاعل إذا كان بـ(أل) يأتي ما بعده على صورتين:

الأولى:

أنْ يكون أعني: اسم الفاعل مقترناً بـ(أل) وما بعده مقترناً بها أيضاً، وفي هذه الحال يجوز فيما بعد اسم الفاعل أحد وجهين إعرابيين هما:

- إمّا نصبه على المفعولية والعامل فيه اسم الفاعل.
- وإمّا جرّه بالإضافة على أساس أنَّ اسم الفاعل المقرون بـ(أل) لا يتعرف بالإضافة في الحال والاستقبال[3].

والثانية:

أن يكون اسم الفاعل مقترناً بـ(أل) وما بعده ليس مقترناً بها وفي هذه الحال يرى جمهور النّحاة ومنهم المازني وجوب النصب[4].

يقال: (هذا المكرمُ زيداً).

ولكنهم اختلفوا في عامل النصب على فريقين[5]:

---

(1) يختلف اسم الفاعل عن الفعل المضارع بأنَّ الأوّل يعمل في الحال والاستقبال دون المضي، وبشروط معينة إذا لم يكن بـ(أل)، فإن كان بها عمل كالمضارع في الأحوال الثلاثة. ينظر: شرح المقدمة المحسبية: ٢/ ٣٨٩، وشرح المفصل: ٦/ ٧٧، والبحر المحيط: ٦/ ١٠٩، والأشباه والنظائر: ٢/ ١٨٨.

(2) ينظر: الإنصاف المسألة (١٠٤)، والجنى الداني: ٢٢٢، وشرح الأشموني: ١/ ١٦٩.

(3) ينظر: الكتاب: ١/ ٨٤، والأصول في النحو: ١/ ١٤٩.

(4) ينظر: الارتشاف: ٥/ ٢٢٧٢.

(5) ينظر تفاصيل ذلك في: الارتشاف: ٥/ ٢٢٧٢، وشرح الكافية للرضي: ٣/ ٤٨٩، والتذييل والتكميل: ٣/ ٦١ مطبوع.

الأوّل: رأي سيبويه وتابعه في ذلك أغلب النّحاة، وهو أنّ عامل النصب في (زيداً) في: هذا المكرم زيداً. هو اسم الفاعل.

والثاني: رأي المازني الذي يرى أنّ العامل في (زيداً)، فعل مضمرٌ والتقدير عندَه: هذا المكرم أكرم أو يكرم زيداً.

وفي رأي المازني- في تقديري- بُعدٌ وتعقيد لسنا بحاجة إليه.

أما رأي سيبويه فلا يوجد فيه مثل هذا التقدير، وعدم التقدير أولى بالأخذ والقبول من مقولات وتخريجات تقتضي ذلك.زد على هذا أنّ في رأي سيبويه انسجاماً مع القواعد المقرّرة في إعمال اسم الفاعل المقرُون بـ(أل)، فهو يعمل على ما أجمع عليه النّحاة في الأزمنة الثلاثة، ولسنا بحاجة إلى تخريج بعض التراكيب والجمل بخلافها كما هو شأن تخريج المازني لعامل النصب.

ج- **الاقتصار على المفعول الأوّل فيما يتعدّى إلى ثلاثة مفعولات:**

لا خلافَ بين النّحاة في جواز حذف كلا المفعولين، أو أحدهما فيما يتعدّى إلى مفعولين من الأفعال. بشرط قيام دليل على هذا الحذف من نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ نَقُولُ لِلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ أَيْنَ شُرَكَآؤُكُمُ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾[1]. بحذف المفعولين اختصاراً، والتقدير: تزعمونهم شركاءَ.

وقوله سبحانه: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم﴾[2] بحذف المفعول الأول. والتقدير: البخلَ هو خيراً.

وقد منعوا مثل هذا الحذف من غير قيام دليل، ولذلك يقول ابن مالك[3]:

ولا تجـز- هنا- بلا دليل سقوط مفعولين، أو مفعولِ

---

(1) من سورة الأنعام، الآية (٢٢).

(2) من سورة آل عمران، الآية (١٨٠).

(3) ينظر: شرح ابن عقيل: ١/ ٣٥٢.

أمّا ما يخصُّ الأفعال المتعدّية إلى ثلاثة مفاعيل، فقد اختلفوا من حيث حذف المفاعيل بعدها على ثلاثة أوجه[1]:

الأوّل: أنه يجوز حذفها اختصاراً.

والثاني: أنه يجوز حذف اثنين منها اختصاراً.

والثالث: حذف كلّ منهما اختصاراً.

وذهب أكثر النحويين[2] ومنهم المازني[3] إلى جواز حذف المفعولين الثاني والثالث والاقتصار على المفعول الأول فيجوز أن تقول: أعلمت زيداً، وحجتهم تتلخص في الآتي:

١- إنَّ المفعول الأول فاعل في المعنى ويجوز الاقتصار عليه في باب (ظننت) فكذلك هنا .كما يجوز الاقتصار على الفاعل دون المفعول في جميع الأفعال الحقيقية[4].

٢- إنَّك إذا قلت: أعلمت زيداً عمراً مجتهداً، فإن زيداً هنا مفعول الإعلام وليس بمبتدأ في الأصل بخلاف المفعول الأول في (ظننت) وأخواتها فإنه مبتدأ في الأصل غير مفعول به[5] ولذلك لا يجوز حذفه باتفاق النحويين[6].

٣- إنَّ الفائدة تحصل بذكر المفعول الأول فقط والاستغناء عن المفعولين، إذ قد يرد لمجرد الأخبار بإعلام الشخص المذكور[7]. وذهب سيبويه إلى أنه لا يجوز حذف المفعولين الثاني والثالث والاقتصار على المفعول الأول قال: "هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين ولا يجوز أن يقتصر على مفعول منهم

---

(١) ينظر: الارتشاف: ٤/ ٢١٣٥.

(٢) ينظر: اللباب ١/ ٢٥٨، والبسيط١/ ٤٥٠، والارتشاف ٤/ ٢١٣٥.

(٣) ينظر: علل النحو لأبي الحسن الوراق ص٢٨٩، والارتشاف٤/ ٢١٣٥.

(٤) ينظر: اللباب ١/ ٢٥٨، وشرح المفصل ٧/ ٦٨.

(٥) ينظر: اللباب ١/ ٢٥٩.

(٦) ينظر: شرح الجمل ١/ ٣١٩.

(٧) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ١٠٠.

واحد دون الثلاثة لأن المفعول ههنا كالفاعل في الباب الأول الذي قبله في المعنى، وذلك قولك: أرى الله بشراً زيداً أباك، ونبّأت زيداً عمراً أبا فلان، وأعلم الله زيداً عمراً خيراً منك[1].

ويرى أصحاب هذا المذهب أن الحذف يُوقع في اللبس لأنك إذا قلت: أعلمت زيداً لم يُعرف هل الفعل (أعلمت) المتعدي إلى اثنين المنقول من علمت بمعنى عرفت أو المتعدي إلى ثلاثة؟ فلا يُدرى هل أردت: أعلمت زيداً عمراً أو أعلمت زيداً عمراً قائماً؟[2].

والراجح عندي مذهب المازني ومن تبعه لعدم وجود مانع يمنع ذلك أما دعوى اللبس- في نظري- فلا تثبت لأنها موجودة في حالة حذف المفعولات الثلاثة كلها ومع ذلك فقد ذكر أبو البقاء العكبري أنه لا خلاف بين النحويين في جواز حذف المفعولات الثلاثة والاقتصار على الفاعل[3].فأجازوا أن تقول: أعلمت لا تريد أكثر من أن تعلم أنه وقع منك إعلام خاصة، ولم تتعرض إلى مفعول[4]. وقياساً على هذا يجوز أن تقول: أعلمت زيداً، لا تريد أكثر من أن تعلم أنه وقع منك إعلام للشخص المذكور.

د- **الضمير الواقع مفعولاً العائد على اسم الموصول:**

اختلف النحاة في جواز حذف الضمير الواقع مفعولاً العائد على الاسم الموصول المتقدّم من نحو قولهم: (الضاربها زيدٌ هندٌ) على أوجه[5]:

الأول: يرى جمهور النحاة عدم جواز حذف هذا الضمير الذي في صلة (أل).

---

(1) الكتاب ١/ ٤١.

(2) ينظر: السفر الأول من شرح كتاب سيبويه للصفار ٢/ ٧١٦.

(3) ينظر: اللباب ١/ ٢٥٨.

(4) ينظر: شرح الجمل ١/ ٣١٩.

(5) ينظر: الارتشاف: ٢/ ١٠١٥.

والثاني: يرى بعضهم جواز حذفه، ويجوز عندهم أنْ يقال: الضاربُ زيدٌ هند. أي: الضاربها.

والثالث: رأي النحاة الذين يفصّلون، وعندهم أنّ الأمر هنا يجب النظر إليه من زاوية اسم الفاعل المقترن بـ(أل) فإذا كان هذا الاسم متعدياً إلى واحد كما هو الحال في (الضارب) ونحوه، فالإثبات فصيح والحذف قليل، أما إذا كان اسم الفاعل مصوغاً من فعل متعد إلى اثنين أو ثلاثة حَسُنَ عند هؤلاء الحذف.

أما المازني فيرى أن هذا الحذف لا يكاد يُسمع من العرب إلا أنه ربما جاء في الشعر[1].

هـ- إنابة اسم الإشارة مناب مفعولي (ظنّ):

لا خلاف بين النحويين في جواز حذف مفعولي ظنّ، أو غيرها ممّا يتعدّىَ إلى مفعولين، والاستغناء بـ(أن ومعموليها) عن هذين المفعولين كقولنا:

ظننت أن زيداً ناجحٌ.

وقد اختلف النحاة في جواز إنابة اسم الإشارة مناب مفعولي (ظنّ) والمفاعيل الثلاثة لـ(أعلم) على فريقين:

الأوّل: رأي سيبويه وجمهور النحويين منع مثل هذه الإنابة. أمّا قولك : (ظننتُ ذاك الظن) فإنما القصد بالإشارة إلى المصدر.

يقول سيبويه: "وأمّا ظننتُ ذاك. فإنما جاز السكوت عليه لأنك قد تقول: ظننتُ فتقتصر، كما تقول: ذهبت، ثم تعمله في الظنّ، كما تعمل: ذهبتُ في الذهاب.(فذاك) ههنا هو الظنُّ، كأنك قلت: ظننت ذاك الظنّ، وكذلك: خِلت وحسبتُ. ويدلك على أنه الظنُّ أنك لو قلتَ: خِلتُ زيداً، وأرى زيداً لم يجز.

وتقول ظننتُ به، جعلته موضع ظنّك، كما قلت: نزلت به، ونزلت عليه، ولوكانت الباء زائدة بمنزلتها في قوله عزّ وجلّ: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا﴾[2] لم يجز السكت عليها، فكأنك قلت: ظننتُ في الدار. ومثله: شككتُ فيه"[3].

---

(1) الأصول ٢/ ٢٧١. وينظر الارتشاف ٢/ ١٠١٦.

(2) من سورة النساء: الآية (٦). وتمامها ﴿فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَٰلَهُمْ فَأَشْهِدُوا۟ عَلَيْهِمْ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا﴾.

(3) الكتاب: ١/ ٤٠-٤١ هارون. وينظر: الأصول: ١/ ٢١٧، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٣١٨.

فسيبويه يجيز: ظننتُ ذاك. لا على أساس أنَّ اسم الإشارة ذاك ناب مناب مفعولي: ظنَّ، ولكن على أساس أنّ اسم الإشارة نائب مناب المفعول المطلق.

والثاني: عليه المازني، وهو رأي الفراء وجماعة من الكوفيين، واختاره الرضي[1].

وهؤلاء يجيزون إنابة اسم الإشارة منابَ مفعولي ظنَّ، ومناب مفعولي (أعلم) الثاني والثالث.

وقد أُعترض على رأى سيبويه وهو كون الإشارة إلى المصدر والكناية عنه نائبة عن المصدر كذلك إذ إنَّ ذلك يؤدي إلى تأكيد الظنّ وهو غير جائز[2]. فأُعتذر لسيبويه بنحو قوله تعالى: ﴿إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾[3] وأن معناه: إن نظنُّ إلاّ أنكم تقولون ذلك ظنا.

والرأي عندي يقوم على أنّ مثل هذه المسألة إنما تحسم أمرها الدلالة المرادة، وهذا يلزم أمرين:

الأوّل: إذا كان المقصود باسم الإشارة معروفاً من المخاطب فإنّه يمكن حذف المفعولين وإنابة الإشارة منابها.

فإذا قلنا: ظننتُ ذاك. جواباً لمن قال: أظننتَ زيداً ناجحاً. فقيام الدليل كفيل بإجازة مثل هذا الحذف. وبه أيضاً يمكن الانتصار لقول سيبويه. أي على تقدير: ظننتُ ذاك الظنّ.

والثاني: ما يخصّ (أعلم)، وما تتعدّى إليه من ثلاثة مفاعيل، إذ لا يمكن عندي إنابة اسم الإشارة عن المفعولين الثاني والثالث إلاّ بقيام دليل مقالي، أو مقامي على هذه الإنابة. فإذا قلنا: أعلمتُ زيداً ذاكَ. جواباً لمن سأل: أأعلمتَ زيداً الامتحان سهلاً؟جاز ذلك وإلاّ فلا.

---

(1) ينظر: الارتشاف: ٤/ ٢٠٩٨، وشرح الكافية للرضي: ٤/ ١٥٣.

(2) ينظر: الارتشاف: ٤/ ٢٠٩٨. ثمار الصناعة: ص ١٧٠.

(3) من سورة الجاثية: الآية (٣٢).

و- الضمير في (إيّا) المنصوب على المفعولية:

من ضمائر النصب المنفصلة (إيّا)، وتكون مفعولاً مقدّماً في نحو قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾[1]، أو منصوباً بفعل محذوف وجوباً على التحذير في نحو قولنا: إيّاكَ التهاونَ.

وقد وقع خلاف طويل بين النّحاة في(الكاف) ومثله: الهاء، والياء في: إيّاه و: إياي. وكان أكثر ما قيل في هذا الخلاف مختلطاً بعضه مع بعض بسبب ما نسب من آراء متعددة ومتقاطعة لهذا النّحوي، أو ذاك.

ويمكن إجمال أوجه هذا الخلاف بالآتي:

الأوّل: إنَّ (إيّا) اسم مضمر ولواحقه حروف تبين أحوال الضمير من تكلم وغيبه وخطاب وهو مذهب الأخفش[2] ونُسب في الإنصاف إلى البصريين[3] وقال أبو حيان: "وهو الذي صححه أصحابنا وشيوخنا"[4]. وعُزي هذا المذهب إلى سيبويه في كثير من المصادر[5] ولم أجد سيبويه نص على حرفية لواحق (إيّا).

والثاني: إنَّ (إيا) اسم ظاهر أضيف إلى المضمر بعده، وهو قول الخليل[6] والمازني[7] وابن مالك[8] وقد نُسب للخليل والأخفش والمازني، ونسبته للأخفش غير صحيحة لأنه مع أصحاب القول الأول، وصرح به الزجاج في كتابه معاني القرآن وإعرابه[9].

---

(1) من سورة الفاتحة: الآيتان(٥-٦).

(2) ينظر: سر صناعة الإعراب١/ ٣١٣.والتبصرة والتذكرة ١/ ٥٠٣.

(3) ينظر: الإنصاف: المسألة(٩٨).

(4) التذييل والتكميل ٢/ ٢٠٦.مطبوع.

(5) ينظر: التبيان في إعراب القران١/ ١٧، وشرح الكافية للرضي٣/ ٢٧ والارتشاف٢/ ٩٣٠ والبحر المحيط ٤/ ١٣٢، والتذييل والتكميل ٢/ ٢٠٥مطبوع، والهمع ١/ ٢٠٦.

(6) ينظر: إعراب القرآن للنحاس١/ ١٧٣، وسر الصناعة١/ ٣١٢.

(7) ينظر: الإغفال١/ ٥٢، وسر الصناعة ١/ ٣١٣، والارتشاف٢/ ٩٣٠، والتذييل والتكميل٢/ مطبوع٢٠٥.

(8) ينظر: شرح التسهيل١/ ١٤٥، والتذييل والتكميل ٢/ ٢٠٥ مطبوع.

(9) ١/ ٤٨.

والثالث: إنَّ الضمائر هي ما بعد (إيا) و(إيا) عماد لها لأنها لا تقوم بأنفسها وهو قول منسوب إلى الفراء[1] من الكوفيين، وابن كيسان[2] من البصريين.

والرابع: إنَّ (إيّا) وما بعده اسم واحد مضمر وهو قول الكوفيين[3].

والخامس: إنَّ (إيّا) اسم ظاهر أضيف إلى الضمير بعده وهو قول أبي سعيد السيرافي[4] وعُزي إلى الخليل[5].

والسادس: إنَّ الجميع اسم ظاهر وهو قول حكاه ابن كيسان عن بعض النحويين[6].

والسابع: إنَّ (إيّا) اسم لا ظاهر ولا مضمر بل هو مبهم كُني به عن المنصوب، وجُعلت الكاف والياء والهاء بياناً عن المقصود ولا موضع لها من الإعراب وهو قول نسبه ابن يعيش إلى سيبويه[7] وهي نسبة غير صحيحة، وذلك لانفراده بذلك، ولأنه مخالف لكلام سيبويه، فقد نص على أن (إيّا) اسم مضمر يقول: "اعلم أن علامة المضمرين المنصوبين (إيا) ..."[8] وقال: "...لأن (إيّا) و(أنت) علامتا الإضمار"[9].

وعلى الرغم من أنّ الرأي الثاني المنسوب- حيناً- إلى الخليل، وحيناً إلى المازني، يكاد يترجّح لدي بسبب ظهور الإضافة في قولهم المشهور: "حدثني من لا أتهم عن الخليل أنه سمع أعرابياً يقول: إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشواب"[10].

وقال الشاعر:

إذا بلغَ الفتى سبعين عاماً فإيّاه وإيّاءُ الشّواب"[11]

---

(1) ينظر: الارتشاف٢/ ٩٣٠.

(2) ينظر: الإنصاف: المسألة(٩٨). وشرح الكافية للرضي ٣/ ٢٨.

(3) ينظر: إعراب القرآن للنحاس١/ ١٧٣ ، والتذييل والتكميل ٢/ ٢٠٥ مطبوع.

(4) شرح السيرافي٢/ ٧٠، وشرح الكافية للرضي٣/ ٢٨.

(5) ينظر: المنصف١/ ١٢١، وشرح الجمل٢/ ١٥.

(6) ينظر: سر صناعة الإعراب١/ ٣١٣، وائتلاف النصرة ص١٠٥.

(7) ينظر: شرح المفصل ٣/ ١٠١

(8) الكتاب ٢/ ٣٥٥.

(9) نفسه ٢/ ٣٥٩.

(10) الكتاب ١/ ٢٧٩ وينظر: الأصول٢/ ٢٥١، والمنصف ١/ ١٢١.

(11) ينظر: ائتلاف النصرة ص١٠٥.

قال الفارسي: "وحُكي عن أبي عثمان أنه قال: لولا قولهم: وإيا الشواب، لكانت الكاف للمخاطب كالتي في ذلك"[1].

وهذا يدل على أن (إيّا) مضافة لما بعدها في نحو: إيّاي، وإيّاك، إيّاه. ولكن نبقى في إشكالية كيف نقبل لها الإضافة؟ والأسماء المضمرة لا تضاف إلى ما بعدها لأن الإضافة تكون للتعريف، والمضمر أعرف المعارف.

وعلى الرغم من ذلك أذهب إلى ما ذهب إليه سيبويه وقد وجدت عند بعض المحدثين أنّ (إيّا) اسم مضمر والكاف، والهاء، والياء، حروف للخطاب، أو للغيبة، أو للمتكلّم، والدليل على أنها كذلك امتناع أن يكون لها موضع من الإعراب رفعاً، أو نصباً، أو جرّاً؛ فقد امتنع الرفع لأنها ليست ضمائر، وامتنع النّصب، لأنه ليس لها ناصب، وامتنع الجرُّ، لأنَّ الضمائر لا تضاف لكونها معارف لا يفارقها تعريفها ولا تجوز إضافتها إلى غيرها"[2].

ز- **علامة الفتحة في جمع المؤنث السالم:**

من المعلوم أنَّ جمع المؤنث السالم نظير جمع المذكر السالم لذا بقي هذا النظير على الإعراب بالحركات، وحمل النّصب على الجرّ فيه؛لأنَّ نظيره- والمحكوم بأنّه أصله- صار كذلك، وأُلحقت به تاء الجمع والتأنيث وقبلها ألف لئلا تلتبس بالواحدة، فقيل: هذه الهندات وكذلك ما أشبه"[3].

ولكون هذا الجمع معرباً بالحركات رفعاً بالضمة، ونصباً وجراً بالكسرة، اختلفوا في وقوعه اسماً لـ(لا النافية للجنس) على وجهتين:

الأولى: أنّه بكسر التاء سواء في حالة وقوعه منصوباً، أو اسماً لـ(لا) النافية للجنس "فيقال: (لا سماتِ بإبلكَ) بكسر التاء على كلّ حال"[4].

---

(1) الإغفال ١/ ٥٧، وينظر: شرح المفصل ٣/ ١٠٠.

(2) نحو الخليل من خلال العين: ص ٣٧-٣٨.

(3) ينظر: العين: للخليل بن أحمد: ٨/ ٤٤١.

(4) ينظر: الخصائص ٣/ ٣٠٥.

وعلى هذا الرأي يكون جمع المؤنث السالم مبنياً على الكسر في محلّ نصب لكونه كالمفرد يُبنى مع (لا) المنفي بها فيصيرا كالكلمة الواحدة، ويُحذف التنوين كذلك كما فعلوا في: خمسةَ عشرَ، ونحوه[1].

والثانية: أنه بفتح التاء. وعليه المازني الذي نقل عنه ابن جنّي سبب ذلك الفتح بقوله: "ولم يجز أصحابنا فتح هذه التاء في الجماعة ، إلا شيئاً قاسه أبو عثمان فقال: أقول: لا مسلماتَ لك.-بفتح التاء-، قال: لأنّ الفتحة الآن ليست لـ(مسلمات) وحدها، وإنّما هي لها ولـ(لا) قبلها، وإنّما يُمتنع من فتح هذه التاء ما دامت الحركة في آخرها لها وحدها، فإذا كان لها ولغيرها فقد زال طريق ذلك الحظر الذي كان عليها، وتقول على هذا: لا سِمَاتَ بإبلك- بفتح التاء- على ما مضى، وغيره يقول: لا سماتِ بها- بكسر التاء- على كلّ حال"[2].

وقال الفارسي: "أخبرني أبو بكر عن أبي العباس، قال سألته- يعني أبا عثمان- عن (لا أذرعاتَ لك) إذا أراد الإضافة، فقال: لا أذرعاتِ لك، فقلت لِمَ وأنت تفتح التاء في غير الإضافة؟ فقال: لأني إذا لم أضف فالفتحة لـ(لا) ولـ(أذرعات) جميعاً لأنه اسم واحد، فقد زال ما كان لأذرعات وحدها، وإذا أضفتها فهي منفصلة من (لا) لأنها مضافة، فهي منصوبة بـ(لا) كأني قلت: لا أذرعاتِك، ولذلك منعتها من التنوين"[3].

وقد اختلف النّحاة في هذه الفتحة بين قائل: إنّها فتحة بناء، وقائل: إنّها فتحة إعراب على وجوه مختلفة متباينة[4].

وأجاز ابن مالك[5] وأبو حيان[6] وابن هشام[7] الفتح والكسر، وحجتهم في ذلك أن كلا الوجهين مسموع عن العرب، وهذا هو الصواب.

---

(1) من النحاة من يرى أن اسم لا النافية للجنس إذا كان جمع مؤنث سالماً واجب الكسر والتنوين ومنهم مَن أوجب كسره من غير تنوين، وآخر أوجب فتحه على ما نحن فيه الآن.

(2) الخصائص: ٣/ ٣٠٥ وينظر:شرح الكافية للرضي٢/ ١٧٨والمسائل الحلبيات: ٣١١-٣١٢

(3) المسائل الحلبيات ص ٣١٢.

(4) ينظر: المقتضب: ٤/ ٣٥٧. والإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة الثالثة والخمسون)، وشرح المفصل: ١/ ١٠٥.

(5) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٥٥.

(6) ينظر: الارتشاف ٣/ ١٢٩٧.

(7) ينظر: تخليص الشواهد ص ٣٩٩.

٢ - المفعول المطلق:

المفعول المطلق من حيث علاقته اللفظية مع ما قبله من فعل، أو نحوه في العمل على ثلاث صور:

الأولى: أن يكون موافقاً للفعل في لفظه ومعناه من نحو قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا﴾[١].

والثانية: أن يكون غير جارٍ على فعله كقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتًا﴾[٢]. وقوله تعالى: ﴿وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلًا﴾[٣].

والثالثة: أنْ يكون متفقاً مع فعله معنى لا لفظاً. من نحو: قعدت جلوساً، وسررتُ جذلاً.

ويكاد النّحاة يتفقون على أنّ عامل المفعول المطلق الذي يجري مع ما يتقدّمه من فعل من حيث اللفظ والمعنى هو الفعل المذكور نفسه[٤].

ولكنّهم يختلفون في البقية على النّحو الآتي:

أ- **الصورة الثانية.** أعني صورة المفعول المطلق غير الموافق للفعل في القياس أو ما يسمّى (اسم المصدر) ففي هذه الصورة خلاف بين سيبويه ومَن تابعه والمازني.

فالأول: يرى أنّ عامل هذا المفعول المطلق هو فعلٌ مقدّر دلّ عليه الظاهر، قال سيبويه: "هذا باب ما جاء المصدر فيه على غير الفعل، لأنّ معنى اجتوروا وتجاوروا واحد، وقال الله تبارك وتعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتًا﴾[٥]؛ لأنّه إذا قال:

---

(١) من سورة النساء: الآية(١٦٤).

(٢) من سورة نوح: الآية (١٧).

(٣) من سورة المزمل: الآية(٨).

(٤) نُسب لأحد النّحاة المتأخرين مخالفته إجماع النّحاة هذا، إذ رأى أنّ المنصوب هنا ليس مفعولاً مطلقاً، وإنما هو مفعول به، وعامله فعل مضمر لا يجوز إظهاره والتقدير عنده في نحو: قعد قعوداً: قعد فَعَل قعوداً. وفي هذا تكلّف واضح. ينظر: نتائج الفكر للسهيلي ص ٣٥٧.

(٥) من سورة نوح: الآية (١٧).

أنبته، فكأنه قال: قد نبتَ. وقال عزّ وجلّ ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً﴾[1]؛ لأنه إذا قال: تبتّل، فكأنّه قال: بتّل[2].

وقال المبرد: "ومثل هذا قوله عزّ وجلّ: ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً﴾ على: وبتّل إليه، ولو كان على تبتّل، وكذلك: والله أنبتكم إنباتاً، ولكنّ المعنى والله أعلم: أنّه إذا أنبتكم نبتم نباتاً"[3].

والثاني:رأي المازني. الذي رأى أنّ هذه المصادر منصوبة بالأفعال المذكورة قبلها؛ لاتفاقهما في اللفظ والمعنى[4].

ب- **الصورة الثالثة**: وهي عدم الاتفاق بين الفعل والمفعول المطلق بعده لا في اللفظ، ولا في المعنى. نحو: قعدت جلوساً.

فرأي المازني أنّ هذا المفعول المطلق منصوب بالفعل الظاهر أيضاً؛ لأنه بمعناه[5] ووافقه المبرد في ذلك[6]. وقال الرضي: "وهو أولى أي النصب بالفعل الظاهر"[7].

والذي أرجحه ما نُسب إلى ابن جني[8]، من تفصيل وترتيب في هذه المسألة إذ يرى أنّ المصدر إنْ أريد به التأكيد عمل فيه الذي من لفظه نحو: قعدت جلوساً، وقمت وقوفاً؛ لأنّ التأكيد يقتضي هنا الاشتراك اللفظي بين الفعل والمفعول المطلق. أمّا إذا أُريد بالمفعول المطلق غير التوكيد فيعمل فيه الظاهر لأنه بمعناه نحو: قعد زيد جلوساً حسناً، وقعد زيد جلوس عمرو.

---

(1) من سورة المزمل: الآية(٨).

(2) الكتاب: ٤/ ١٩٥. وينظر: معاني القرآن للأخفش: ٢/ ٥٥٠.

(3) المقتضب: ٣/ ٢٠٤. ويرى الأستاذ المرحوم محمد عبد الخالق عضيمة أنه لا خلاف بين سيبويه والمبرد في هذه المسألة، ولكنه يرى أنهما يذهبان إلى أنّ الناصب ها هنا فعل محذوف يقول: "ماذا يراه المبرد في ناصب تبتيلاً، ونباتاً في الآيتين؟ وهل بينه وبين سيبويه خلاف في هذا؟ والذي أراه أن المبرد يرى أنّ الناصب فعل محذوف، بدليل قوله هنا: فكأن التقدير- والله أعلم-: والله أنبتكم نباتاً وليس بين سيبويه والمبرد خلاف في هذه المسألة" هامش المقتضب: ١/ ٢١١.

(4) ينظر: شرح المفصل: ١/ ١١٢. والارتشاف: ٣/ ١٣٥٤.

(5) شرح الكافية: ١/ ٣٥٢، والارتشاف ٣/ ١٠٦٣.

(6) ينظر: المقتضب: ١/ ٧٣-٧٤.

(7) ينظر: شرح الكافية: ١/ ٣٥.

(8) ينظر: الارتشاف: ٣/ ١٣٥٥، وهمع الهوامع: ٢/ ٧٥ الخصائص ٢/ ٤٤٥.

وهـذا لا يمنع مـن القـول إنّ رأي المازنـي في كـون العامـل في المفعـول المطلق على اخـتلاف العلاقـة اللفظـية، أو اللفظـية والمعـنوية بيـنهما هو الفعل المذكور فيه يسر وسهولة نحتاج إليها على المستوى التعليمي للنحو.

٣ - المفعول معه:

مـن المعـروف عـند الـنّحاة أنّ المفعـول معه هو الاسم الفضلة التالي واو المصاحبة مسبوقة بفعل، أو ما فيه معناه[١]. ويقتضي هذا الحدّ التأكدُ من أمرين:

الأوّل: أن لا يكون الواقع بعد الواو جملة من نحو قولنا: (وصلت والطلبةُ حاضرون جميعهم) لأن هذه حال والواو للحالية.

والثاني: الوقوف على الصور التي يأتي عليها الاسم المفرد بعد (الواو)، وهي ثلاثة حدّدها ابن مالك بقوله:

والعطـفُ إنْ يمكـنْ بـلا ضعفٍ أحقّ ... والنّـصبُ مختـارٌ لـدى ضَعْفِ النَّسَقْ
والنّـصب إن لم يجـز العطـفُ يجـبْ ... أو اعـتقِد إضـمـارَ عـامـلٍ تُصِب[٢]

فالاسم المفرد بعد الواو يأتي على ثلاثة أحوال إذا كان صالحاً للنّصب على المفعول معه؛ وهي:

الأول:

مـا يجوز فيه عطف ما بعد الواو، والنصب على المعية. مع ترجيح العطف- من غير ضعف- لا من جهة اللفظ، ولا من جهة المعنى. نحو: تفوّقتُ أنا ومحمدٌ.

فـيجب هنا عطف محمد على الضمير المتصل في تفوّقت، ونصبه على المعية لا يصح والعطـف أولى لقوّته في اللفظ والمعنى. أمّا من حيث اللفظ فقد تقرّر عندهم وجوب عطف الظاهـر علـى ضـمير الرفع المتصل بعد فصله بضمير منفصل، وهو واقع في المثال. وأمّا من حيث المعنى فإشراك محمد بالنجاح أولى.

---

(١) شرح شذور الذهب. لابن هشام الأنصاري. ص٢٣٧.

(٢) شرح ابن عقيل ١/ ٥٣٩.

قال تعالى: ﴿ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ﴾[1].

وقال عزّ وجلّ: ﴿فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ﴾[2].

والثاني:

ما يجوز فيه العطف والنصب على المعية، والنّصب على المعية أرجح، نحو قولنا: سافرتُ ومحمداً. إذ أنَّ الصناعة النحوية لا تجيز هنا العطف من غير فصل على أشهر الآراء.

والثالث:

ما يجب نصبه على المعية، وذلك حين يمتنع العطف لمانع لفظي نحو: مررتُ بك وزيداً. إذ لا يجوز العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض على أشهر الآراء[3].

أو المانع معنوي نحو قولنا: (سهرتُ والمصباحَ) إذ يتعذر العطف من جهة المعنى؛ لأنَّ المصباح لا يسهر، فتعذرت مشاركته لما قبله في الحكم، وقد عدَّ النّحاة من هذا قول الشاعر:

عَلَفْتُها تِبْناً وماءً بارِداً حَتَّى غَدَتْ هَمَّالَةً عَيْناهَا

إذ يمتنع هنا عطف الماء على التبن إذ لا يصحّ القول: علفتها ماءً، وتمتنع المصاحبة أيضاً[4].

ومثله قول الشاعر:

إذا ما الغانياتُ بَرَزْنَ يوماً وَزَجَّجْنَ الحواجبَ والعيونا

---

(1) من سورة البقرة: الآية(٣٥).

(2) من سورة المائدة: الآية(٢٤).

(3) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف. المسالة (٦٥). وشرح المفصل: ٣/ ٧٤.

(4) ولا يصح هنا النصب لعدم وقوع المصاحبة الزمنية في(العلف) و(سقي) الماء ولذلك يقدّر النّحاة فعلاً لنصب (ماءً)، أي: وسقيتها ماءً.

فيمتنع العطف لسبب معنوي كون(العيون) لا تزجّج.

وقد خرج المازني، وتابعه المبرد على إجماع النّحاة هنا في القول بعدم جواز العطف، ورأى جواز عطف ما بعد الواو على الأوّل، ويكون العامل قد ضُمّن معنى يتسلّط به على المعطوفين[1].

وأرى أنَّ رأي المازني مرجوح للأسباب الآتية:

١. امتناع العطف بسبب الدلالة المرادة.

٢. امتناع المعية لامتناع أنْ يكون العامل في العيون الفعل(زجَّجَ).

٣. وصحة إضمار عامل يليق بالسياق من نحو: كحَّلْنَ.

ثانياً: الحال:

يعدّ (بسراً) و(رطباً) حالين- على أشهر الأقوال- في نحو قولنا:

(هذا بُسْراً أطيب منه رطباً). والعامل فيه إمّا:

١- اسم الإشارة.

٢- أو حرف تنبيه.

٣- أو اسم التفضيل، وهو مذهب المازني، وتابعه آخرون، منهم ابن جنّي، وعلى رأي المازني أنَّ (بسراً) حال من الضمير المستكن في: أطيب.

ورطباً حال من الضمير في: (منه). ونسب هذا إلى سيبويه، واختاره أبو حيان الأندلسي[2].

٤- وقيل: إنَّ العامل هو كان التامة المضمرة صلةً لـ(إذا)، والتقدير: إذا كان بسراً، ورطباً[3].

---

(١) ينظر: الارتشاف: ٣/ ١٤٩٠. والمقتضب: ٢/ ٥٠.

(٢) ينظر: الكتاب: ١/ ٤٠٠-٤٠١. والارتشاف: ٣/ ١٥٨٨.

(٣) ينظر: المقتضب: ٣/ ٢٥٠-٢٥١.

وأبو علي الفارسي يفصّل في هذا فيقرّر أنّكَ إن شئت جعلته حيناً قد مضى، وإن شئت مستقبلاً نحو: (إذا كان)، وإنّما قال الناس: هذا منصوب على إضمار (إذا كان) فيما يستقبل، و(إذ كان) فيما مضى؛ لأنّ هذا لما كان ذا معناه أشبه عندهم أن ينصب على إذ كان.

ولا يجوز على ما أجازه أبو عثمان في قولهم: زيداً خير ما يكون خيرٌ منك، إذا تؤوّل على ظاهره، أن يكون (بسراً) حالاً من (أطيب منه) مقدّماً؛لأنّ (أطيب منه) قد انتصب عنه: (رطباً)، ولا يجوز إذا انتصب عن فعل، أو معنى فعل حالٌ أن ينتصب عنه اسم آخر على أنه حال، كما لا ينتصب عنه مفعولان إلاّ أن تجعل الثاني صفة للأوّل، ولا يجوز ذلك في هذه الحال ألا ترى أنه لا يستقيم أنْ تصف (البسر) بـ(الرطب)[1].

والأولى ما ذهب إليه أبو علي من تقدير (إذا كان) و(إذ كان) عاملاً في: بسراً، ورطباً. لدلالة ذلك على الوجود في المستقبل، والمضي، وإنّما الحال مستفادة معنى من ذلك الوجود المرتبط بزمنه المحدّد. زد على ذلك أن عمل اسم التفضيل النصب فيما بعده على التمييز[2]، وقد يرفع فاعلاً إذا تقدّمه نفي أو نهي أو استفهام[3] من نحو: هل سمعتَ برجل أهون عليه المالُ من حاتم؟ برفع المال فاعلاً لاسم التفضيل: أهون، الواقع صفةً لـ(رجل).

ثالثًا - المستثنى:

إذا توسّط المستثنى بين المستثنى منه غير الموجب وبين صفته من نحو:

- ما جاءني أحدٌ إلاّ زيداً خيرٌ منك.
- ما قام القومُ إلاّ زيداً العقلاءُ.
- ما مررتُ بأحدٍ إلاّ زيدٍ خيرٍ منك.

جاز في المستثنى النصب على الاستثناء، أو الإتباع على البدل.

---

(1) المسائل الحلبيات: ١٧٧-١٧٩.

(2) ينظر: التسهيل في شرح ابن عقيل: ٣/ ١٧٧.

(3) ينظر: الكتاب: ٢/ ٢١-٢٢، والمقتضب: ٣/ ٢٤٨.

والإتباع اختيار سيبويه[1]، وتبعه المبرد[2]، ورأي المازني اختيار النصب، بل وجوبه[3]، وقد نقل عن المازني موافقته سيبويه، واختياره النصب[4]، واختيار الإتباع عندي أولى للمشاركة بين المستثنى والمستثنى منه ولا سيّما حين يكون المستثنى منه موصوفاً.

ومن المسائل المتفرعة عن الاستثناء:

* **الاستثناء بـ(حاشا):**

تستعمل (حاشا) استعمال (خلا) في الاستثناء بها لتضمّنها معناها فيجر بها المستثنى، وينصب، فإذا جرّ بها فهي حرف جرّ، وإنْ نصب بها فهي فعل ماض، ومنه ماحكاه أبو عثمان المازني عن أبي زيد الأنصاري أنه سمع بعض العرب يقولون: ٱللهمّ اغفرْ لي ولمنْ يسمعُ حاشا الشيطانَ وأبا الأصبع[5] بنصب الشيطان على الاستثناء.

ومنه قول الشاعر:

حاشَا أبَا ثَوْبَانَ إنَّ أبا ثَوْبَانَ ليس ببُكْمَةٍ فَدْمِ[6]

بنصب: أبا بالفعل حاشا.

ومنه قول الشاعر:

حاشا قُرَيْشاً فإنَّ اللهَ فَضَّلَهُمْ على البريَّةِ بالإسلامِ والدينِ

وقد التزم سيبويه حرفيتها المتضمّنة معنى الاستثناء، وأورد البيت الأوّل بالجرّ في: أبي ثوبان ومثّل بقوله: أتاني القوم حاشا زيدٍ، أي: سوى زيدٍ[7].

---

(1) ينظر: الكتاب: ٢/ ٣٣٦.

(2) ينظر: المقتضب: ٤/ ٣٩٩، وشرح الاشموني٢/ ١٤٩.

(3) ينظر: الارتشاف: ٣/ ١٥٠٩ ،والتسهيل ص ١٠٢.

(4) ينظر: همع الهوامع: ٣/ ٢٥٧.

(5) يروى: ابن الأصبغ، وهو اسم رجل ذمي بقبح الأفعال، بما جعله قريناً للشيطان.
ينظر: شرح المفصل: ٢/ ٨٤.والأصول ١/ ٢٨٨.

(6) ينظر: اللمع: لابن جنّي. ص ١٢٦، وشرح المفصل: ٢/ ٨٤.

(7) ينظر: الكتاب: ٢/ ٣٤٩. وهمع الهوامع: ١/ ٢٤٣.

وذهب المازني إلى أن (حاشا) تكون حرف جر- كما قال سيبويه- وتكون فعلاً يُنصب به مثل (خلا- وعدا) فيقال: قام القوم حاشا زيد وحاشا زيداً[1] ووافق المازني في ذلك الأخفش[2]، والمبرد[3] وجماعة من النحويين.

وهو الأولى لأنه يجمع بين الرأيين ويؤيده السماع عن العرب.

رابعًا - التمييز:

وتحت التمييز مسائل منها:

١- **العامل في التمييز:** ففي ناصب التمييز عند النّحاة أقوال ثلاثة هي:

الأوّل: أنّ ناصبه ما تقدّمه من فعل وشبهه، لوجود أصل العمل له، وعلى هذا الرأي سيبويه والمازني ومَن تابعهما من النّحاة[4].

والثاني: إنّ انتصابه عن تمام الكلام[5] وهذا رأي الجرجاني. أي إنّ العامل فيه الجملة نفسها التي انتصب عن تمامها لا الفعل، ولا الاسم الذي جرى مجراه، كما أنّ تمييز المفرد ناصبه الاسم نفسه الذي انتصب عن تمامه[6].

والثالث: رأي ابن عصفور أنّ انتصابه إمّا عن تمام الكلام، وإمّا عن تمام الاسم[7].

وأرى الأخذ بقول سيبويه والمازني ومَن تابعهما؛ لأنّ العامل اللفظي أولى بالأخذ من العامل المعنوي الذي نلمحه في رأي الجرجاني، ورأي ابن عصفور. ثمّ إنّ القول بالعامل اللفظي الفعل وما جرى في العمل مجراه قد أتاح للنّحاة بيان موقع التمييز، وإمكانية التصرف فيه، تقديماً على صاحبه، أو على عامله وصاحبه مثلما هو الحال في المسألة التي سنأتي عليها لاحقاً في تقديم التمييز على عامله.

---

(١) ينظر: المغني ص١٣١.

(٢) ينظر: المساعد ١/ ٥٨٥.

(٣) ينظر: المقتضب ٤/ ٣٩١، والانتصار ص١٦٩.

(٤) ينظر: الكتاب: ١/ ١٠٥، والمقتضب: ٣/ ٣٢، والأصول: ١/ ٢٢٢.

(٥) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح. للإمام عبد القاهر الجرجاني: ٢/ ٢٩١.

(٦) ينظر: همع الهوامع: ٤/ ٦٩.

(٧) ينظر: المقرّب: لابن عصفور: ص ١٨٠.

٢- تقديم التمييز على عامله:

لا خلاف بين النحاة في عدم جواز تقديم التمييز الملفوظ على عامله، إذ لا يقال: طالبا نجح عشرون، ولا يقال: كتاباً اشتريتُ خمسةً وعشرين.

واختلفوا في تقديم التمييز الملحوظ على عامله على فريقين:

الأوّل: المنع:

ويمثله سيبويه، وتابعه في ذلك أكثر النحاة المتقدمين والمتأخرين[١].

والثاني: الجواز:

وهو رأي المازني، وتابَعَهُ المبرد[٢].

وحجّة المازني النقلية قول المخبّل السعدي، وقيل: أعشى همدان، وقيل لغيرهما:

أتهْجُرُ سَلْمَى لِلفِرَاقِ حَبِيبَها وما كانَ نَفْساً بالفِرَاقِ تَطيبُ

بتقديم التمييز الملحوظ(نفساً) على عامله: (تطيب).

ومن الأدّلة العقلية والصناعية التي استند إليها مَن أجاز هذا التقديم قولهم[٣]:

أ- قياس ذلك التقديم على(الحال) التي يجوز فيها التقديم على عاملها.

ب- إنَّ التمييز فاعل في المعنى، وإنّما حوّل عن ذلك، ونسب الفعل إلى المضاف إليه مبالغة.

جـ- إنّه واردٌ في الشعر.

وقد رفض المانعون ذلك لكونه قبيحاً. قال ابن جنّي:

---

(١) ينظر: الكتاب: ١/ ١٠٨.

(٢) ينظر: المقتضب: ٣/ ٣٦. والأصول: ١/ ٢٧٠، وإعراب القرآن للنحاس: ١/ ٤٣٥، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٢٨٣. والإنصاف : المسألة (١٢٠).

(٣) ينظر: اللباب ١/ ٣٣٧-٣٣٨.

إنّ ممّا يقبح تقديمه الاسم المميز، وإن كان ناصبه فعلاً متصرفاً، فلا تجيز: شحماً تفقأت، ولا عرقاً تصبّبتُ، فأمّا ما أنشده أبو عثمان، وتلاه فيه أبو العباس من قول المخبل:

أتهْجُرُ سَلْمَى لِلفِرَاقِ حَبِيبَها وما كانَ نَفْساً بالفِرَاقِ تُطيبُ

فنقابله برواية الزجاجي، وإسماعيل بن نصر، وأبي إسحاق أيضاً: "وما كان نفسي بالفراق تطيب، فرواية برواية، والقياس من بعد حاكم..."[1].

وعلى الرغم من أنّ الأخذ برواية الزجاجي، وإسماعيل بن نصر، وأبي إسحاق وهي بتعريف (نفساً) وروايتها: (نفسي) يسقط أيّ خلاف بين المازني ومَن خالفهم، أو خالفوه، أرى أنّ مذهب المازني بجواز تقديم التمييز على عامله توسّع لا يمكن قبوله بسهولة، لا لكون عدم قبولنا بالاتساع طريقاً إلى الانتصار إلى طواعية القواعد النّحوية ومرونتها في لغة كالعربية، ولكنّ من المنطق والمقبول في باب التمييز بوصفه تفسيراً وتبييناً لشيء فيه إبهام، أو غموض ألاّ يتقدّم على ما يأتي لتفسيره وإزالة إبهامه، وتحديد المقصود بنسبة الحكم إليه، مثلما لا تتقدم الصفة في الأصل على الموصوف لكونها توضيحاً، أو تخصيصاً لما قبلها، والموضّح، والمخصّص لا بد أن يكون كلٌّ منهما أولاً، كذلك التمييز بالنسبة لعامله. زد على ذلك أنّه يمكن إسقاط الحجج العقلية التي قال بها المجوّزون من قولهم: إنّ التقديم إنّما يكون في الشعر. والحال أنّ هذه الكينونة آتية في ضرورة الشعر وذلك لا يحتّج به على الإعراب في الاختيار[2].

ثمّ إنّ القياس على الحال فاسد؛ لأنّ الحال فضله قد يُستفاد معنى من غير وجودها، والمميّز في حكم اللازم، وهو الفاعل فافترقا[3].

---

(1) الخصائص: ٢/ ٢٨٤.

(2) اللباب ١/ ٣٣٧.

(3) ينظر: نفسه. ١/ ٢٣٨.

ومما عُدَّ منصوباً بنزع الخافض عند المازني (معيشتها) في قوله تعالى: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾[1]، والتقدير عنده: في معيشتها. فلمّا حذف (في) تعدّى الفعل[2]. أمّا الفراء فيرى أنها منصوبة على التفسير. قال: "بطرتها: كفرتها، وخسرتها، ونصبك المعيشة من جهة قوله: (إلاّ من سفه نفسه) إنما المعنى- والله أعلم-أبطرتها معيشتها؛ كما تقول: ابطرك مالك وبطرته، وأسفهك رأيك فسفهته، فذكرت المعيشة لأنّ الفعل كان لها في الأصل، فحوّل إلى ما أضيفت إليه، وكأنّ نصبه كنصب ﴿فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾ ألا ترى أن الطيب كان للنفس، فلما حوّلته إلى صواحب النفس خرجت النفس منصوبة لتفسّر معنى الطيب وكذلك (ضقنا به ذرعاً)، إنما كان المعنى: ضاق به ذرعنا"[3].

---

(1) من سورة القصص: الآية(٥٨).

(2) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٣/ ٢٤٠.

(3) معاني القرآن. الفراء: ٢/ ٣٠٨.

المبحث الثاني

في التوابع والمجرور بالإضافة والصرف

أولاً: التوابع[1]:

كلّ الذي وقعت عليه من مسائل تخص المازني أحكام، ونتف تخصّ طرفاً من أطراف بعض التوابع، وقد قدّمت (التوكيد) في الحديث على غيره من التوابع؛ لكونه راجعاً إلى المؤكّد نفسه، بدليل أنّك تقول: جاء زيد نفسه عينه، فيكون المعنى جاء زيد الذي تعرفه، ولا تشكُّ فيه، لا في غيره ولا أمره، وتقول: جاء القومُ كلّهم أجمعون. فيكون المعنى: جاء القوم بجملتهم وجماعتهم، لا بعضهم، ولهذا قيل إنّ (نفسه) و (عينه) يؤكّد بهما ما يتبعّض"[2].

١ - التوكيد:

أجاز المازني[3] تبعاً للخليل وتلميذه سيبويه[4] توكيد المحذوف، وعلى رأي هؤلاء يمكن أن يُقال: "الذي ضربتُه نفسُه زيدٌ، فتقول: الذي ضربتُ نفسُهُ زيدٌ تريد ضربته"[5] وضعفه جماعة؛ لأنَّ التوكيد بابه الإطناب، والحذف للاختصار، فتدافعا ولأنّه لا دليل على المحذوف[6].

---

(١) عرّف أهل الصناعة النحوية التابع بأنّه: "الجاري على ما قابله في إعرابه من رفع، أو نصب، أو جرّ، أو جزم".
ينظر: ثمار الصناعة: ٤٥٣.

(٢) المصدر السابق: ٤٥٣ .اختلف النّحاة في ترتيب التوابع على أوجه ولكلّ منهم في ترتيبه أوجه وحجج. ينظر: التصريح: ٢/ ١٠٨، وهمع الهوامع: ٢/ ١١٥.

(٣) ينظر: المساعد ٢/ ٣٩٢.

(٤) ينظر: الكتاب ٢/ ٦٠.

(٥) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٩٥٣.

(٦) ينظر: همع الهوامع: ٥/ ٢٠٥.

والـرأي أنَّ القـول بتوكـيد المحـذوف لا ينـسجم مع طبيعة التأكيد ووظيفته الدلالية وهـي تمكـين المعنـى في الـنفس بإعادة اللفظ، أو المعنى، وهذا ما يتطلب ذكراً للمؤكَّد لكي يمكن إطلاق التوكيد، سواء في التوكيد اللفظي، أو التوكيد المعنوي.

٢ - الصفة:

ممّـا نُسب إلى المازني أنَّ (أفعلَ) إذا وقع صفة غير مفيدة صُرف، نحو قولك: مررتُ بـرجل أفعـلٍ، صُرف (أفعل) لمّا لم تكن الصفة مفيدة.قال ابن جنّي في (باب إسقاط الدليل) "وذلـك كقـول أبـي عـثمان: لا تكـون الصّفة غير مفيدة، فلذلك قُلت: مررتُ برجلٍ أفعلٍ. فـصرف أفعل هذه لمّا لم تكن الصفة مفيدة ,وإسقاط هذا أنْ يقال له: قد جاءت الصفة غير مفـيدة، وذلـك كقـولك في جـواب مَـن قـال: رأيـت زيداً آلمّني يا فتى؛ فالفتى صفة، وغير مفيدة"[١].

أمـا إذا قُـرن بالمـثال ما ينزله منزلة موزونه الصفة فحكمه عند سيبويه حكم ما نزل منـزلته من الصرف وعدمه ففي قولك: هذا رجلٌ أفعلُ، فحكم "أفعلُ" هنا حكم أسود ونحوه من الصفات لأن اقترانه برجل نَزَّلَه منزلة الموزون فمُنع من الصرف[٢].

وقد خطأ المازني سيبويه[٣] ورأى أنه ينصرف لأن(أفعل)هنا ليس بصفة فالصفة لا تكون غير مفيدة[٤].

وقـد احـتج المازنـي لمذهبه بوجوب صرف (أفعل) بالاتفاق في قولك: كُل أفعل إذا كان صفه فإنه لا ينصرف "لأنه غير صفة[٥] وإنما هو اسم على وزن الفعل وليس فيه إلا علة واحدة وهي وزن الفعل فيصرف في قولك :هذا رجل أفعل.

---

(١) الخصائص: ١/ ٢٢٣.

(٢) ينظر الكتاب :٣/ ٢٠٣ -٢٠٤.

(٣) ينظر: هامش الكتاب ٣/ ٢٠٤ والمقتضب ٣/ ٣٨٤ والخصائص ١/ ١٩٩.

(٤) ينظر: المقتضب ٣/ ٣٨٤ والخصائص ١/ ١٩٩.

(٥) ينظر: الهمع ١/ ٢٤٠.

٢ - العطف:

وفيه عدة مسائل:

أ- العطف على الضمير المخفوض:

اختلف النحاة في العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض على فريقين: الفريق الأول: يمثله سيبويه وتابعه المازني وجمهور البصريين، وهؤلاء لا يجيزون العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض، ورأى سيبويه أن عدم جواز العطف على المضمر المخفوض يعود لكونه بمنزلة التنوين[١].

وقال المازني: "المعطوف والمعطوف عليه شريكان لا يدخل في أحدهما إلاّ ما دخل في الآخر، فكما لا يجوز: مررت بزيدٍ وك، كذا لا يجوز: مررتُ بك وزيدٍ"[٢].

وقد ذهب بعض النحاة إلى القول "إنّ العطف بغير إعادة الجار-مع قبحه-لحن"[٣].

والفريق الثاني: يمثله الكوفيون ممّن أجازوا مثل هذا العطف من غير شرط[٤].

ولهم في ذلك أدلة نقلية من القرآن الكريم، والشعر العربي نذكر منها قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾[٥]، بجرّ (الأرحامِ) عطفاً على الضمير المخفوض (به)، وهي قراءة حمزة[٦]، وغيرها من الشواهد التي تأوّلها المانعون على أنّ (الأرحام) ليست معطوفة على لفظ الجلالة، وهي بالجر على قراءة حمزة من القراء السبعة[٧].

وأرى أنّ وصف قراءة الجرّ بالقبح واللحن قبيح وليس من التأدب مع كتاب الله في شيء ولا يقوى أمام الحقيقة العلمية لأنه رأي أكثر العلماء، وتعضّده قراءات قرآنية

---

(١) ينظر: الكتاب: ١/ ٤٠٨-٤٠٩. ومعاني القرآن للزجاج: ٢/ ٦.

(٢) إعراب القرآن: النحاس: ١/ ٤٣١. وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: المسألة (الخامسة والستون).

(٣) ثمار الصناعة: ٤٥٩.

(٤) ينظر:شرح التسهيل ٣/ ٣٧٣-٣٧٥.

(٥) من سورة النساء: الآية(١).

(٦) ينظر: النشر في القراءات العشر: ٢/ ٢٤٧.

(٧) ينظر: الغاية في القراءات العشر ص١٣٢،التذكرة في القراءات الثمان ٢/ ٣٠٣،حجة القراءات ص١٨٨.

متواترة وشواهد عربية شعرية ونثرية، ولهذا نجد أبا حيان الأندلسي يقرّر أنّ "مَن ادّعى اللحن فيها- يقصد قراءة حمزة- فقد كذب"[1].

ومع هذا ففي القرآن الكريم ما جاء بذكر حرف الجرّ معطوفًا على الضمير، وما جاء بغيره، قال الله تعالى: ﴿قِيلَ يَٰنُوحُ ٱهۡبِطۡ بِسَلَٰمٖ مِّنَّا وَبَرَكَٰتٍ عَلَيۡكَ وَعَلَىٰٓ أُمَمٖ مِّمَّن مَّعَكَۚ﴾[2] بالعطف على الضمير المجرور في (عليك) بإعادة الجار (على).

وقال تعالى: ﴿وَلَقَدۡ أُوحِيَ إِلَيۡكَ وَإِلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِكَ﴾[3] بإعادة الجار (إلى) على المعطوف (الذين) على الضمير في (إليك).

ولهذا يمكن القول بجواز الوجهين، ممّا تحدده طبيعة السياق، ووضوح الدلالة المرادة.

ب- **تقديم المعطوف على المعطوف عليه:**

أجاز النحاة تقديم المعطوف على المعطوف عليه إذا توافرت شروط معينة[4] وفي الشعر فقط عند البصريين، وهو عندهم في المنصوب أقبح من المرفوع، ومذهب الكوفيين جوازه في الشعر مطلقاً، وقد منع المازني هذا التقديم مطلقاً[5]. قال ابن جنّي: "ولا يجوز تقديم المعطوف على المعطوف عليه الذي نسق على المعطوف عليه، إلا في الواو وحدها وعلى قلّته أيضاً نحو: قام وعمرو زيدٌ، وأسهل منه: ضربت وعمراً زيداً؛ لأنّ الفعل في هذا قد استقلّ بفاعله، وفي قولك: قام وعمرو زيد اتسعت في الكلام قبل الاستقلال والتمام، فأمّا قوله:

ألا يا نَخْلَةً مِنْ ذَاتِ عِرْقٍ عَلَيْكِ ورحمةُ اللهِ السَّلامُ

فحملته جماعة على هذا، حتى كأنّه عندها: عليك السلام ورحمةُ الله، وهذا وجه؛ إلاّ أن عندي فيه وجهاً لا تقديم فيه ولا تأخير من قِبلَ العطف، وهو أن يكون رحمة الله

---

(1) البحر المحيط: ٢/ ١٤٧.

(2) من سورة هود: الآية(٤٨).

(3) من سورة الزمر: الآية(٦٥).

(4) ينظر: الارتشاف: ٢/ ٢٠١٩-٢٠٢٠.

(5) ينظر: نفسه: ٢/ ٢٠٢٢.

معطوفاً على الضمير في عليك، وذلك أنّ السلام مرفوع بالإبتداء، وخبره مقدم عليه، وهو عليك ففيه إذاً ضمير منه مرفوع بالظرف، فإذا عطفت رحمة الله عليه ذهب عنك مكروه التقديم، لكن فيه العطف على المضمر المرفوع المتصل من غير توكيد له، وهذا أسهل عندي من تقديم المعطوف على المعطوف عليه، وقد جاء في الشعر قوله[1]:

قلت إذ أقبلَت وزُهْرٌ تُهادى كَنِعاجِ الفَلا تَعَسَّفْنَ رَمْلا

وذهب بعضهم في قول الله تعالى: ﴿فَٱسْتَوَىٰ ۝ وَهُوَ بِٱلْأُفُقِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾[2] إلى أنّ (وهو) معطوف على الضمير في (استوى).

وممّا يضعف في تقديم المعطوف على المعطوف عليه من جهة القياس أنّك إذا قلت: قام وزيد عمرو فقد جمعت أمام زيد عاملين: أحدهما قام، والآخر الواو، ألا تراها قائمة مقام العامل قبلها، وإذا صرت إلى ذلك صرتَ كأنّك قد أعملت فيه عاملين، وليس هذا كإعمال الأول أو الثاني في نحو: قام وقعد زيد؛ لأنّك في هذا مخيّر: إنْ شئت أعملت الأوّل، وإن شئت أعملت الآخر، وليس ذلك في نحو: قام زيد وعمرو، لأنّك لا ترفع عمراً في هذا إلاّ بالأوّل[3].

وعندي أنّ مذهب المازني في المنع مقبول إذ لا حاجة إلى تقديم التابع على المتبوع ما دامت الواو تقتضي التشريك ولا توجب الترتيب على أرجح الآراء[4] وبذلك لا نستفيد من مثل هذا التقديم، إلاّ إذا اضطر شاعر إليه.

---

(1) هو عمر بن أبي ربيعة.

(2) من سورة النجم: الآية (٦-٧).

(3) الخصائص: ١/ ٣٨٦-٣٨٧، وينظر: الارتشاف ٤/ ٢٠١٩-٢٠٢٠.

(4) رأي الجمهور أن الواو لمطلق التشريك، وليس فيها ترتيب، وقال آخرون إنّها تقتضي الترتيب عند اختلاف الزمان. ينظر: المساعد: ٢/ ٤٤٤.

ج- عطف الاسم على الفعل وعكسه:

من المشهور عند النّحاة جواز عطف الاسم على الاسم، والفعل على الفعل، والفعل على الاسم المشبه للفعل والعكس، وتعطف الجملة على الجملة، والاسم على المضمر المستتر أو المتّصل، والضمير المنفصل على مثله[1].

ومنع المازني عطف الاسم على الفعل وعكسه؛ لأنّ العطف أخو التثنية فكما لا ينضمّ فيها فعل إلى اسم، فكذا لا يعطف أحدهما على الآخر ولم يتضح لديّ المقصود بالاسم الذي منع المازني عطفه على الفعل والعكس إن كان مشتقاً، أو ذاتاً، أو معنى (مصدر)، فمن الثابت عطف الفعل على الاسم المشتق. قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ﴾[2]، وعطف الاسم المشتق على الفعل، قال عزّ وجلّ: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَىِّ ۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ﴾[3].

ثانياً: الإضافة:

وتحتها عدة مسائل:

١- إضافة اسم الفاعل إلى فاعله:

منع المازني إضافة اسم الفاعل من نحو: (كاتب) إلى فاعله مضمراً كان أو مظهراً؛ "لأنّك لا تضيفه إليه مضمراً فكذلك لا تضيفه إليه مظهراً"[4] في حين جازت إضافة المصدر إلى فاعله مضمراً لمّا جازت إضافته إليه مظهراً، ورأى ابن جنّي في باب (حمل الأصول على الفروع) أنّ المازني إنّما اعتبر في هذا الباب المضمر فقدّمه، وحمل عليه المظهر، من قبل أنّ المضمر أقوى حكماً في باب الإضافة من المظهر، وذلك أنّ المضمر أشبه بما تحذفه الإضافة- وهو التنوين- من المظهر؛ ولذلك لا يجتمعان في نحو:

---

(١) همع الهوامع: ٥/ ٢٧٢.

(٢) من سورة الحديد، الآية(١٨).

(٣) من سورة الأنعام، الآية(٩٥).

(٤) الأشباه والنظائر: ٢/ ١٢٤.

ضاربانك، وقاتلونه، من حيث كان المضمر بلطفه وقوّة اتصاله مشابهاً للتنوين بلطفه، وقوّة اتصاله، وليس كذلك المظهر لقوّته، ووفور صورته، ألا تراك تثبت معه التنوين فتنصبه؛ نحو: ضاربان زيداً، وقاتلون عمراً، فلما كان المضمر ممّا تقوى معه مراعاة الإضافة حمل المظهر، وإن كان هو الأصل عليه، وأصاره- لما ذكرناه- إليه[1].

وأرى أنّ إضافة اسم الفاعل إلى فاعله غير ممكنة أصلاً، لأنّ في اسم الفاعل مضارعة ومشابهة بالفعل المضارع، ولّما كان الفعل لا يضاف إلى فاعله ولا إلى غيره، وجب ألاّ يضاف ما يضارعه كذلك، وقول المازني لهذا راجح ومقبول.

وقد ذهب النّحاة المتقدّمون هذا المذهب في كلّ الصفات الأخرى من نحو: الصفة المشبهة حين جعلوا الاسم بعد اسم الفاعل، أو الصفة المشبهة مجروراً في نحو: الحسن الوجه على وجهين:

أحدهما: بإضافة الحسن إليه، والآخر تشبيه له بـ"الضارب الرجل". والعكس هو الصحيح. ولكن "لما اطرد الجرّ في نحو: الضارب الرجل، والشاتم الغلام، صار كأنّه أصل في بابه حتى دعا ذاك سيبويه إلى أن عاد فشبّه: الحسن الوجه، بالضارب الرجل تشبيهاً: بالحسن الوجه، وهذا يدلك على تمكّن الفروع عندهم حتى أنّ أصولها التي أعطتها حكماً من أحكامها قد حارت فاستعادت من فروعها ما كانت هي أدّته إليها وجعلته عطيّة منها لها"[2].

٢- إضافة الضمير المتصل إلى اسم الفاعل:

وتبعاً لرأي المازني في الترقيم(١) القاضي بمنع إضافة اسم الفاعل إلى فاعله مضمراً أو مظهراً، يرى هنا- أيضاً- أن الضمير في اسم الفاعل في محلّ جرّ بالإضافة في جميع أحواله، سواء أكان اسم الفاعل مقروناً بـ(أل)، أم غير مقرون بها، وسواء أكان مفرداً، أم مثنى، أم مجموعاً"[3]، نحو :مكرمك، ومكرماك، ومكرموك، والمكرمك، والمكرماك، والمكرموك، فالضمير في كل ما مر مجرور على رأي المازني.

---

(1) الخصائص: ٢/ ١٣٦.

(2) الخصائص: ٢/ ١٣٧.

(3) ينظر: البسيط ٢/ ١٠٤٨ الارتشاف٥/ ٢٢٧٧و التذييل والتكميل: ٣/ ٨٣ "مطبوع".

في حين يرى سيبويه أنه إذا لم يقترن بـ(أل) فالضمير في محل جر، أما إذا اقترن اسم الفاعل (بأل) وكان مفرداً فالضمير في محل نصب[1]، أما المثنى والمجموع المقترن (بأل) فيجوز فيه الوجهان[2].

وذهب الأخفش إلى أن الضمير المتصل باسم الفاعل منصوب على المفعولية في جميع أحواله[3].

٣- **الجمع بين (أل) التعريف والإضافة:**

من الأحكام التي قررّها النحاة للعدد: تعريفُهُ بـ(أل). وكانوا قد قررّوا الأحكام الآتية على وفق نوع العدد المراد تعريفه بـ(أل).

فإن كان مفرداً أوجبوا إدخال (أل) في المعدود لا العدد، لأنّ المضاف إنما يتعرّف بإضافته إلى المعرفة، فكان تُعريف العدد المضاف إلى جنسه بتعريف المضاف إليه لا بتعريفه[4].

هذا هو ما استقرّ عليه جمهور البصريين[5].

أمّا الكوفيون فقد أجازوا إدخال (أل) المعرّفة على العدد والمعدود فيمكن على رأيهم أن نقول: قطعت الخمسة الأميال[6].

ونُسب للمازني قوله: إنّ قوماً من العرب يقول: هذه العشرة الدراهم، والخمسة الأثواب، فيجمعون بين الألف واللام، والإضافة. قال: وليس هم بالفصحاء[7].

وعلى الرغم من أني لا أجد مسوغاً للجمع بين (أل) والإضافة انسجاماً مع القواعد المقررّة في باب الإضافة ونزولاً عند الوظيفة الأساس للإضافة أعني التعريف أو

---

(١) ينظر: الكتاب ١/ ١٨٧، وشرح المفصل ٢/ ١٢٤، والارتشاف ٢/ ١٠١٦، والتذييل والتكميل٣/ ٨٣ مطبوع.

(٢) ينظر: الكتاب ١/ ١٨٧، والانتصار ص٨٥.

(٣) ينظر: شرح المفصل ٢/ ١٢٤، والارتشاف ٢/ ١٠١٦.

(٤) ثمار الصناعة: ٤٢٦.

(٥) ينظر: المقتضب: ٢/ ١٥٧. والجمل: ١٢٥.

(٦) ينظر: شرح المفصل: ٢/ ١٢١-١٢٢.

(٧) الأشباه والنظائر: ٥/ ١٢٤.

التخصيص، أشير إلى أنَّ في الشعر القديم ما يشير إلى أن شعراء العرب الكبار قد نطقوا بعدم الجمع، إذ يقول ذو الرّمة وهو من فحول شعراء الطبقة الثانية في عصره[1]:

وهلْ يُرجِعُ التَسليمَ أو يَكْشفُ الأذى ثلاثُ الأثافي والرسومُ البلاقعُ[2]

وكان شاعر تميم الفرزدق يقول[3]:

ما زَالَ مُذْ عَقَدَتْ يَداهُ إزَارَهُ فَسَما فَأدْرَكَ خَمْسَةَ الأَشْبَارِ

أي: أنه تأهل لحمل السيف، لأنَّ خمسة الأشبار كناية عما يكون عليه السيف الجيد من الطول.

٤- الاسم المركّب والإضافة:

ذهب المازني إلى أنّ (مثل ما) اسم واحد مركب؛ الجزء الأوّل فيه مبني على الفتح، مستدلاً بقوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾[4] في قراءة من فتح اللام[5] و(مثلَ ما) عند المازني اسم مبني في محل رفع صفة لـ(حقٌ)، و(ما) زائدة للتوكيد، و(أنكم تنطقون) في محلّ جرّ بإضافة (مثل ما) إليه.وذهب سيبويه[6] وجمهور النحويين[7] إلى أن سبب بنائه هو إضافته إلى غير متمكن وهو (أنكم) فلما أضيف إلى غير متمكن اكتسب البناء منه.

---

(١) ينظر: الشعر والشعراء: ابن قتيبة: ١/ ٥٣١.

(٢) ينظر: المقتضب: ٢/ ١٧٦، وشرح المفصل: ٢/ ١٢٢، والخزانة: ١/ ١٠٣.

(٣) ينظر: المقتضب: ٢/ ١٧٦، وشرح المفصل: ٢/ ١٢١.

(٤) من سورة الذاريات: الآية (٢٣).

(٥) وهم: ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر، وعاصم في رواية حفص ينظر: السبعة إلى القراءات ص٦٠٩، والبحر المحيط ٨/ ١٣٦.

(٦) ينظر: الكتاب٣/ ١٤٠، والأصول ١/ ٢٧٥، وإعراب القران للنحاس٤/ ٢٤١.

(٧) ينظر: الأصول ١/ ٢٧٥، والتعليقة ٢/ ٢٥٤.

فإذا قيل: إنَّ (ما) باقية على بنائها لأنها على حرفين، الثاني منهما حرف لين، ولا تجوز إضافة المبني؛ فكيف تجوز الإضافة هنا؟.

قال ابن جنّي: "ليس المضاف (ما) وحدها، إنما المضاف الاسم المضموم إليه (ما)، فلم تعد (ما) هذه أن تكون كتاء التأنيث في نحو: هذه جاريةُ زيدٍ، أو كالألف والنون في: سرجان عمرو، أو كياءي الإضافة في: (بصريّ القوم...)"[1].

ومثل ذلك قول الراجز:

أثورَ ما أصيدكم أمْ ثورَيْنْ أمْ تيسكُم الجَمَّاءَ ذات القرنَيْنْ

فقوله: (أثور ما) فتحة الراء فتحة تركيب (ثور) مع (ما)، وفتحة الراء هذه فتحة بناء كفتحة راء حضرَموت، ولو كانت فتحة إعراب لوجب التنوين لا محالة لأنه مصروف.

"وبناء (ما) مع الاسم مع بقائها على حرفيتها، مثل بناء (لا) النافية للجنس مع النكرة في نحو: لا ضيفَ عندنا، إذ يشبه النّحاة هذا التركيب أعني: لا النافية مع النكرة كتركيب: الخمسةَ عشرَ"[2].

ومن أمثلة المازني- رحمه الله- قول أبي علي الفارسي: "وحدثنا أبو بكر عن أبي العباس عن أبي عثمان أنه قال في هذا الموضع: بني (مثل) مع (ما) فجعله بمنزلة (خمسة عشر) وإن كانت (ما) زائدة وأنشد أبو عثمان:

وَتُداعى منْخِراه بِدَمٍ مِثْلَ مَا أثْمَرَ حُمْاضُ الجَبَل

قال أبو عثمان: سيبويه والنحويون يقولون:إنما بني (مثل) لأنه أضافه إلى غير معرب وهو (أنكم)"[3].

---

(1) الخصائص: ١/ ٥٢٩.

(2) ينظر: تهذيب اللغة. للأزهري: ٩/ ٩٠، والخصائص: ١/ ٥٢٨، والأشباه والنظائر: ٢/ ١٤٠، ٢٣٩.

(3) البغداديات ص٣٣٩، وينظر:التعليقة ٢/ ٢٥٤.

ولذا نرى سبب البناء في (مثل) وما أشبهها عند سيبويه إضافتها إلى غير متمكن وهو (أنكم).

أما سبب البناء لدى المازني لتركيبها مع (ما) وأنها بمنزلة (خمسة عشر) حيث نلاحظ أن (مثل) في البيت الذي استشهد به المازني ركبت مع (ما) لأننا لا نستطيع أن نقول أنها أضيفت إلى غير متمكن لأنها لا تضاف إلى الفعل[1].

وقد يتضح عندي رأي سيبويه للأسباب الآتية:

١- أن(ما) إذا كانت زائدة لم يسغ تركيبها مع ما قبلها وتصيرهما اسماً واحداً[2].

٢- لو حذفت (ما) لبقي البناء على حالة فتقول: مثلَ أنكم ولو لم تكن (مثل) مضافة إلى (أنكم) لما صح فتح همزة (إن) يقول سيبويه: ويدلك على أن الكاف هي العاملة قولهم: هذا حق مثل ما أنك ها هنا[3].

٣- أنك لو جعلت (مثل) مبنية مع (ما) لما صح ارتفاعها في مثال أبداً وعلى هذا كان ينبغي عدم رفعها في الآية وقد قرئ به[4].

أما البيت الذي استشهد به المازني فيرد بأن (ما) مصدرية فيكون المعنى مثلَ إثمار حماض الجبل[5].

ثالثاً: الصرف: وفيه عدة مسائل:

١- المقصور والصرف: من الثابت أنّ المقصور نوعان:

منصرف، وغير منصرف.

---

(١) ينظر: البغداديات ص ٣٣٦-٣٤٠.

(٢) ينظر: البغداديات ص٣٣٦-٣٣٧.

(٣) الكتاب ٣/ ١٤٠.

(٤) قراءة الرفع قراءة حمزة والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر بن عياش ينظر: السبعة في القراءات ص٦٠٩، والبحر المحيط ٨/ ١٣٦.

(٥) ينظر: التعليقة ٢/ ٢٥٥.

أمّا المنصرف فتحذف ألفه عند تنوينه وصلاً؛ وبسبب التقاء الساكنين، وتثبت وقفاً لزوال العلّة إلاّ في حال النصب، فإنّه إذا أبدل من تنوينه في الوقف اجتمع ساكنان، هما الألفان، فوجب حذف أحدهما.

وكان سيبويه يرى أنّ الألف في حال الرفع والجرّ مبدلة من لام الكلمة- أي الثانية- وفي حال النصب مبدلة من التنوين[1].

وقد نسب هذا الرأي إلى سيبويه أكثر النحاة, وحجتهم القياس على الكلمات الصحيحة الآخر كزيد وبكر؛ لأن التنوين يحذف فيها عند الوقف في حالتي الرفع والجر، ويبدل ألفاً في حالة النصب، فإذا قلت:هذا فتى، ومررت بفتى، ووقفت عليه فالألف هي المبدلة من التنوين نظير الألف في (رأيت زيداً) وحذف الألف الأصلية لاجتماع الساكنين[2].

ونسب لسيبويه مذهب ثانٍ وهو أن الألف في الحالات الإعرابية الثلاث لام الكلمة- أصلية- يقول سيبويه: "وأما الألفات التي تذهب في الوصل فإنها لا تحذف في الوقف, لأن الفتحة والألف أخف عليهم"[3].وهذا قول أبي عمرو بن العلاء والكسائي وغيرهما[4].

في حين يرى المازني أنّ الألف مبدلة من التنوين في الأحوال الثلاثة رفعاً، ونصباً، وجرّاً، وتابعه في ذلك أبو علي الفارسي[5].

ونُسب للمازني أنّه علّل ذلك بأنّ التنوين في الأحوال كلّها قبله فتحة فأشبه التنوين في: رأيتُ زيداً؛ لأنّهم وقفوا على: رأيت زيداً، بالإبدال ألفا؛ لأنّ الألف لا ثقل فيها بخلاف الواو والياء، وهذه العلّة موجودة في المقصور المنوّن[6].

---

(1) ينظر: الكتاب: ٣/ ٢٠٥، ٢١٠ .التذييل والتكميل٦/ ٢٥٤, والارتشاف٢/ ٨٠١.

(2) ينظر: شرح التسهيل ٩/ ٧٦، والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٣١٠-٣١١.

(3) الكتاب ٤/ ١٨٧.

(4) ينظر: شرح اللمع: لابن برهان: ١/ ١٧-١٨.

(5) ينظر: ثمار الصناعة. ص ٢٠٧.

(6) التكملة لأبي علي الفارسي: ص ٢١٥-٢١٦. وينظر: الارتشاف: ٢/ ٨٠١. والأشباه والنظائر: ١/ ٦٤، وهمع الهوامع: ٦/ ٢٠١-٢٠٢.

والظاهر عندي مذهب سيبويه القائل أن الألف أصلية في حالات الإعراب الثلاث لأننا إذا قلنا: هذا فتى، ورأيت فتى التقى ساكنان ألف الأصل والتنوين، فلابد من حذف أحدهما، فكان حذف التنوين أولى لأنه زائد، ولأن التنوين مما يحذف في الوقف في غير التقاء الساكنين، فكيف إذا التقى مع ساكن آخر..فالألف لام الكلمة في حالات الإعراب الثلاث ولا إبدال.

٢- **الصرف ووزن الفعل والعلمية:**

يخالف المازني الأخفش في علّة عدم صرف (بَقّم)[١]، يقول: قال الأخفش: إنْ صيّرتَ بقّمًا أصلاً في الأسماء، وهو أعجمي أعرب، صرفت فعلاً كلّه، لأنه في مثال الأسماء قال المازني: وأخطأ، أي الأخفش، ولو كان كما يقول لصرفنا باب: مساجد، ومناديل، لأنّ في الأعجمية سراويل، ولكنّا لا نجعل الأعجمي أصلاً للعربي، والدليل على ذلك أنه ليس في العربية مثله[٢].

قال أبو علي الفارسي: بُقّم أشبه فعلاً، إذا كان اسماً لم ينصرف، يشبه من الأفعال ما إذا كان اسماً انصرف نحو: (ضاربْ)، إذا أمرتَ، و(ضاربٌ) إذا أخبرتَ، وليس كون الاسم خارجاً عن أمثلة الأسماء يمنع صرفه ,بل كونه على بناء المختص بالفعل، وعلى زيادته يمنع صرفه[٣].

٣- **الثلاثي ساكن الوسط:**

إذا سمّيت بثلاثي ساكن الوسط نحو: نِعْم، وبئْس، و(زيد) مؤنثاً فالنّحاة المتقدمون من أمثال ابن أبي اسحق، وأبي عمر بن العلاء، والخليل، وسيبويه[٤]، والفراء من الكوفيين، وتابعهم المازني لا يجيزون فيه إلاّ المنع من الصرف في حين رأى عيسى بن عمر، والجرمي، ويونس وتابعهم المبرد أنه مصروف.

---

(١) البقّم: الخشب الذي يصبغ به.

(٢) تنقيح الألباب: ص ٢٩٨، وينظر: ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج. ص ٥٢.

(٣) ينظر: التعليقة: ٣/ ٢٩.

(٤) ينظر: الكتاب ٣/ ٢٤٢، والمقتضب ٣/ ٣٥١، وشرح الرضي ١/ ٥١.

قال أبو حيان: "ودعوى أنه ممنوع من الصرف بلا خلاف لم تصح"[1].

٤- صيغ المبالغة وإعمالها:

صيغ المبالغة، أو أمثلة المبالغة صفات تدلّ على التكثير والمبالغة في الوصف المعين وأشهر أوزانها[2]:

فعول، وفعّال، ومِفعال، وفَعِلّ، وفعيل. نحو:

صبور، ومنّاع، ومِنحار، وحذِر، وعليم.

وفي هذه الصيغ خلافان بين النّحاة[3]:

الأوّل:

خلاف بين البصريين والكوفيين في إعمالها عند البصريين، وعدم إعمالها جميعاً عند الكوفيين، والعمل ليس لها وإنّما لأفعال مقدّرة كما يرى الكوفيون[4].

والثاني:

خلاف بين البصريين أنفسهم، ولاسيما في إعمال: فَعِلّ، وفعيل وعلى النحو الآتي:

أ- رأي سيبويه ومَن تابعه القاضي باعمالهما، مع النّص على أنَّ (فَعِل) أقلُّ في الإعمال من(فعيل)[5].

ب- رأي المازني ويمنع إعمال هاتين الصيغتين[6].

وعلى رأي المازني، وكان عليه المبرد الذي حاول ردّ شواهد سيبويه[7] وذهب ابن السراج مذهب المازني أيضاً[8].

---

(١) ينظر: الارتشاف: ٢/ ٨٨١-٨٨٢.

(٢) التسهيل في شرح ابن عقيل: ٢/ ١٩٨.

(٣) ينظر: ثمار الصناعة: ٣٠٩، وشرح المفصّل: ٤/ ٢٩، ٣٥.

(٤) ينظر هذا الخلاف في: مجالس ثعلب: ١٢٤-١٩٦. وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٥٦١، وشرح الرضي: ٢/ ٢٠٢.

(٥) ينظر: الكتاب: ١/ ١١٢.

(٦) ينظر: الارتشاف: ٥/ ٢٢٨٣.

(٧) ينظر: المقتضب: ٢/ ١١٣، والانتصار ص ٦٩.

(٨) ينظر: الأصول: ١/ ١٤٦.

والرأي الراجح- عندي- رأي سيبويه ومَن تابعه، في إعمالها جميعاً، ولا حاجة بنا إلى القول إنّ هذه الصيغة تعمل بكثرة، وتلك تعمل بقلّة على ما ذكره سيبويه، فمبدأ القلّة، أو الكثرة في أكثر قضايا اللغة أمرٌ نسبي، زد على هذا أنّ الذين يجيزون إعمال صيغ المبالغة، ثم يفضّلون القول في هذا الإعمال من حيث كثرة العمل مع هذه الصيغة، وقلته مع تلك تعمل الشواهد التي يسوقها النّحاة على عدم تأكيده، فإعمال (فَعِل) هو الواقع أكثر كما هو موجود في الشواهد المذكورة في كتب النحو، من نحو قول الشاعر:

حَذِرٌ أُمُوراً لا تُخَافُ وآمِنٌ ... مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ من الأَقْدَارِ[1]

وقول الآخر:

أَنَانِي أَنَّهُمْ مَزِقُونَ عِرْضِي ... جِحَاشُ الكِرْمَلَيْنِ لها فَدِيدُ[2]

٥- (أشياء) بين الصرف وعدمه:

يرى الخليل، وسيبويه[3]، وأبو عثمان المازني[4] وأكثر النحويين[5] أنّ (أشياء) لا تنصرف، لأن الهمزة فيها للتأنيث قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ﴾[6]. وفي أشياء هذه أقوال للنحويين منها، رأى المازني[7] أنّ أصلها (فعلاء) (شيئاء) فاستثقلت همزتان بينهما ألف فنقلت الأولى فصارت (لفعاء).

وقال الكسائي: لم تنصرف، لأنّها أشبهت حمراء لقول العرب: أشياوان مثل: حمراوان[8].

---

(1) ينظر: الكتاب: ١/ ١١١-١١٣، والمقتضب: ٢/ ١١٤-١١٥، وشرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٥٦٢.

(2) ينظر: شرح المفصل٦/ ٧٣ ، والارتشاف: ٣/ ١٩٢.

(3) ينظر: الكتاب ٤/ ٣٨٠، والتكملة ص٣٤١.

(4) ينظر: التصريف ٢/ ٩٤.

(5) ينظر: معاني القران وإعرابه للزجاج ٢/ ٢١٢.

(6) من سورة المائدة: الآية(١٠١).

(7) ينظر: التصريف ٢/ ٩٤.

(8) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٤٢.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصل الثالث

نحو المازني في الأفعال، وأسماء الأفعال، والحروف

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المبحث الأوّل

الأفعال وأسماء الأفعال

أولاً: الأفعال:

وفيه عدة مسائل :

١ - بناء (كان) الناقصة للمجهول:

في بناء كان الناقصة للمجهول خلاف بين النّحاة يمكن إيجازه في الآتي:

أ- فريق يرى جواز بناء كان للمجهول، ونُسب هذا لسيبويه. قال أبو حيان: "ذهب سيبويه والسيرافي والكوفيون والكسائي والفراء وهشام إلى جواز ذلك، وذهب الفارسي إلى المنع، وهو الذي نختاره"[1] ولم أجد لسيبويه نصاً يصرّح به على الموافقة، وكلّ ما جاء عنه قوله: "وتقول كُنّاهم، كما تقول: ضربناهم، وتقول: إذا لم نكنهم فمن ذا يكونهم، كما تقول: إذا لم نضربهم فمن يضربهم.

قال أبو الأسود الدؤلي:

فإنْ لا يَكنْها أو تكنهُ فإنّه أخُوْهَا غَذته أمُّهُ مِنْ لبانِها

فهو كائن ومكون، كما تقول ضاربٌ ومضروب"[2].

ويبدو من نصّ سيبويه السابق أن (كان) فعل متصرّف يستعمل فيه الماضي والمضارع والأمر واسم الفاعل، واسم المفعول، إلا إذا وجد مانع.

ب- فريق يرى عدم جواز بناء كان للمجهول وعلى رأس هؤلاء المازني كما تشير بعض المصادر، وحجته أنّا إذا قلنا كان زيد أخاك، فزيد، والأخ لا يستغني أحدهما عن الآخر، لأنّهما بمنزلة المبتدأ والخبر"[3].وقد صرّح ابن السراج بالمنع أيضاً"[4].

---

(١) الارتشاف: ٣/ ١٣٢٥.

(٢) الكتاب: ١/ ٤٦ (هارون).

(٣) ينظر: المسائل البصريات ١/ ٢٣٢. وشرح التسهيل: ٢/ ١٣٠.

(٤) ينظر: الأصول: ١/ ٩١، التبصرة والتذكرة ١/ ١٢٥.

ونُسب المنع كذلك للبصريين[1].

ورأي المانعين أولى بالأخذ في تقديري لعدم وجود فائدة من بناء كان للمجهول، ولكوننا إذا بنينا قولنا: (كان زيد متفوقاً)، لا يصلح الخبر هنا أن ينوب عن الفاعل، مثلما لا يصلح الحال، أو التمييز، والمفعول له، والمفعول معه على أرجح الآراء وأشهرها[2].

٢ - (ليس) في باب الاشتغال:

مرّ القول إنّ الاشتغال على حدّ النّحاة هو أنْ يتقدّم اسم، ويتأخّر عنه عامل، والمقصود بالعامل هو: الفعل، وما أشبهه مما يعمل في ضميره أو في ملابسه[3] كاسم الفاعل، واسم المفعول، وصيغ المبالغة، مع ضرورة توافر الشروط التي وضعها النّحاة في إعمال (الوصف العامل)، وقد اختلفوا في كون العامل فعلاً جامداً من نحو: (ليس) على وجوه هي:

الأوّل: يمثله سيبويه، ومن وافقه، فقد أجاز في باب الاشتغال أن يكون العامل المشغول فعلاً جامداً كـ(ليس) يقول أبو حيان: وعنده يمكن القول: أزيداً لستَ مثلَهُ،ومنع ذلك غيره[4].

قال سيبويه: "ومثله أزيداً لستَ مثله، لأنّه فعل، فصار بمنزلة قولك: أزيداً لقيت أخاه، وهو قول الخليل"[5].

والثاني: يمثله المازني وبعض الكوفيين[6]، وهؤلاء لا يجيزون دخول (ليس)، و(كان) في باب الاشتغال لا يقال عندهم:

---

(١) ينظر: التبصرة: ١/ ١٢٥.

(٢) ينظر: الأصول: ١/ ٨١، والتبصرة: ١/ ١٢٥.

(٣) ينظر: شرح الجمل ١/ ٣٦٨، وشرح ابن الناظم ص٢٣٧.

(٤) الارتشاف ٤/ ٢١٦١.

(٥) الكتاب: ١/ ١٠٢ (هارون).

(٦) ينظر: الارتشاف: ٤/ ٣١٦١.

أزيداً لست مثله ؟

وأعمراً كنتَ مثله ؟

ولا أجد هنا حجة واضحة في المنع وخاصة في إعمال (كان) إذ هي فعل متصرف ويجوز تقديم خبرها عليها، يقول المبرد: "و(كان) فعل متصرف يتقدم مفعوله ويتأخر ويكون معرفة ونكرة أي ذلك فعلت صلح، وذلك كقولك: كان زيدٌ أخاك وكان أخاك زيدٌ، وأخاك كان زيدٌ"[1].

٣ - حكم (دخل) من حيث التعدي واللزوم:

اختلف النحويون في الفعل (دخل) هل هو من قبيل الأفعال المتعدية أو من الأفعال اللازمة؟

فذهب أبو عثمان المازني[2]، والأخفش[3] والمبرد[4] أن (دخل) من الأفعال المتعدية التي تتعدى إلى مفعول به تارة بنفسها، وتارة بحرف الجر تقول: دخلت المسجد، ودخلت في المسجد، وليس أحدهما أصلاً للآخر بل كلاهما أصل.

قال المبرد:"فأما (دخلت في البيت)فإن البيت مفعول، تقول: البيت دخلته، فإن قلت: فقد أقول: دخلت فيه، قيل: هذا كقولك: عبد الله نصحت له ونصحته، ..... ألا ترى أن (دخلت) إنما هو عمل فعلته، وأوصلته إلى الدار، لا يمتنع منه ما كان مثل الدار تقول: دخلت المسجد، ودخلت البيت.... فهو في التعدي كقولك:عمرت الدار، وهدمت الدار، وأصلحت الدار، لأنه فعل وصل منك إليها مثل ضربت زيداً"[5].

---

(١) المقتضب ٤/ ٨٧.

(٢) ينظر: السفر الأول من شرح الجزولية للأبذي ص٨٢١ (رسالة دكتوراه).

(٣) ينظر: شرح الجمل١/ ٣٣٥، و الارتشاف ٣/ ١٤٣٥.

(٤) ينظر: المقتضب ٤/ ٣٣٧.

(٥) المقتضب ٤/ ٣٣٧-٣٣٩.

وذهب سيبويه أن الفعل (دخل)في قولهم دخلت المسجد ونحوه، من الأفعال اللازمة التي تصل إلى مفعولها عن طريق حرف الجر[1].

يقول: "وقد قال بعضهم:ذهبت الشام، يشبه بالمبهم، إذا كان مكان يقع عليه المكان والمذهب، وهذا شاذ؛ لأنه ليس في ذهب دليل على الشام، وفيه دليل على المذهب والمكان، ومثل:ذهب الشام دخلت البيت..."[2] ومذهب سيبويه هو مذهب جمهور النحويين[3].

واختلف أصحاب هذا المذهب في المنصوب بعد الفعل فذهب بعضهم[4] إلى أنه منصوب على الظرفية تشبيهاً للمختص بغيره.

وذهب آخرون إلى أنه منصوب على نزع الخافض[5] وكلا القولين منسوب لسيبويه[6].

وأقول أن في مذهب أبي عثمان المازني ومن معه تيسير وعدم تكلف ولذلك رجحه الأستاذ عباس حسن وعلله بقوله:"لنستريح من النصب على نزع الخافض, ومن اعتراضات أخرى على إعرابه ظرفاً منصوباً"[7].

٤ - (رأى) والتعدي إلى اثنين:

يقول ابن مالك[8]:

ولـ(رأى) الـرؤيا أم مـا لِعَلِمـا طالـب مفعـولين مـن قـبل انتمى

---

(١) ينظر: الكتاب ١/ ٣٥، وهامش الكتاب١/ ١٦٠، والانتصار ص٤٧.

(٢) الكتاب١/ ٣٥-٣٦.

(٣) ينظر: أسرار العربية ص١٠٧.والارتشاف ٣/ ١٤٣٥.

(٤) منهم الفارسي، وابن هشام ينظر:الإيضاح ص١٥٣.والبسيط ١/ ٥٦٠.

(٥) منهم السيرافي ينظر: شرح الكتاب ٢/ ٢٩٣.وينظر الهمع ٢/ ١١٢.

(٦) ينظر: شرح الكافية ٢/ ١٥، والانتصار ص٨١.

(٧) النحو الوافي ٢/ ٢٥٣.

(٨) شرح ابن عقيل: ١/ ٣٥٠.

أي أنّنا ننسب للفعل رأى الذي مصدره: الرؤيا، ما كنّا ننسبه لـ(علم) القلبية اليقينية من مفعولين كقوله تعالى: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗا﴾[1]، فهي في الآية الكريمة حلمية استوفت مفعولين هما: الياء في أراني، وجملة: أعصر خمرا.

وقد اختلفوا في (ترى) في قولهم: أمّا تُرى أيُّ برقٍ ها هنا.

على أوجه:

الأول: ما قال به المازني من أنّها هنا بَصَرِيّة[2].

والثاني: ما نُسب لسيبويه من أنّها بمعنى: تعلّم وتبصّر، ولم أجد له تصريحاً بذلك إذ قال: "وإنْ قلت: رأيت فأردت رؤية العين، أو وجدت فأردت وجدان الضالة، فهو بمنزلة: (ضربت)، ولكنك إنّما تريد بـ(وجدت) و(علمت)، وبـ(رأيت) ذلك أيضاً ألا ترى أنّه يجوز للأعمى أن يقول: رأيت زيداً الصالح"[3].

ولمّا كانت الرؤيا الحلمية المشار إليها فيما يتعدّى إلى اثنين قد تقع مصدراً للبصرية، غير أنّ المشهور استعمالها في الحلمية، أرى ألاّ خلاف بين رأي المازني وسيبويه فكلاهما صحيح.

٥ - الأفعال الخمسة:

الأفعال الخمسة، أو الأمثلة الخمسة كما هو معروف، كلُّ فعل مضارع اتّصل به ألف الاثنين للمخاطبين، أو الغائبين نحو: أنتما تعملان.

و(واو) الجماعة للمخاطبينَ، أو الغائبينَ، وياء المخاطبة نحو: أنت تعملين.

وهذه الأفعال تُرفع إذا جُرّدت عن الناصب والجازم، وعلامة رفعها ثبوت النون نيابة عن الضمة، وتحذف هذه النون في حالتين:

الأولى: حين تنصب، أو تجزم. فحذف النون علامة للنصب والجزم.

---

(1) من سورة يوسف: الآية(٣٦).

(2) ينظر: الارتشاف: ٤/ ٢١١٨. والهمع: ١/ ٢٣٦.

(3) الكتاب: ١/ ٤٠ (هارون).

والثانية: في مواضع كثيرة يعنينا منها اتصال الفعل بنون التوكيد، من نحو: هل تكتبان. فالفعل مرفوع وعلامة رفعه النون المحذوفة لتوالي الأمثال، أو لكراهة توالي الأمثال (النونات الثلاثة). هكذا يرى أغلب النّحاة ممّن يجعلون حذف النون من الأفعال الخمسة بسبب الاستثقال الناشئ من توالي النونات(الأمثال) وهذا رأى سيبويه[1].

وقد خرج المازني عن هذا الإجماع فرأى أنّ علّة حذف نون الرفع في الأفعال الخمسة لم تكن بسبب الاستثقال، وإنّما حذفت حملاً على حذف علامة الرفع في المفرد[2]، فنقول في المفرد: هل تذهبن فتحذف علامة الرفع الضمة ويُبنى الفعل على الفتح لاتصاله بنون التوكيد.

وأرى أنّ قياس المضارع المرفوع (المفرد) على ما يفيد أحد الأفعال الخمسة كما ذهب إليه المازني، قياس بعيد، فلا وجه للموازنة بين الصورتين، ففي المضارع المفرد لا تتوالى الأمثال، ولهذا يبنى الفعل على الفتح حين اتصاله بأحد نوني التوكيد، في حين تتوالى الأمثال حتماً في المضارع من الأفعال الخمسة عند اتصاله بنون التوكيد، ممّا يستدعي حذف نونه من غير حاجة إلى بناء، لأنّ البناء كالإعراب لا يظهر إلاّ على آخر الكلمة.

٦ - جزم المضارع بلام أمر محذوفة:

يرى المازني عدم جواز حذف لام الأمر وإبقاء الفعل المضارع على جزمه فإن حذف فبابه الضرورة[3] ويدل على ذلك الآتي:

أولاً: خالف المازني سيبويه في استشهاده بقول الشاعر:

محمدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كلُّ نَفْسٍ إذا ما خِفتَ من شيء تبالا

فقد رأى سيبويه أنه أراد لتفد فحذفت اللام وبقي عملها في الشعر[4].

---

(1) ينظر: الكتاب ٣/ ٥١٩-٥٢٠.

(2) ينظر: الانتصار: ٢٣٤-٢٣٦ .والتعليقة ٤/ ٢٢.

(3) ينظر: رصف المباني ص٣٢٨.

(4) ينظر: المقتضب ٢/ ١٣٠، والأصول ٢/ ١٧٥.

أما المازني فذهب[1] إلى أن (تفد) خبر أريد به الدعاء وأصله (تفدي) وقد ورد مثل ذلك في محكم التنزيل في (نبغي) يقول الله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ﴾[2].

ثانياً: مخالفة المازني للفراء في قول الشاعر:

مَنْ كانَ لا يزْعُمُ أني شاعِرُ فَيَدْنُ منِّي تَنْهَهُ المزَاجِرُ

حيث ذهب الفراء إلى أن الشاعر يريد (فليدن) ولكنه حذف اللام للضرورة أما أبو عثمان فلا يرى هناك ضرورة إلى الحذف لأنه يمكن للشاعر أن يذكر اللام فيقول: فليدن.

قال ابن جني: "قال أبو العباس: حدثني أبو عثمان قال: جلست في حلقة الفراء، فسمعته يقول لأصحابه: لا يجوز حذف لام الأمر إلا في الشعر وأنشد:

مَنْ كانَ لا يزْعُمُ أني شاعِرُ فَيَدْنُ منِّي تَنْهَهُ المزَاجِرُ

قال: فقلت له: لم جاز في الشعر ولم يجز في الكلام؟ فقال: لأن الشعر يُضطر فيه الشاعر فيحذف، قال: فقلت وما الذي اضطره هنا، وهو يمكنه أن يقول فليدن مني؟ قال: فسأل عني: فقيل له: المازني، فأوسع لي"[3].

وهنا أرى أننا إذا أجزنا حذف اللام في الشعر للضرورة على رأي سيبويه، فلا أرى ذلك في غير الشعر، لأنّ عوامل الأفعال لا تضمر، وأضعفها الجازمة؛ ولأنَّ الجزم في الأفعال نظير الخفض في الأسماء.

---

(1) ينظر: شرح السيرافي ٣/ ١٩٢.

(2) من سورة الكهف من الآية٦٤.

(3) الخصائص٣/ ٣٠٣، وينظر: شرح اللمع لابن برهان ٢/ ٦١٧-٦٩٨.

٧ - فعل الأمر بين البناء والإعراب:

يمكن أن نقسّم الأمر على قسمين:

الأول: فعل أمر معه عامل هو (لام الأمر) وحرف المضارعة ثابت فيه من نحو: لينفق القادر على الفقراء[١]، وهذا فعل مضارع مجزوم.

والثاني: فعل أمر ليس معه عامل، وليس حرف المضارعة ثابتاً فيه، وهذا الفعل مختلف فيه بين بنائه أو إعرابه وعلى النّحو الآتي:

فمن النّحاة من يرى أن الأمر معرب مجزوم بلام الأمر المقدرة، وعند هؤلاء أن هذا الفعل مقتطع من المضارع، فأصل(قم) (لتقم)، فحذفت اللام للتخفيف، وتبعها حرف المضارعة.

ومن النّحاة من يرى أن فعل الأمر مبني.

وقد رجّح ابن هشام الرأي الأول وهو منسوب للكوفيين، قال: "وبقولهم أقول، لأنّ الأمر معنى حقّه أن يُؤدّى بالحرف، ولأنه أخو النهي، ولم يدلّ عليه بالحرف، ولأن الفعل إنّما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل، وكونه أمراً أو خبراً خارجاً عن مقصوده؛ ولأنّهم نطقوا بذلك الأصل كقوله:

لِتَقُم أنْتَ يَا ابْنَ خَيْر قُرَيْشٍ كَيْ لِتَقْضِي حَوَائِجَ المُسلمينَا[٢]

٨ - فعل الشرط والجزاء مبنيان:

نُقل عن المازني رأيان في ذلك هما:

أ- القول إنّ فعل الشرط وجوابه فعلان مبنيان[٣]، وقد خالف برأيه هذا جميع النحويين، وحجته أن الفعل المضارع إنما أُعرب لموقعه موقع يصلح أن يقع فيه الاسم، وهنا

---

(١) تحذف حرف العلة إذا كانت عينه لالتقاء الساكنين، وان كان لامه حذف لأن حذفه علامة الجزم.

(٢) ينظر: مغني اللبيب: ١/ ٢٢٧.

(٣) ينظر: مجالس العلماء للزجاجي ص ٦٨، والتذييل والتكميل ٥/ ١٥٣.

وقع فعل الشرط وجوابه موقعاً لا يصلح أن يقع فيه الاسم فعادا إلى أصلهما البناء[1].

ب- والقول عنه رواية إنّ فعل الشرط معرب، وفعل الجزاء مبني.

قال أبو حيان إنّ الثاني خالف فيه المازني جميع النحويين[2] والقول ببناء فعلي الشرط والجزاء، أو فعل الجواب قول مردود؛ لأنه يصطدم بقواعد، وضوابط نحوية يكاد يجمع النحاة عليها، ثم أنّ جملة الشرط والجزاء تلتقي الجملة الطلبية في بعض وجوه الأنماط والدلالة، والجملة الطلبية فيها جواب الطلب مجزوم وليس مبنياً فقولك: (اصدقْ تربحْ) بجزم تربح على أنه جواب للطلب وعلى صحّة تقدير الشرط أعني إمكانية القول: إن تصدق تربحْ، وجواب الشرط مجزوم. زد على ذلك أنّ الجواب في الجملة الشرطية قد يقع جملةً اسمية، والجملة لا تكون مبنية، وقد تكون طلبية أو مبدوءة بالسين، أو سوف، أو لن، وهذه الجمل لا تصلح للبناء.

٩ - تقديم جواب الشرط على أداة الشرط:

ذهب أبو عثمان المازني إلى جواز تقديم الجواب على الأداة، لكنه اشترط كونه مضارعاً نحو: أقومُ إن قام زيدٌ، وأقوم إن يقم زيدٌ.

أما إذا كان ماضياً فلا يجوز نحو:قمت إن قام زيدٌ, وقمت إن يقم زيدٌ[3].

قال أبو حيان: "وهذا إن كان تخيله فلا يتم له إلا على تقدير أنه الذي ذكرناه، وإن وجد فإنما يخرجه هو ومن منع من تقديم الجواب مطلقاً على أنه دليل الجواب[4].

أي أنه عند المازني ومن وافقه المتقدم هو جواب الشرط.

أما المانعون فيعتبرون المتقدم دليل الجواب، فالاختلاف بينهم في التسمية فقط وعليه فلا فائدة من الإطناب في ذلك حيث أن النحاة متفقون في عدم عمل الأداة في المتقدم.

---

(1) ينظر: مجالس العلماء للزجاجي ص ٦٨، وشرح السيرافي ١/ ٨٩.

(2) ينظر: الأشباه والنظائر: ٣/ ٨١-٨٢.

(3) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٨٧٩.

(4) التذييل والتكميل ٥/ ١٥٨.

١٠ - علة جزم المضارع في بعض السياقات:

اختلف النحاة في إعراب (يقيموا) في نحو قوله تعالى: ﴿قُل لِّعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا ٱلصَّلَوٰةَ وَيُنفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَٰلٌ﴾[١].

ومثله قوله تعالى: ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَٰرِهِمْ﴾[٢]. ومنه قوله عزّ وجلّ: ﴿قُل لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ ٱللَّهِ﴾[٣]، بجزم: يقيموا، ويغضّوا، ويغفروا، وقد كان خلافهم في علّة هذا الجزم على وجوه مختلفة هي:

الوجه الأوّل:

منسوب إلى المازني، وقيل للأخفش والمازني. وهو أن (يقيموا) مجزوم على أنّه جواب الأمر، والتقدير عند المازني قل للمؤمنين اقيموا الصلاة يقيموا وينفقوا، وغضّوا يغضّوا، واغفروا يغفروا[٤].

فهو جواب (قل) والمقول محذوف دلّ عليه جواب قل نفسها والتقدير كما أشرت: قل لعبادي الذين آمنوا أقيموا الصلاة وأنفقوا يقيموا وينفقوا، أي إن تقل لهم يقيموا وينفقوا يقيموا وينفقوا؛ لأنّ المؤمنين إذا أمروا بشيء قبلوا فهو جواب الأمر[٥].

والوجه الثاني:

منسوب للمبرد ويقضي بأن (يقيموا) إنّما جزمت لكونها جواباً لأمر محذوف. أي قلْ لهم يقيموا الصلاة يقيموا. فيقيموا المصرح به جواب أقيموا المحذوف[٦]، فهي مجزومة بأفعال طلب محذوفة.

---

(١) من سورة إبراهيم: الآية(٣١).

(٢) من سورة النور: الآية(٣٠).

(٣) من سورة الجاثية: الآية(١٤).

(٤) ينظر: إعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٣٧٠، ٣/ ٣٣، والمسائل الحلبيات: ص ١٠٧.

(٥) الفريد في إعراب القرآن المجيد للهمداني: ٣/ ٦٤٣.

(٦) ينظر: المقتضب٢/ ٨١ ، كشف المشكل في النحو: ١/ ٤٥١. والتبيان في إعراب القرآن: ٢/ ٧٦٩. والبيان للعكبري: ٢/ ٥٩.

والوجه الثالث:

أنه على تقدير شرط فجواب الأمر هو جواب شرط مقدّر بعد فعل الأمر[1].

والوجه الرابع:

أنه مضارع بلفظ الخبر صُرفَ عن لفظ الأمر. والمعنى: اقيموا[2].

والوجه الخامس:

أنه مجزوم بلام الأمر المحذوفة، والمعنى ليقيموا وينفقوا. وجاز حذف اللام؛ لأنَّ الأمر الذي هو (قل) عوض منه، ونسب هذا الرأي للزجاج[3]، وقيل للفراء[4].

والوجه السادس:

أنها أفعال مبنية لوقوعها موقع الأمر وهذا مذهب الفراء[5]، وهو المشهور من مذهب المازني المنسوب إليه في أغلب المصادر[6] قال أبو عثمان فيما نقله عنه

الفارسي: "(يقيموا) بُني لما أقيم مقام (أقيموا) لأن المعنى إنما هو على الأمر، ألا ترى أنه ليس كل من قيل له (أقم الصلاة) أقامها ولا كل من قيل له: قل له (قل التي هي الحسنى) قالها، فإذا كانت كذلك توجه على الأمر"[7].

وقد رُدّ الوجه الأوّل الذي قال به المازني بأنه لا يلزم من القول أن يقيموا، وردّ هذا الرّد بأنه أمر المؤمنين بالإقامة لا الكافرين، والمؤمنون متى أمرهم الرسول بشيء فعلوه، لا محالةَ ... وقد يجعل (قل) بمعنى (بلّغ)، وأنّ الشريعة يقيموا الصلاة"[8].

---

(1) ينظر: البحر المحيط: ٧/ ٤٣٧-٤٣٨.

(2) نفسه.

(3) ينظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد: ٣/ ١٦٧.

(4) ينظر: إعراب القرآن: للنحاس: ٢/ ٣٧٠.

(5) ينظر: التذييل والتكميل ٥/ ١١٣.

(6) ينظر: المسائل الحلبيات ص١٠٧، والمسائل العسكريةص١١٦، وسفر السعادة١/ ١٤٤، والبحر المحيط٦/ ٤٧، والتذييل والتكميل ٥/ ١١٣، والهمع ٢/ ٣١٧.

(7) المسائل العسكرية ص١١٦.

(8) البحر المحيط: ٧/ ٤٣٨.

أما قول المازني أنها مبنية فقد رُد لأنه قد يقع فعل معرب موقع فعل مبني ومع ذلك يبقى على إعرابه كقوله تعالى: ﴿تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[1]، فوقع الفعلان (تؤمنون وتجاهدون) موقع (آمنوا وجاهدوا) وهما معربان بدليل ثبوت النون فيها[2].

أمّا القول بأنّ (يقيموا) جواب لشرط محذوف، فمردود بكون الجواب لشرط محذوف يخالف فعل الشرط إمّا في الفعل، أو الفاعل، أو منهما، فأمّا إذا كان مثله، فلا. نحو: قم تقم. اذهب تذهب وكذا الأمر: إن تقيموا يقيموا، وهذا غاية في البعد كما ترى لعدم الفائدة، وأيضاً فإنّ المقدّر للمواجهة، ويقيموا لفظ الغيبة، وهذا فاسد إذا كان الفاعل واحد[3] أمّا القول إنّه مجزوم بلام أمر محذوفة، والمعنى: (ليقيموا)، و(ينفقوا) فانّ هذا محلّه ضرورة الشعر على ما مرّ.

أمّا كونه بلفظ الخبر صُرف عن لفظ الأمر فيمكن ردّه بأنّه لو كان مضارعاً بلفظ الخبر، ومعناه الأمر لبقي على إعرابه بالنون من نحو قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ تِجَٰرَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ۝ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتُجَٰهِدُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾[4].

١١ - وقوع الفعل المضارع بعد ضمير الفصل:

أجاز المازني وقوع الفعل المضارع بعد ضمير الفصل لمشابهة المضارع للاسم، وامتناع دخول اللام عليه، فشابه الاسم المعرفة، قال تعالى ﴿وَمَكْرُ أُو۟لَٰٓئِكَ هُوَ يَبُورُ﴾[5].

قال: ولا يجوز: زيد هو قال[6]. وكان سيبويه قد رأى أنّ كثيراً من العرب جعلوا (هو) وأخواتها في هذا الباب بمنزلة مبتدأ، وما بعده مبنيّ عليه، فمن ذلك أنّه بلغنا أنّ رؤية

---

(١) سورة الصف من الآية (١١).
(٢) ينظر: كشف المشكلات٢/ ٧٢٢، وروح المعاني ٧/ ٢٢٠.
(٣) ينظر: الفريد في إعراب القرآن المجيد ٣/ ١٦٧.
(٤) من سورة الصف: الآية (١٠-١١).
(٥) من سورة فاطر: الآية(١٠).
(٦) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٣/ ٦٣.

يقول: أظنّ زيداً هو خيرٌ منك، وحدّثنا عيسى أنَّ ناساً كثيراً يقرؤونها: ﴿وَمَا ظَلَمْنَٰهُمْ وَلَٰكِن كَانُوا۟ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾[1]، وقال الشاعر قيس بن ذريح:

تبكـي علـى لبنـى وأنت تـركتها ... وكـنـتَ علـيـها بالملا أنتَ أقـدرُ

وكان أبو عمرو يقول: إن كان لهو العاقل[2].

واشـترط سيبويه أن يكون ما بعد ضمير الفصل معبراً عما سابقه، وما بعده، صالح للإخبار عمّا قبله[3].

١٢ - **اختلفوا في نحو قوله تعالى: ﴿أَلْقِيَا فِى جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ﴾**[4] لمن يكون الخطاب، على الأوجه الآتية:

الأول: قـول المازنـي مـن أنَّ العـرب تقول للواحد: (قُوما) على شرط إرادة تكرار الفعل أي: قـمْ قـم، فالألـف لـتدلَّ علـى هـذا المعنـى، وكذا: القيا فكأن المعنى ألق ألق فاستغني بتثنية الفاعل عن تكرار الفعل؛ لأن الفاعل جزء من أجزاء الفعل، فإذا ثني الفاعل كرر الفعل[5].

والثاني: قـول الكـسائي والفـراء مـن أنَّ المخاطـبة للقرين، وزعم الفراء أنَّ العرب تخاطب الواحد بمخاطبة الاثنين[6].

والثالث: قول بعضهم إنّ الخطاب لاثنين هما: السائق والشهيد، أو للملكين من خزنة النار، أو لواحد، وتثنية الفاعل منزلة تثنية الفعل وتكريره، كقوله:

---

(١) من سورة الزخرف: الآية(٧٦).

(٢) ينظر: الكتاب: ٢/ ٣٩٢-٣٩٣ (هارون)، والبحر المحيط: ٨/ ٢٧.

(٣) ينظر: الكتاب: ٢/ ٣٩٤-٣٩٥. والمقتضب: ١/ ١٠٤.

(٤) من سورة ق: الآية(٢٤).

(٥) إعراب القرآن للنحاس: ٤/ ٢٢٧.

(٦) نفسه: ٤/ ٢٢٨.

فإن تزجراني يا ابن عفّان أنزجر وإن تدعاني أحم عرضاً ممنّعا[1]

والرابع:

أنّ الألف بدل من نون التأكيد على إجراء الوصل مجرى الوقف[2].

والخامس:

وقيل: إنّ أصله القينْ، والألف بدل من النون، والدليل قراءة الحسن: القينْ[3].

والرأي الثالث ضعيف، لأنّ السائق ملك ، وقيل: الشيطان.

والشهيد: العمل، واختلافهم في السائق بين كونه ملكاً، أو شيطاناً يضعف هذا الرأي[4]. وهذا ما يضعف لدي أيضاً قول الكسائي والفراء في كون الخطاب للقرين، وليس للسائق أو لكليهما.

ورأي المازني أرجح؛ لأنّ خطاب المفرد بالجمع وبالعكس كثير في لغة العرب.

ثانياً: أسماء الأفعال:

وفيه عدة مسائل:

١- ماهية أسماء الأفعال:

اختلفوا في ماهية أسماء الأفعال من حيث كونها أفعالاً، أو أسماء[5]، ومن ثمّ اختلفوا في موقع اسم الفعل من الإعراب على وجوه يمكن إيجازها بالآتي:

الأوّل: رأي المازني الذي تابع فيه سيبويه من أنّ: عليكَ، ودونكَ وأخواتها في موضع نصب[6].

---

(١) ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل: للبيضاوي: ٥/ ٩٣.

(٢) ينظر: نفسه: ٥/ ٩٣.

(٣) الارتشاف: ٥/ ٢٣١٠.

(٤) ينظر: تفسير النسفي(مدارك التنزيل وحقائق التأويل): ٤/ ١٧٩.

(٥) ينظر: البحر المحيط: ٩/ ٥٣٥.

(٦) ينظر: شرح الألفية للمرادي المسمّى: توضيح المقاصد والمسالك: ٤/ ٧٥.

والثاني: رأي الأخفش الذي يقرّر أنّ أسماء الأفعال لا موضع لها من الإعراب[1].
والثالث: مذهب الفراء في أنّها في موضع رفع على الابتداء، فلا يجوز توكيدها بالمجرور[2].
والرابع: رأي ابن بابشاذ في أنّها حرف خطاب لا محلّ له من الإعراب[3].

وإذا كان من حق جمهور البصريين ومنهم المازني القول بأنّ أسماء الأفعال تتخذ محلاً من الإعراب لكونها عندهم أسماء وليست أفعالاً. أرى أنّ البحث في مسألة الموضع الإعرابي لأسماء الأفعال جدل لا طائل فيه، إذ لابدَّ من أن يحسم الخلاف في ماهيتها المتأرجحة بين كونها أسماء عند البصريين، وأفعالاً عند الكوفيين، وهي أقرب إلى الفعلية، ولذلك لا أجد مدعاة إلى القول بمحلها الإعرابي لأنّ هذا المحل- على فرض وجوده- إنّما يتحدّد بالنظر إلى نوع اسم الفعل من حيث دلالته على الماضي، أو الحاضر، أو المستقبل (الأمر). ومن الثابت في الدرس النحوي أنّ ما يصلح من الأفعال الماضوية لموضع من الإعراب، قد لا يصلح له المضارع، أو الأمر، فكيف بنا وأسماء الأفعال، ثم كيف يكون لها محلٌّ من الإعراب رفعاً على الابتداء كما ذهب إليه الفراء، وبعضها يلزمه التنوين كأسماء أفعال المضارع والأمر، وبعضها مالا يدخله التنوين؟

وأرى أنَّ في رأي ابن بابشاذ بُعد عن الحقيقة، فليس من المقبول القول: إنَّ أسماء الأفعال حروف خطاب لا محلَّ لها من الإعراب، والمحلّ الإعرابي كائن في الأسماء والأفعال بما هي عليه من هذا التقسيم. إنّ أسماء الأفعال عندي ألفاظ لا محلّ لها من الإعراب، وأنّها لا تقع معمولة لغيرها على الرغم من وجود الوظيفة النحوية لكلٍّ منها.

٢- عمل أسماء الأفعال:

أسماء الأفعال من حيث أصولها على نوعين أساسين[4]:

---

(١) شرح الأشموني: ٣/ ١٩٦، وهمع الهوامع: ١/ ١٧.
(٢) الارتشاف: ٥/ ٢٣١١.
(٣) شرح الرضي: ٣/ ٩١.
(٤) ينظر تفاصيل ذلك في: التسهيل في شرح ابن عقيل. ٤/ ٥٦ وما بعدها.

الأول: مرتجل، وهو قياسي وسماعي.

والثاني: منقول، عن ظروف، أو جار ومجرور، أو مصدر.

ويعنينا منها ما هو منقول عن الظرف من نحو: أمَامك: بمعنى تقدَّم، ووراءك: بمعنى: تراجع، أو ارجع، وعندك بمعنى: خذ، وما هو منقول عن الجار والمجرور من نحو: عليك بمعنى: ألزم، وإليك، بمعنى: ابتعد، أو تنحَّ.

فقد اختلفوا في تعلّق هذه الألفاظ بغيرها، أو أن يعمل فيها غيرها. وقد استقرَّ رأي جمهور النّحاة على أنّ أسماء الأفعال المنقولة عن الظرف، أو الجار والمجرور لا تتعلق بشيء، ولا يعمل فيها عامل عند نحوي بصري إلاّ عند المازني الذي خرج على إجماع جمهور النّحاة، ورأى أن اسم الفعل قد يقع معمولاً لعامل قبله مستنداً إلى نحو قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَقُولُ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتُ لِلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱنظُرُونَا نَقْتَبِسْ مِن نُّورِكُمْ قِيلَ ٱرْجِعُوا۟ وَرَآءَكُمْ فَٱلْتَمِسُوا۟ نُورًا﴾[1]، وعنده أنَّ (وراءَكم) معمول لـ(ارجعوا)[2].

والصحيح أنَّ (وراءكم) ليستْ معمولاً لـ(ارجعوا) نصبت على الظرفية وإنّما هو اسم فعل منقول عن الظرف، ومعناه ارجعوا، وإنّما جُمع بين ارجعوا و وراءَكم تأكيداً، وإنّما لم يكن ظرفاً؛ لأنّ الظرف إنّما يجاءُ به لتقييد العامل فإذا قيل: جلست وراء أبي، فقد قيّدت الجلوس بهذه الجهة، ولولا هذا التقييد لكان الجلوس محتملاً لأن يكون فيها وفي غيرها، ثم أن الظرفية مستفادة من جملة ارجعوا، ولا نتصور أنّ المقصود: ارجع إلى الوراء[3].

زد على ذلك أن أسماء الأفعال إنما تنقص عن الفعل لضعفها في باب العمل، وقوّته فيه بأربعة أشياء[4] هي كونها: لا يؤمر بها الغائب، ولا تجاب بالفاء، ولا يتقدّم معمولها عليها، ولا يلحقها ضمير التثنية والجمع.

---

(1) من سورة الحديد: الآية (١٣).

(2) ينظر: الأشباه والنظائر: ٤/ ١٠٧.

(3) ينظر: التسهيل في شرح ابن عقيل ٢/ ١٩٨.

(4) ينظر: ثمار الصناعة ص ٣٠٩، وشرح المفصل ٤/ ٢٩، ٣٥.

المبحث الثاني

نحو المازني في الحروف

١ - إذا[١]:

اختلف النحاة في(إذا) على أوجه كثيرة أشهرها:

الأوّل: يمثله المازني متابعاً أستاذه الأخفش، ويقضي بكون (إذا) الفجائية حرفاً، وأنّ الفاء قبلها في نحو: (خرجت فإذا محمد بالباب) زائدة لازمة لا عمل لها، وليس لها محل من الإعراب[٢].

والثاني: أنها ظرف مكان نحو: خرجت فإذا زيدٌ، فكأنك قلت: خرجت فبحضرتي زيدٌ. وهذا مذهب أبي علي الفارسي[٣].

والثالث: أنها ظرف زمان نحو: خرجت فإذا زيدٌ، فكأنك قلت: خرجت فالزمان حضور زيد. وهذا مذهب الرياشي[٤] والزجاج[٥] ونسبه ابن مالك إلى سيبويه قال: "(إذا) المفاجأة ... عند المبرد, و السيرافي ظرف مكان وعند الزجاج، وأبي علي الشلوبين ظرف زمان حاضر، وهذا ظاهر قول سيبويه فإنه قال حين قصدها: وتكون للشيء توافقه في حال أنت فيها، وذلك كقولك:مررت به فإذا زيدٌ قائم"[٦].

والرأي عندي أنّ إذا زائدة ولا عمل لها على رأي المازني، وقد رجحه ابن مالك في شرح التسهيل بثمانية أوجه يمكن الرجوع إليها ولا داعي لذكرها هنا[٧].

---

(١) رتّبت الحروف والأدوات على وفق أحرف الهجاء.

(٢) ينظر: الارتشاف: ٣/ ١٤١٣، وشرح الكافية: ١/ ٢٧٤، وهمع الهوامع: ١/ ٢٠٧، وأبو عثمان المازني ومذاهبه في النحو والصرف ص٢٣١.

(٣) ينظر: الجنى الداني ص ٣٧٤، والارتشاف ٣/ ١٤١٢.

(٤) ينظر: المرجعان السابقان.

(٥) ينظر: شرح الكافية للرضي ١/ ٢٧٣.

(٦) شرح التسهيل ٢/ ٢١٤ .وكلام سيبويه في الكتاب ٤/ ٢٣٢.

(٧) ينظر: ٢/ ٢١٤-٢١٥.

٢ - إذن:

يرى بعض النّحاة إبدال نون (إذن) ألفاً عند الوقف عليها تشبيهاً لها بتنوين النصب[١].

وروي عن المازني، وتابعه المبرد[٢] أنّ الوقف عليها بالنون، لأنها على رأيهما كنون(لن) و(أنْ).

وقد ترتّب على هذا الخلاف في الوقف عليها خلاف في كتابتها، فالجمهور يكتبونها بالألف، وكذا رسمت في المصاحف.

والمازني وتابعه المبرد يرسمانها بالنون.

وقد أصاب الفراء حين حسم هذه المسألة حيث فصّل الأمر في كتابتها فرأى أنها تكتب بالألف إذا عملت فيما بعدها، وإلاّ كتبت بالنون، للفرق بينهما وبين (إذا)[٣].

وفي رأي الفراء هذا تأكيد لما ذهب إليه بعض المحدثين من أنّ "ممّا تنماز به اللغة العربية عن بقية اللغات أنّ في رسمها الكتابي ظاهرة لا توجد في أيّة لغة أخرى، تتحدّد في أنّ بين هذا الرسم الكتابي وبعض القواعد والقوانين النّحوية صلة وثيقة يمكن من خلالها التّعرف على القاعدة النحوية بمجرد النظر في الرسم الكتابي، وقد ساق لهذا أمثلة كثيرة[٤].

٣ - (أل):

اختلف النّحاة في (أل) الداخلة على بعض المشتقات كاسمي الفاعل، والمفعول من نحو: الناصر والمنصور على آراء كثيرة يمكن بيانها بالآتي:

الأول: رأي الجمهور كونها اسم موصول وما بعدها صلة[٥].

---

(١) ينظر: والجنى الداني: ص٣٦٦، مغني اللبيب: ١/ ٥٤، وهمع الهوامع: ٦/ ١٩٩.

(٢) المقتضب: ٢/ ١٠، رصف المباني ص١٥٥.

(٣) ينظر: رصف المباني ص١٥٥ ، مغني اللبيب: ١/ ٥٤.

(٤) الأساس في فقه اللغة العربية وأرومتها. د.هادي نهر، ص١٤٥ وما بعدها.

(٥) ينظر: الارتشاف: ٢/ ١٠١٣.

والثاني: رأي الأخفش أنها حرف تعريف لا موصولة واسم الفاعل واسم المفعول لا يعملان وما بعد اسم الفاعل منصوب على التشبيه بالمفعول به[1].

والثالث: رأي المازني الذي يقرّر أنّ (أل) هذه حرف للتعريف، شأنه في ذلك شأن (أل) الداخلة على الأسماء الجامدة من نحو: الرجل، والفرس[2]، أو أنها حرف موصول لا اسم موصول[3]، تنزلت منزلة الجزء، واختصت بالاسم اختصاص (قد) والسين وسوف بالفعل[4].

والرابع: رأي الزمخشري[5] الذي رأى أنّ (أل) هذه اسم موصول (منقوصة) من الذي وأخوتها؛ وذلك لأنهم استطالوا الاسم الموصول بصلته فتجرأوا على تخفيفه من غير جهة واحدة، فخُفّف الموصول تارة بحذف بعض حروفه قالوا في(الذي): الذِ- بالكسر- وبسكون الذال، ثم اقتصروا منه على الألف واللام التي في أول الذي، وتارة بحذف بعض الصلة، إمّا الضمير، أو نون المثنى والمجموع نحو قول الشاعر:

الحافِضو عَوْرةَ العَشيرةِ لا يَأْتِيهِمُ مِنْ ورائِنا وَكَفُ

بحذف الصلة تخفيفاً، وهو النون، والأصل: الحافظون عورة العشيرة[6].

فـ(أل) على رأي الزمخشري موصول بمعنى الذي، واسم الفاعل (حافظون) صلته، وقد حذف بعضها وهي نون جمع المذكر السالم.

---

(1) ينظر: نفسه ٢/ ١٠١٣.

(2) ينظر: الكامل ١/ ٥٢، وإعراب القرآن للنحاس ٢/ ١١٩.

(3) ينظر: التذييل والتكميل ٣/ ٦٢ شرح المفصل: ٣/ ١٥٤، والجنى الداني: ٢٠٢، وشرح الأشموني: ١/ ١٩٥.

(4) ينظر: الارتشاف: ٢ / ١٠١٣.

(5) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل١/ ٤٨٢، وشرح الكافية للرضي ٣/ ٩٣.

(6) ينظر: رصف المباني ص ٤٠٥، وهمع الهوامع: ١/ ٣٠٧.

واحتج المازني لرأيه على حرفيتها بأنّ العامل لا يعمل فيها، فحين نقول: (مررت بالمكرم ضيوفَهُ) فقد عمل حرف الجرّ بمكرم ولم يعمل بـ(أل)، ولو كانت اسماً لكان لها موضع من الإعراب[1].

وقد استدلّ القائلون بأنّ (أل) موصولة برجوع الضمير عليها في السعة نحو: الممرور به زيد. وقد ردَّ المازني حجّة هؤلاء بأنَّ الضمير راجع الى الموصوف المقدّر، وعلى رأيه أنّ قولنا: (الممرور به زيد) على تقدير: (الرجل الممرور به زيد)، ونرى أنّ القول بموصولية (أل) يدخلنا في مسائل تحمل على التطويل على حدّ تعبير الرضي[2]، تدعو إلى طرح أكثر من سؤال منها:

- هل صلة الموصول جملة أو مفرد؟
- وهل إنَّ اسمي الفاعل والمفعول وقد عملا أفعالاً أو أسماء؟
- ولماذا لم توصل (أل) بالصفة المشبهة، أو المصدر؟
- وكيف ذهب بعض الكوفيين إلى جواز أن يكون (أل) في الاسم الجامد موصولاً؟[3].
- وإذا كانت (أل) موصولة فكيف قالوا إنّ وصلها بالمضارع ضرورة في نحو قول الفرزدق:

مـا أنـتَ بـالحَكَمِ التُرْضَـى حُكُومـتُه ... وَلا الأَصيلِ وَلا ذي الرَأْيِ وَالجَدَلِ؟[4]

ولذا أرى أن ما ذهب إليه المازني قد يسدّ الباب أمام مثل هذه الأسئلة ويختصر علينا طريقاً طويلاً، ونحن ندعو إلى التيسير في النحو العربي!.

وتبعاً لخلافهم السابق في (أل) اختلفوا في حذف العائد من صلة (أل) في نحو: (الضاربها زيدٌ هند) على أقوال منها:

---

(1) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ١٨٠.

(2) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١/ ٢٠٨.

(3) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١/ ٢٠٩.

(4) ينظر: الارتشاف ٢/ ١٠١٥.

قول الجمهور، وهو المنع مطلقاً[1]، واختلف في محلّه: أمنصوب هو أم مجرور؟

فـذهب سيبويه إلى اعتباره بالظاهر، فحيث جاز النصب والجرّ في نحو: جاء الضاربا زيـداً، أو زيـدٍ، جـاز في الـضمير، نحـو: جاء الضارباهما غلامك الزيدان، وحيث وجب في الظاهر النصب نحو: جاء الضارب زيداً، وجب في الضمير نحو: الضاربه زيد غلامك.

أما المازني فيلزم الجرّ في كلّ حال[2].

٤ - (إنَّ) ولام الابتداء:

أجاز النّحاة دخول لام الابتداء على خبر إنّ المكسورة للمبالغة والتوكيد سواء أكان هـذا الخـبر مفـرداً أم شـبه جملة أم جملة، وبشروط محددّة منها كون الخبر مؤخراً على الاسم حتى لا يتوالى مؤكّدان في موضع واحد أو كون الخبر غير ماض مجرد من قد، وكونه مثبتاً فلا يجوز دخول هذه اللام على الخبر في نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ ٱلنَّاسَ شَيۡـٔٗا﴾[3].

وتـسمّى هـذه الـلام حينـئذ بـ(اللام المزحلقة) أي مزحلقة من صدر الكلام أعني: المبتدأ إلى الخبر، ولذلك قال ابن مالك[4]:

وبعـد ذات الكـسر تـصحبُ الخـبرْ لام ابـتداء نحـو: إنـي لَـوَزر

هكـذا اتفـق الـنّحاة، وشـذّ المازني مجيزاً ذلك مع مفتوحة الهمزة مطلقاً سواء أطال الكلام أم لم يطل نحو: علمتُ أنَّ زيداً لمجتهد.

وقد حكم أبو حيان على هذا الرأي بالشذوذ[5].

---

(1) ينظر: شرح التسهيل ١/ ٢٠١.

(2) ينظر: همع الهوامع: ١/ ٣٠٧.

(3) من سورة يونس: الآية(٤٤).

(4) شرح ابن عقيل: ١/ ٢٨٥.

(5) ينظر: الارتشاف: ٤/ ٢١١٤.

٥ - (أمَّا) بالفتح والتشديد:

من المعروف عند النحاة أنّ (أمَّا) حرف شرط وتفصيل وتوكيد[١]، فإن كانت شرطاً لـزم الفـاء بعدها كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ۖ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ فَيَقُولُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا﴾[٢]، ويفـصل بـين أمّـا وهـذه الفـاء واحد من الأمور التالية[٣]:

- المبتدأ من نحو: أمّا زيد فناجحٌ.
- أو الخبر نحو: أمّا في الدار فزيد.
- أو جملة الشرط كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ﴿٨٨﴾ فَرَوْحٌ﴾[٤].
- أو اسم منصوب لفظاً أو محلاً بالجواب كقوله عزّ وجلّ: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾[٥].
- أو الحال نحو: أما مسرعاً فزيد ذاهب.
- أو المصدر نحو: أمّا ضرباً فاضرب.

وقد اختلفوا في عامل الظرف على وجوه:

الأول: قول المازني اتباعاً لسيبويه، وهو أن العامل لا يكون ما بعد الفاء لأنَّ خبر إنَّ لا يتقدّم عليها فكذلك معموله[٦].

والثاني: قول المبرد[٧] وابن درستويه[٨] والفراء، وهؤلاء جعلوا العامل نفس الخبر.

---

(١) ينظر: المساعد ٣/ ٢٣٣.

(٢) من سورة البقرة: الآية(٢٦).

(٣) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٨٩٣-١٨٩٤.

(٤) من سورة الواقعة: الآيتان(٨٨-٨٩).

(٥) من سورة الضحى: الآية(٩).

(٦) ينظر: رأي المازني في المساعد ٣/ ٢٣٧، والأشموني ٤/ ٤٨.

(٧) ينظر: المقتضب ٢/ ٣٥٢-٣٥٣، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٩٢.

(٨) ينظر: المساعد ٣/ ٢٣٦.

وتوسّع الفراء[1] فجوّزه في بقية أخوات إنّ، والعامل عنده في نحو: أمّا اليومَ فأنا جالس. إمّا (أمّا) نفسها، أو الخبر لعدم وجود مانع من ذلك على رأيه، أمّا قولنا: أمّا زيد فإني ضارب، لم يجز أن يكون العامل واحداً منهما. والمازني وجمهور النّحاة يمنعون ذلك على كلّ حال لأنّ أمّا لا تنصب المفعول، ومعمول خبر إنّ لا يتقدّم عليها، والمبرد يجيز تقدير إعمال الخبر[2].

٦ - حاشا:

اختلف النحويون في ماهية (حاشا) بين القول بحرفيتها، أو فعليتها على ثلاثة وجوه[3]:

الأول: قول سيبويه ومَن تابعه القاضي بحرفيتها دائماً. قال: "وأما حاشا فليس باسم، ولكنه حرف يجرّ ما بعده كما تجرّ (حتى) ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء، وبعض العرب تقول: وما أتاني خلا عبدِ الله، فجعلوا (خلا) بمنزلة (حاشا)"[4].

والثاني: قول الكوفيين بفعليتها ونصب ما بعدَها مثلما هو الحال في: ماخلا، وماعدا[5].

والثالث: وهو قول يجمع القولين السابقين ويقضي بكونها حرفاً يجرّ ما بعده، وتكون فعلاً فتنصب بمنزلة خلا وعدا. وهذا القول منسوب إلى الجرمي، والمازني، والزجاج، والفراء من الكوفيين.حُكي عن المازني عن أبي زيد الأنصاري أنه سمع بعض العرب يقولون: "اللهمَّ اغفرْ لي ولمنْ يسمعُ حاشا الشيطانَ وأبا الأصبغ "بنصب الشيطان بحاشا[6].

---

(1) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣/ ١٤، والجنى الداني ص ٥٢٧.

(2) ينظر: مغني اللبيب: ١/ ١٢٤.

(3) ينظر: المقتضب: ٤/ ٣٩١، ٤٢٦-٤٢٨، والأصول: ١/ ٣٥٠-٣٥٢، والإنصاف: المسألة (٣٧)، والجنى الداني: ٥٥٨.

(4) الكتاب: ٢/ ٣٤٩.

(5) ينظر: ائتلاف النصرة ص ١٧٧.

(6) ينظر: شرح المقدمة الجزولية ٣/ ٩٩٤، والجنى الداني ص٥٦٢، والانتصار ص ١٦٩.

والمتأمل في المصادر اللغوية يخرج بنتيجة مفادها أنَّ مادة (حاشا) قد تكون اسماً، أو فعلاً، أو حرفاً، فتكون اسماً إذا كانت تنزيهية من نحو: سبحان الله، أو تنزيهاً لله، واسم فعل نحو قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾[1] لأن حرف الجر لا يتعلق بحرف، وإنما يتعلق بالفعل قبله. والاستثنائية حرف، وما أخذ من لفظها بمعنى: أستثني فهو فعل لكنّه أسلوب استثناء اصطلاحي[2].

٧ - ربَّ:

ربَّ حرف جرّ في الأشهر يمتاز عن بقية حروف الجرّ بأوجه كثيرة أذكر منها الآتي:

أ- اختصاصها بالنكرات، وحروف الجرّ الأخرى قد تدخل على النكرات والمعارف.

ب- أنها ترد في أول الكلام، وبقية حروف الجر تأتي في أول الكلام ودَرَجِه.

ج- وأنها لا تجرّ إلاّ الظاهر على أرجح الآراء[3].

د- وقد تلحقها (ما) فتهيؤها للدخول على الأفعال، وقد تقع (الواو) موقعها.

وقد اختلف النحاة في (ربّ) من حيث كونها حرفاً، أو اسماً.

فالبصريون يرون أنها حرف جرّ، وعليه المازني[4].

والكوفيون يرون أنها للتقليل والتكثير في موضع المباهاة[5]، وأنها اسم بمعنى (شيء) إذا وقع بعدها المضارع، ومعها (ما)، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَوْ كَانُوا۟ مُسْلِمِينَ﴾[6]. والجملة بعدها صفة[7]. والتقدير: ربَّ شيء يودّه الذين

---

(1) من سورة يوسف الآية (٣١).

(2) ينظر: ثمار الصناعة: ٣٧١.

(3) ينظر: الكتاب: ١/ ٣٠٠.

(4) ينظر: الارتشاف: ٤/ ١٧٣٧-١٧٣٨. وهمع الهوامع: ٤/ ١٧٤.

(5) ينظر: الجنى الداني: ص ٤٣٩، الارتشاف: ٤/ ١٧٣٨.

(6) من سورة الحجر: الآية (٢).

(7) ينظر: ثمار الصناعة: ٣٦٩.

كفروا. وقال البصريون أن (ما) ها هنا حرف زيدت مع (ربّ) ليصلح وقوع الفعل والمعرفة بعدها[1]. وفي رأي الكوفيين تكلّف إذ أنّ جعل الجملة بعدها صفة لها غلط إذ ليس في الجملة ذكر يعود منها إلى(ما)[2].

٨ - السين وسوف:

السين وسوف حرفان مختصان بالفعل المضارع يسبقانه وينقلانه من الزمن الضيق- وهو الحال- إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال ولذلك أطلقوا على كلّ منهما (حرف استقبال) و(التنفيس في الزمان)[3].

وعلى الرغم من اختصاصهما بالمضارع فإنهما لا يعملان فيه. غير أن بعض النّحاة[4] رأى أنّ السين وسوف تعملان في المضارع الرفع. وقد ردّ المازني ذلك، إذ لا يجوز عنده أن تدخل اللام على أي عامل في الفعل، واللام تدخل على (سوف)، قال تعالى: ﴿فَلَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾[5].

قال ابن جني: "فجعل عدم النظير ردّاً على من أنكر قوله"[6].

٩ - (لا) النافية للجنس:

في (لا) هذه قضايا متعدّدة اختلفت فيها الآراء من جهة، واختلفت نسبة هذه الآراء لأصحابها في هذا المصدر أو ذاك من جهة أخرى، وقد ورد ذكر المازني في بعض المصادر من خلال أربع مسائل هي:

---

(١) ينظر: مشكل إعراب القرآن: ٢/ ٣.

(٢) ينظر: البحر المحيط: ٥/ ٤٤٤.

(٣) ينظر: رصف المباني ص ٤٦١، ومغني اللبيب: ١/ ١٥٨.

(٤) هو الرماني الذي قرّر أنّ السين "من الحروف العوامل لأنها قد صيغت مع ما دخلت عليه حتى صارت كأحد أجزائه" ولكنه أردف قائلاً: "ولولا ذلك لوجب أن تعمل، لأنها مختصة بالفعل".
ينظر: معاني الحروف للرماني (ت. ٣٨٤هـ)، ص٢٥.

(٥) من سورة الشعراء: الآية (٤٩).

(٦) الخصائص: ١/ ٢٢٢.

الأولى: خاصة بحركة اسمها بين البناء والإعراب.

والثانية: خاصة بالخبر أعني: خبر (لا) من حيث ذكره، أو جواز الاستغناء عنه.

والثالثة: عامل الرفع في خبرها.

والرابعة: حكم الفصل بين (لا) واسمها.

ولنا أنْ نفصّل القول في كلّ مسألة من هذه المسائل وعلى النّحو الآتي:

المسألة الأولى:

يكاد سيبويه والمازني ومَن تابعهما يجمعون على أنّ اسم لا النافية للجنس إذا كان مفرداً أي ليس مضافاً أو شبيهاً بالمضاف نحو: لا ضيفَ في الدار، مبنيّ على الفتح أو على ما ينصب به إن كان مثنى، أو جمع مذكر سالماً، وأنّ (لا) نفسها عاملة في هذا الاسم.

وقد ذهب المازني أبعد من هذا حين قرّر أنَّ اسم لا النافية للجنس إذا كان جمع مؤنّث سالماً، وهو ليس مضافاً أو شبيهاً بالمضاف فإنّه يجب بناؤه على الفتح[1].

وقد ذهب الكوفيون، وبعض البصريين كالجرمي، والزجاج السيرافي إلى أنه معرب[2].

وقد أشتهر بين النّحاة متقدمين ومتأخرين القول ببناء اسم لا النافية للجنس لبنائها مع المنفي بها وصيرورتهما كالكلمة الواحدة، وحذفوا التنوين كما فعلوا في نحو: خمسةَ عشرَ[3].

المسألة الثانية:

أجاز النّحاة حذف خبر (لا) إذا كان مفهوماً من الكلام نحو قولك: لا بأسَ؛ أي عليك، ولا ضيرَ، ولا جدالَ وهكذا، وقد يدخل معنى التمني (لا) النافية للجنس على رأي سيبويه فتستغني حينئذٍ عن الخبر نحو:

---

(1) ينظر: المسائل الحلبيات ص٣١٢، والارتشاف: ٣/ ١٢٩٦. وشرح الكافية للرضي: ٢/ ١٨٥.

(2) ينظر: أمالي ابن الشجري ٢/ ٥٢٨، ومعاني القرآن للأخفش: ١/ ٢٣، والأصول: ١/ ٣٧٩-٣٨١، واللباب: ١/ ٢٢٧، والإنصاف(المسألة ٥٣)،والارتشاف ٣/ ١٢٩٦.

(3) ينظر: الكتاب ٢/ ٢٧٤، و التبيين ص٢٦٣.

ألا رجلَ أفضلَ منك بحذف الخبر والوصف بـ(أفضل)[1].

وذهب المازني- مخالفاً جميع من سبقه من النحويين- وتابعه المبرد إلى أن حكمها وهي للتمنّي كحكمها مجردة من الهمزة لمحض النفي، فيكون لها خبر في اللفظ، أو في التقدير، ويُتْبَعُ اسمها على اللفظ وعلى الموضع، ويجوز أن تعمل عمل ليس، وأنْ تلغى[2]. واستشهد بقول الشاعر:

ألاَ عُمْرَ وَلَّى مُستَطَاعٌ رُجُوعُهُ فَيَرْأَبَ مَا أَثْأَتْ يَدُ الغَفَلات

ووجه الدلالة عند المازني أن (مستطاع) خبر لـ(لا) أو صفة لاسمها مراعاة لمحلها مع اسمها، و(رجوعه) مرفوع بـ(مستطاع) على النيابة عن الفاعل.

والفرق بين ما ذهب إليه سيبويه ومن تابعه، وبين ما ذهب إليه المازني والمبرد أنّ في مذهب سيبويه يكون التمني واقعاً على الاسم، وفي مذهب المازني واقعاً على الخبر[3].

المسألة الثالثة:

وضح من خلال المسألة الثانية خلاف في عامل الرفع في خبر لا النافية للجنس، وذلك إذا كان اسمها مفرداً أما إذا كان اسم (لا) النافية للجنس مضافاً أو شبيهاً بالمضاف فإن (لا) تنصب المبتدأ وترفع الخبر بإجماع البصريين[4].

واختلف النحاة في عامل رفع الخبر فذهب الخليل[5]، وسيبويه[6] إلى أن الخبر في نحو (لا رجل أفضل منك) مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخول (لا) أي بالمبتدأ.

---

(1) ينظر: المقتضب ٤/ ٣٨٢، والارتشاف ٣/ ١٣١٧.

(2) ينظر: المقتضب: ٤/ ٣٦٠، ومعاني القرآن للفراء: ١/ ١٢٠. والأصول: ١/ ٣٩٧، والانتصار: ص١٥٨، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ٢٠٣، والارتشاف: ٣/ ١٣١٨.

(3) الارتشاف: ٣/ ١٣١٨.

(4) ينظر: شرح التسهيل ٢/ ٥٣، وشرح الكافية للرضي ١/ ٢٥٧.

(5) ينظر: الكتاب ٢/ ٢٩٣.

(6) الكتاب ٢/ ٢٧٥، ٢٩٣ وينظر: المسائل المنثورة ص ٨٦.

وذهب الأخفش[1] وأبو عثمان المازني[2] والمبرد[3] إلى أن عامل الرفع في الخبر هو هذه الأداة فـ(أفضلُ)- عندهم- في قولك لا رجل أفضلُ منك مرفوع لأنه خبر (لا).

وهذا ما أرجحه في هذه القضية، وذلك لأن (لا) عملت في المبتدأ فكيف لا تعمل في الخبر ؟ فكل ما يعمل في الخبر كـ(ظن) وأخواتها و(كان) وأخواتها، و(إن) وأخواتها يعمل في المبتدأ.

زد على ذلك أنه لا أثر للخلاف في هذه المسألة لأن الخبر في كلا الحالين مرفوع.

المسألة الرابعة:

ممّا ثبت بإجماع النّحاة أنه إذا فصل بين لا النافية للجنس وبين اسمها بطل نصب اسمها، وعاد إلى حال الرفع على الابتداء، أي أنها تُهمل ويبطل عملها وجوباً ويجب تكرارها[4] كقوله تعالى: ﴿لا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾[5]، وهذا مذهب سيبويه وجمهور النحويين[6].وقد نقلت بعض المصادر عن المازني، وتابعه الرماني أنهما أجازا إعمال لا مع وجود الفصل بينها وبين اسمها، ولكنّ اسمها يكون حينئذ معرباً منصوباً بـ(لا) غير مبنيّ لأن سبب البناء التركيب وقد زال، فرجع إلى الأصل وهو الإعراب فنقول: (لا في الدار رجلاً)[7].

وكلام المازني هو المختار عندي وذلك؛ لأن الفصل بالجار والمجرور والظرف فيه توسع لا يكون في غيره، ولذلك جاز الفصل بهما بين المضاف والمضاف إليه في ضرورة الشعر مع أنهما كالشيء الواحد[8]، وعدم التقدير أولى من التقدير، والنصب أسهل من البناء مع الفصل.

---

(1) ينظر: المسائل المنثورة ص ٨٦، واللباب ١/ ٢٣٣.

(2) ينظر: الارتشاف: ٣/ ١٢٩٧، والمساعد ١/ ٣٤١.

(3) ينظر: الارتشاف: ٣/ ١٢٩٧، والهمع ١/ ٤٦٩.

(4) ينظر: شرح المقدمة الجزولية ٣/ ١٠٠٠.

(5) من سورة الصافات: الآية(٤٧).

(6) ينظر: المقتضب ٤/ ٣٦١، وأمالي ابن الشجري ٢/ ٥٣٢.

(7) ينظر: التصريح على التوضيح١/ ٢٣٦، والارتشاف ٣/ ١٢٩٥.

(8) ينظر: شرح التسهيل: ٢/ ٦٤، شرح التصريح: ١/ ٢٣٦، والارتشاف: ١/ ١٢٩٥، وهمع الهوامع: ١/ ٤٦٣.

١٠ - (لكنّ) و(لكنّا):

(لكنّ) بالتشديد- كما هو معروف- من أخوات (إنّ) تنصبُ الاسم وترفع الخبر، وتأتي للعطف بعد النفي، أو النهي، إذا خفّفت بشرط ألاّ تسبقها الواو[١]. وتكون حرفاً من حروف الابتداء إذا خفّفت بعد الإثبات، وتكون للاستدراك[٢]. وجعل المازني موافقاً الكسائي والفراء منه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ سَوَّىٰكَ رَجُلًا ۝ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّى وَلَآ أُشْرِكُ بِرَبِّىٓ أَحَدًا﴾[٣].

فـ(أنا) مبتدأ، و(هو) مبتدأ ثان، ولفظ الجلالة مبتدأ ثالث، وربّي خبر المبتدأ الثالث (الله) والجملة الاسمية من المبتدأ الثالث وخبره (الله ربي) خبر المبتدأ الثاني (هو)، والجملة الاسمية من المبتدأ الثاني وخبره (هو الله ربي) خبر المبتدأ الأول[٤].

والمازني شأنه شأن الكسائي والفراء إنّما يستند في رأيه هذا إلى قراءة شاذّة[٥].

١١ - (لن):

كان الفراء الكوفي يرى أنّ (لن) أصلها (لا) فأبدلت الألف نوناً شأنها شأن (لم) التي أصلها على زعمه (لا) أيضاً فأبدلت الألف ميماً[٦].

أمّا الخليل[٧] وتابعه الكسائي[٨] من الكوفيين فيرى أنّ أصل لن (لا أنْ) وكثر استعمالها، فحذفت همزة (أن) تخفيفاً، فالتقت ألف (لا)، ونون (أنْ) وهما ساكنتان، فحذفت الألف من (لا) لسكونها وسكون النون بعدها فصارت (لن)[٩].

---

(١) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٤٢٨، وإعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٤٥٦-٤٥٧.

(٢) ينظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني ص٣٤٨.

(٣) من سورة الكهف: الآيتان(٣٧-٣٨).

(٤) ينظر: الكشاف ٢/ ٧٢٢.

(٥) ينظر: تفاصيل هذا في: معاني القرآن: للفراء: ٢/ ١٤٤، ومختصر الشواذ: لابن خالويه: ص٨٠.

(٦) ينظر: المفصل ص٣٠٧، والجنى الداني :ص٢٧٠، ومغني اللبيب: ١/ ٣١٢-٣١٣، والارتشاف٤/ ١٦٤٣.

(٧) ينظر: الكتاب٣/ ٥، والمقتضب ٢/ ٧-٨.

(٨) ينظر: معاني القران وإعرابه للزجاج١/ ١٦١.

(٩) ينظر: سر صناعة الإعراب لابن جني: ١/ ٢٧٠.

وقد اختار المازني رأي الخليل[1].

والاختيار عندي ما ذهب إليه جمهور النحويين[2] وسيبويه ومن تابعه من أن (لن) بسيطة غير مركبة من شيء. قال سيبويه: "... أنه ليس في (لن) زيادة وليست من كلمتين، ولكنها بمنزلة شيء على حرفين ليست فيه زيادة..."[3].

وذلك لأن القول بالبساطة وعدم التركيب أولى من التأويل وكثرة الاعتراضات، كما أنه أقرب للمتعلم وأسهل.

١٢ - (ما) الحجازية:

من الشروط المقرّره لإعمال (ما) عمل ليس في الاسم رفعاً والخبر نصباً هو عدم تقدّم خبرها على اسمها.

قالوا: ما مسيء مَن أعتبَ، فمسيء خبر مقدّم، ومَن: مبتدأ مؤخّر[4]. وقال الشاعر:

وما خُذّلٌ قومي فأخضَعَ للعدى ولكنْ إذا أدعوهُمُ فَهُمُ هُمُ

فأهمل (ما) لتقدم خبرها (خُذّل) على اسمها (قومي).

أمّا بيت الفرزدق الذي يقول فيه:

فأصْبَحُوا قَدْ أعَادَ اللهُ نِعمَتَهُم إذْ هُم قُرَيْشٌ، وإذْ ما مِثْلَهُم بَشَرُ

فقد استند إليه للتدليل على جواز إعمال (ما) مع تقدّم خبرها على اسمها.

ونُسب للمبرد قوله: إنّ القائل بنصب خبر (ما) مع تقدّمه هو سيبويه، وإنّ القائل بنصبه على الحال هو أبو عثمان المازني وقال رداً على سيبويه لاستشهاده ببيت الفرزدق: "وليس هذا موضع ضرورة، والفرزدق لغته الرفع في التأخير"[5].

---

(1) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٤/ ٣٦.

(2) ينظر: الارتشاف ٤/ ١٦٤٣.

(3) الكتاب٣/ ٥.

(4) ينظر: الجنى الداني: ص٣٢٣.

(5) الانتصار: ص ٥٤، ٥٦.

والكوفيون يرون أنَّ الخبر حال كخبر كان[1]، وقال بعضهم منصوب بنزع الخافض[2].

والقول بالنصب على أساس أنه حال كما نسب للمازني، وقال به الكوفيون مردود بوقوع الخبر أحياناً معرفة، وجامداً، زد على ذلك أنّ الحال يتمّ الكلام من غير ذكره وحذف خبر (ما) يخلّ بالمعنى، ولا يتمّ به.

أمّا القول بأنّه منصوب بنزع الخافض فهو مردود أيضاً لأنه يستدعي القول إنّ حروف الجر أصل في التركيب، وهي ليست كذلك[3].

١٣ - (ما) الموصول الحرفي:

من الموصولات الحرفية عند النّحاة (ما). غير أنَّ المازني وتابعه ابن السراج[4] يرى أن (ما) اسم بمنزلة الذي[5]، وهذا الاسم مفتقر إلى ضمير، وأنّك إذا قلت: يعجبني ما قمت. فتقديره: القيام الذي قمته.

أمّا جمهور النّحاة فيرون أنَّ (ما) توصل بفعل متصرّف غير أمر، والأكثر كونه ماضياً كقوله تعالى: ﴿وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ﴾[6]. وقد يأتي مضارعاً، كقوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَا تَقُولُواْ لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ ٱلْكَذِبَ هَٰذَا حَلَٰلٌ وَهَٰذَا حَرَامٌ﴾[7]. أي: برحبها، ولوصف[8].

---

(١) ينظر: معاني القراء: ١/ ٤٩.

(٢) ينظر: نفسه: ١/ ٤٤. وشرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ١٦.

(٣) ينظر: اللباب: ص ٥٨.

(٤) ينظر: الارتشاف: ٢/ ٩٩٣، وهمع الهوامع: ١/ ٢٦٥.

(٥) ينظر: الأصول: ١/ ١٦١، وشرح الكافية للرضي: ٣/ ١٠٨.

(٦) من سورة التوبة: الآية(٢٥).

(٧) من سورة النحل: الآية (١١٦).

(٨) ينظر: همع الهوامع: ١/ ٢٨١.

١٤ - واو الجماعة بين الحرفية والاسمية:

الـذي علـيه أكثر النحاة أن ضمير الجمع في (قاموا) في قولنا: الزيدون قاموا، ضمير في محل رفع فاعل، وقد خرج المازني على هذا الرأي ذاهباً إلى أنّ هذه الواو حرف، والفاعل مستكن في الفعل[١].

وفي هـذه المسألة كـلام طـويل للنحاة؛ لأنَّ ذلك ممتدّ إلى قضايا الجمع بين الفاعلين وإلى المبتدأ والخبر في نحـو: أقـائم الـزيدون، أو أقائمـون، وإلى مـا يُـسمى بلغـة (أكلوني البراغيث)، وإلى الـواو وألف الاثنين وياء المخاطبة في الأفعال الخمسة، وتلك قضايا تحتاج إلى تفصيل ليس له مكان ملزم في بحثي[٢].

---

(١) ينظر: الجنى الداني: ص ١٧٣.

(٢) ينظـر علـى سـبيل المـثال: الكتاب: ١/ ٢٣٦، والمشكل لمكي القيسي: ٢/ ٨١، وإعراب القرآن للنحاس: ٢/ ٣٦٦، والبحر المحيط: ٣/ ٥٣٤، ومغني اللبيب: ١/ ٤٧٩.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصل الرابع

نحو المازني في التراكيب والأساليب

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المبحث الأوّل

في أسلوب التعجب

للتعجب في العربية تراكيب مختلفة يمكن ردّها إلى اثنين:

الأوّل: تراكيب تعجب سماعية تتحدّد على وفق قرائن كائنة في التركيب المعين ولا ضابط لها، وإنما يترك لقدرة المتكلم والسامع أمر معرفتها استناداً إلى ظواهر لفظية يدلّ عليها السياق المعين، ومن هذه التراكيب نذكر: التعجب بالاستفهام، كقوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا فَأَحْيَٰكُمْ﴾[1]، والتعجب بالمصدر (سبحان) في نحو قوله تعالى: ﴿سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾[2]، أو بالقسم، أو النداء، أو بـ(أفعل) من غير(ما) نحو: أحسنت قولاً. أي: ما أحسن قولك، وغير ذلك من التراكيب التي تفيد التعجب سماعاً.

والثاني: تراكيب تعجّب قياسية، ولهذا التعجب القياسي في العربية صيغتان مشهورتان يبوّب النحاة من أجلهما باب التعجب في مصنفاتهم النحوية وهاتان الصيغتان هما:

١- صيغة: ما أفعلَه.

٢- وصيغة: أفعلْ به.

قال ابن مالك[3]:

بأفعلَ انطق بعد (ما) تعجّبا أو جيء بأفعل قبل مجرور بِبَا

---

(١) من سورة البقرة: الآية(٢٨).

(٢) من سورة الصافات: الآية(١٨٠).

(٣) شرح ابن عقيل: ٢/ ١٦٠.

وقد وضع النحاة شروطاً معينة لصوغ (أفعل) من المعنى الذي يُراد التعجّب منه، وعندهم أنّه لا يمكن التعجب على وفق إحدى هاتين الصيغتين على بناء (أفعل) ماضياً، أو أمراً إلا في اللفظ الذي تتوافر فيه.

شروط ثمانية هي أن يكون[1]:

١. ماضياً.
٢. ثلاثياً[2].
٣. متصرفاً في الأصل تصرّفاً كاملاً قبل أن يكون فعل تعجب[3].
٤. أن يكون معناه قابلاً للتفاضل والزيادة والتفاوت.
٥. أن يكون مبنيّاً للمعلوم لا للمجهول.
٦. أن يكون فعلاً تاماً أي غير ناسخ[4].
٧. أن يكون مثبتاً.
٨. ألاّ تكون الصفة منه على وزن (أفعل مؤنّثة فعلاء)[5].

ويعنينا من هذه الشروط الشرط الثاني فقد اختلف النحاة فيه اختلافاً بيناً وكانوا على أوجه كثيرة منها:

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم ص٤٦١.

(٢) أي أنّه لا ينقاس الفعل على (أفعلَ) إلا إذا كان ماضياً في اللفظ ثلاثياً قبل دخول همزة التعدية عليه، مصحّح العين إن كان معتلها، على وزن (فَعُل) أو مردود إليه؛ لأنّه موضوع للمبالغة في المدح، أو الذّم ممّا يزيد وينقص، ولهذا لا يتعجّب من الخِلَقَ الثابتة.
ينظر: ثمار الصناعة: ٣٠٤.

(٣) إنّما اشترطوا ذلك لأنّ (أفعلَ) في التعجب يصير جامداً، ولهذا لا يصاغ من الجامد من نحو ليس، وعسى، ونعم، وبئس، ونحو ذلك من الأفعال الجامدة تماماً، ولا من (كاد) لنقصانها.

(٤) فلا يجوز التعجب من الأفعال الناقصة نحو (كان) وأخوتها؛ فلا تقول: ما أكونَ زيداً قائماً. وأجازه الكوفيون.
ينظر: شرح ابن عقيل: ٣/ ١٥٤.

(٥) لم يجز أغلب النحاة التعجب من الألوان لأنّ حقها في الثلاثي المجرد أن تقع في باب (فَعِل يفعَل) بكسر الأول وفتح الثاني، فلم يمكن نقلهما إلى يفعُل بالضم، وهذا لأنّ أفعل التفضيل ومثله التعجب كان في الأصل بلفظ الكثرة.
وقد أجاز الكوفيون التعجّب من السواد والبياض وحدهما، ومنع ذلك البصريون.
ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: المسألة(١٦).

الوجه الأول:

وعليه المازني اتباعاً لسيبويه وجمهور البصريين، وقد ذهب أصحاب هذا الوجه إلى عدم صحة بناء (أفعل) في التعجب ومثله (التفضيل) من أيّ فعل زائدٍ على ثلاثة أحرف مطلقاً، سواء أكان مزيداً بحرف أم أكثر[1].

وعلى هذا الرأي لا ينقاس عند المازني الفعل على أفعل إلاّ إذا كان ماضياً في اللفظ، ثلاثياً قبل دخول همزة التعدية عليه مصحّح العين إن كان معتلها، على وزن (فَعُل)، أو مردود إليه لأنّه موضوع للمبالغة في المدح، أو الذم، ممّا يزيد وينقص، ولهذا لم يتعجّب من الخِلق الثابتة[2].

ولا يصاغ مما لا يمكن المفاضلة فيه[3].

والوجه الثاني:

وعليه الأخفش، ونُسب للمبرد، وهو جواز بناء (أفعل) في التفضيل[4]، والتعجب من كل فعل ثلاثي لحقته زوائد قلت أو كثرت مثل، افتعل، وانفعل، واستفعل، ونحوها، وذلك لأن أصلها ثلاثة أحرف فتحذف الزوائد وترد إلى أصلها ثم يُبنى منه (أفعل)، وقد حُكم على هذا المذهب بالفساد لأنه يُودي إلى الإخلال بالمعنى، ولعدم سماعه عن العرب.

والوجه الثالث:

ويأخذ أصحابه بالتفصيل، وعندهم أنَّ ما كانت همزته للنقل لا يجوز منه الصياغة على (أفعل)، وإلاّ تجوز مثل هذه الصياغة[5].

وعلى الرغم من أنَّ النّحاة قد وضعوا ضوابط وإجراءات محدّدة للفعل الذي يمكن صوغه مباشرة على (أفعل)؛ لكي يمكن التعجب منه، وهي كونه: فعلاً، ثلاثياً، متصرفاً،

---

(1) ينظر: المساعد ٢/ ١٦٤، والارتشاف: ٤/ ٢٠٧٨.

(2) ثمار الصناعة: ص ٣٠٤.

(3) النحو الوافي: عباس حسن، ص٣٤٩.

(4) ينظر: شرح المفصل ٦/ ٧٩٢، وشرح الكافية للرضي٣/ ٥١٦.

(5) ينظر: شرح الكافية للرضي: ٤/ ٢٣٠.

قابلاً للمفاضلة، تاماً، مثبتاً، لا يكون الوصف منه على (أفعل) مؤنثة (فعلاء)، مبنياً للمعلوم[1].

أرى أننا لو تتبعنا الشروط التي وضعها النّحاة لصوغ (أفعل) في التعجّب، أو التفضيل وجدنا كثرة الوجوه التي تخالفها ممّا نُعت عند بعض المتشبثين بتلك الشروط بالشذوذ، ومن هنا يمكن لنا القول إنَّ صوغ (أفعل) تعجباً، أو تفضيلاً يمكن أن يكون مقيساً مطرّداً في كلّ معنى قابل للتفاضل والتفاوت زيادة، أو نقصاناً[2].

الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه:

أجمع النحويون على أنه لا يجوز الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بغير الظرف والجار والمجرور[3]. أما الفصل بالظرف والجار والمجرور إذا كانا متعلقين بفعل التعجب نحو: ما أحسن في الدار زيداً، وما أقبح اليوم خالداً فهو في محل خلاف بين النحويين وهم على مذاهب:

المذهب الأول:

المنع مطلقاً، وعليه أكثر النّحاة، كالأخفش[4]، والمبرد[5]، وأكثر البصريين، وبعض المتأخرين[6]. وعلتهم في ذلك أن الشيء إذا لم يتصرف في نفسه لم يتصرف في معموله سواء أكان المعمول ظرفاً، أم مجروراً، أم غير ذلك[7].

---

(1) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢/ ١٦٦.

(2) التسهيل في شرح ابن عقيل: ٣/ ١٧٥ بتصرف.

(3) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٤٠، وشرح ابن الناظم ص٤٦٤.

(4) ينظر: شرح السيرافي ١/ ١٨٣، وشرح المفصل ٧/ ١٥٠.

(5) ينظر: المقتضب ٤/ ١٧٨، والبغداديات ص٢٥٦.

(6) ينظر: التذييل والتكميل ٣/ ١٨٥.

(7) ينظر: شرح اللمع للواسطي ص ١٨٢.

المذهب الثاني:

مذهب المازني[1]، والجرمي[2]، والفراء[3] من الكوفيين، والزجاج[4]، وبعض المتأخرين، وهؤلاء يجيزون الفصل بالظرف، أو الجار والمجرور إذا تعلّق بالفعل[5] من نحو:

- ما أحسنَ اليوم زيداً. وأحسنَ اليومَ بزيدٍ.
- وما أقبح عندَكَ سعيداً.
- وما أحسن بالرجل أن يصدقَ.
- وما أقبح به أن يكذبَ.
- وقول علي بن أبي طالب وقد مر بعمار بن ياسر رضي الله عنهما لما قتل: أعزز عليَّ أبا اليقظان أن أراك صريعاً مجندلاً. ففصل بين (أعزز) وأن أراك بـ علي وأبا يقضان[6]، وعلى ذلك قول أوس بن حجر[7]:

أقيمُ بدار الحزمِ مادام حزمُها ... وأحرِ- إذا حالتْ- بأنْ أتحوّلا

بالفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه بالظرف (إذا) هذا إذا لم يكن في المعمول ضمير يعود على المجرور، وإلاّ تعين الفصل، بمعنى أوضح أنه لو تعلّق الظرف، أو المجرور بفعل التعجب لم يجز الفصل اتفاقاً، فلا يقال: ما أحسنَ في المسجد معتكفاً، وأحسنْ عندك بجالسٍ؛ لئلا يلزم الفصل بين العامل ومعموله بمعمول معموله[8].

---

(1) ينظر: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٣/ ٩٢٦، والتذييل والتكميل ٣/ ١٨٥.

(2) ينظر: شرح السيرافي ١/ ١٨٣.

(3) ينظر: شرح الكافية للرضي ٤/ ٢٣٢.

(4) ينظر: الارتشاف: ٤/ ٢٠٧١.

(5) ينظر: نفسه: ٤/ ٢٠٧٢.

(6) ينظر: التهذيب الوسيط في النحو، لابن يعيش الصنعاني. ص٢١١، وينظر: شرح التصريح: ٢/ ٩٠.

(7) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٤٢.

(8) ينظر: أوضح المسالك: ٣/ ٢٦٣، والمساعد: ٢/ ١٥٧، وشرح الكافية: ٢/ ٣٠٧، والتذييل والتكميل: ٣/ ١٨٥.

المبحث الثاني

أسلوب الشرط

ذهب المازني في أسلوب الشرط إلى مجموعة من المسائل الخاصة بهذا الأسلوب وهي:

المسألة الأولى: في فعلي الشرط والجزاء بين الإعراب والبناء.

والمسألة الثانية: في عامل فعل الشرط، وجواب الشرط.

وسأحاول في هذا المبحث عرض هذه المسائل، وتوضيح موقف المازني من كلّ مسألة منها وعلى النحو الآتي:

المسألة الأولى: فعلا الشرط والجزاء بين الإعراب والبناء:

وقد سبق ذكر هذه المسألة ولكنني سأتناولها بتفصيل أكثر.

ذهب المازني كما تنسب إليه بعض المصادر أنَّ فعلي الشرط والجزاء مبنيان[1] واستدلّ المازني على بنائها بأنَّ الفعل لا يقع موقع الاسم في المحلين، أي فعل الشرط، أو جواب الشرط؛ ولذا لا يكونان معربين بناءً على أنّ سبب إعراب الفعل المضارع وقوعه موقع الاسم، ولذلك كان فعل الشرط، وجواب الشرط مبنيين.

وعن المازني أيضاً- رواية- أنَّ فعل الشرط معرب، وفعل الجزاء مبنيّ.

قال أبو حيان: "وهو مخالف لجميع النحويين"[2] الذين يرون أنّ فعل الشرط وفعل الجواب معربان، وليسا مبنيين.

وحجّة المازني فيما نسب إليه من كون فعلي الشرط والجواب مبنيين عدم وقوعهما موقع الاسم.

---

(1) ينظر: مجالس العلماء ص٦٧، وشرح الكافية: ٤/ ٩٧، والتذييل والتكميل ٥/ ١٥٣، وائتلاف النصرة ص١٢٨.

(2) ينظر: التذييل والتكميل٥/ ١٥٣، والأشباه والنظائر: ٣/ ٨١.

وحجته فيما نسب إليه من كون فعل الشرط معرباً، وجواب الشرط مبنياً، أنّ جواب الشرط لم يكن له عامل، فكان مبنياً لأنّه لا يصحّ عنده عمل ما تقدّم فيه[1].

وتبدو صورة المسالة غير واضحة، إذ لم يحدّد المازني نوع فِعلي الجملة الشرطية من حيث كونهما ماضيين، أو مضارعين، أو أنّ فعل الشرط ماضياً وجواب الشرط مضارعاً، أو العكس؛ لأنّ الأصل في فعل الشرط المستقبل "فالشرط لا يقع إلاّ على فعلٍ لم يقع[2]"، وكفى دليلاً على أنّه الأصل أنّ الماضي قد انقلب معناه حين تقول: إن زرعت اليوم حصدتَ غداً.

ومنه قول زهير:

وإنْ قَام مِنْهم قائمٌ قال قاعدٌ رشدْتَ فلا غُرمٌ عليكَ ولا خذل

وإذا كان الأول مضارعاً، والثاني ماضياً نحو: إن تزرع حصدتَ، اختلف الأمر ووجب جزم الأوّل الذي هو الشرط، وإبقاء الثاني على صيغة الماضي وموضعه الجزم إذ لا يتبين في الماضي الإعراب.

وقد يرد فعل الشرط ماضياً، والجواب مضارعاً، وفي هذه الحالة يجوز رفع الجواب أو جزمه[3].

ويطول بنا المقام لو تتبعت الأنماط المتعدّدة لكلّ من ركني الجملة الشرطية ممّا يشير إلى أنّ خلاف المازني مع النّحاة في إعراب فعلي الشرط، والجواب أو بنائهما لا يمكن النظر إليه إلاّ على وفق تحديد نوع هذين الفعلين، فإذا كانا ماضيين فلسنا بحاجة إلى النّص على إعرابهما. وبذلك يمكن الاستناد في هذا إلى ما نسب إلى المازني، أمّا إذا كانا مضارعين، فلا حجة للمازني في القول ببنائهما، لأنّ الأصل في المضارع

الإعراب، ولو كان الأمر مثلما زعم المازني في عدم إمكانية حلول المضارع في الجملة الشرطية محلّ الاسم لكان ينبغي ألاّ يكون المضارع معرباً بعد أن، وكي، وإذن،

---

(1) ينظر: همع الهوامع: ٤/ ٣٣٢-٣٣٣.

(2) المقتضب: ٢/ ٥.

(3) ينظر: التسهيل في شرح ابن عقيل: ٤/ ١٨٩.

وكـذلك بعـد أدوات الجـزم من نحو: (لم، ولّما، ولام الأمر، ولا الناهية)؛ لأنَّ الاسم لا يقع بعـد هـذه الأحـرف، وكـان ينبغـي أن يكـون الفعل بعدها مبنياً لا معرباً؛ لأنه لم يقع موقع الاسـم، فلمّـا انعقـد الاجمـاع في هـذه المواضـع علـى أنّـه معـرب، وأنّـه منـصوب بدخول النواصب، ومجزوم بدخول الجوازم[1]؛ دل ذلك على بطلان ما ذهب إليه المازني.

أمّا القول الثاني المنسوب للمازني في كون فعل الشرط معرباً، وفعل الجزاء مبنياً فأنا أعتقد لو كان الأمر معكوساً لأمكن للدارس أن يتقبل شيئاً منه، أمّا وقد قال المازني بإعراب فعـل الـشرط، فـذلك قـول اتفـق الـنّحاة علـيه ولا أدري مـا الذي دعا المازني للقول ببناء الجـواب، والجـواب في الجملـة الـشرطية يـشبه الجـواب في الجملة الطلبية، وجواب الطلب معرب مجزوم وليس مبنياً.

المسألة الثانية: عامل فعلي الشرط والجزاء:

وتـبعاً للمـسألة الأولى اختلف النّحاة في عامل كلّ من فعل الشرط وجواب الشرط على الأوجه الآتية[2]:

الوجه الأول:

وقـال بـه الكوفيون وعندهم أنَّ جواب الشرط مجزوم على الجوار، أمّا فعل الشرط فمجـزوم بـالأداة، وعلـى هـذا تكـون جملـة الـشرط مـشتملة على عاملين، الأول: لفظي، والثاني: معنوي.

الوجه الثاني:

وقال به أكثر البصريين، وهو أنَّ العامل عندهم هو أداة الشرط، فهي العامل في فعل الشرط، وجواب الشرط في آن واحد.

---

(1) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف (المسألة ٨٤).

(2) ينظر: المصدر نفسه والمسألة نفسها، وشرح التسهيل ٤/ ٧٩، والتذييل والتكميل: ٥/ ١٥٣، والارتشاف: ٤/ ١٨٧٩، وشرح الرضي: ٢/ ٢٣٦ وما بعدها، والهمع: ٤/ ٣٣٣.

والوجه الثالث:

لبعض البصريين ممّن قرّروا أنّ حرف الشرط يعمل في فعل الشرط، وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط، وهذا مذهب الأخفش[1].

والوجه الرابع:

قال به المازني. وقد نُسب إليه قولان: الأوّل: أنّ فعل الشرط وجواب الشرط مبنيان لا عامل فيهما. والثاني: أنّ فعل الشرط معرب وجواب الشرط مبنيّ كما مرّ[2].

ولكلٍّ فريق حججه وبراهينه في تأييد الوجه الذي قال به.

وإذا تأملنا الأمر بالنظر إلى جملة الأوجه الأربعة السابقة الفينا للنحاة اتفاقاً شبه تام على أنّ فعل الشرط معرب، بما في ذلك المازني في أحد قوليه. هذا من جهة.

ومن جهة أخرى يكاد النّحاة جميعهم يتفقون على أنّ عامل فعل الشرط هو الأداة، بما في ذلك المازني وإنْ لم يُنسب له قول في ذلك، غير أنّ المهم- عندي- أنّه اعترف بإعراب فعل الشرط، لا ببنائه، ولابدّ للمعرب المجزوم من عامل.

بقي أمامنا اختلافهم في عامل جواب الشرط على النّحو الذي ذكرناه، والراجح عندي الرأي الذي يقرّر أنّ أداة الشرط هي العاملة في فعل الشرط وجوابه في آن واحد بالاستناد إلى الآتي:

أولاً: أنّ جملة الشرط جملة كبرى واحدة، تفيد معنى واحداً لا يتأسّس إلا بوجود ركني هذه الجملة، فهي كالجملة الاسمية المنسوخة التي يعمل الناسخ في ركنيها الأساسيين.

ثانياً: أنّ القول بالجوار قول ضعيف، لأنّ سياق الجوار وتراكيبه قليلة، محمولة على الشذوذ الذي يُقتصر فيه على السماع لقلته، ولا يقاس عليه؛ لأنّه ليس كلّ ما حكى عنهم يُقاس عليه، ألا ترى أنّهم يحكون عن بعض العرب ممّن يجزمون

---

(1) ينظر: مجالس العلماء للزجاجي ص٦٨.

(2) ينظر: نفسه ص٦٨، والتذييل والتكميل ٥/ ١٥٣.

بـ(لن) وينصبون بـ(لم)، إلى غير ذلك من الشواذ التي لا يلتفت إليها، ولا ينقاس عليها. فكذلك ها هنا[1].

ثالثاً: أنّ القول بكون العامل في جواب الشرط هو فعل الشرط قول ضعيف لأنّه يؤدي إلى القول بأنّ الفعل يعمل في الفعل، والفعل في الحقيقة لا يعمل في الفعل.

رابعاً: أنّ أداة الشرط تقتضي فعل الشرط وجوابه معاً، كما تقتضي (إنْ) و(كأنْ) و(كان) معموليها في آن واحد، وليس من ضير في أعمال أداة الشرط بفعل الشرط وجوابه، أمّا القول إنّ الحروف الجازمة ضعيفة فلا تعمل في شيئين[2]، فإنه قول ضعيف بدوره، لأنّ ضعف الحرف المعين، أو العامل المعين، أو عدم ضعفه مسألة نسبية لا تسعفها الحقائق العلمية، فالعامل إمّا أنْ يعمل، أو لا.

بقي رأي المازني، وفيه بناء الاثنين، وقد بيّنا رأينا فيه فيما سبق.

---

(1) الإنصاف: ٢/ ٦١٥.(المسألة ٨٤).

(2) نفسه: ٢/ ٦٠٨.

المبحث الثالث

أسلوب النداء

أولاً: تابع المنادى:

في تابع المنادى نعتاً له كان أو عطفاً عليه مسألتان:

المسألة الأولى:

إذا كان المنادى (أيّ)، أو اسم الإشارة:

مذهب الخليل وسيبويه ومَن تابعهما وجوب رفع الاسم الوصف المفرد بعد أيّ وأيّة في النداء، لأنَّ الوصف والموصوف على مذهب سيبويه بمنزلة الكلمة الواحدة، قال: "وذلك قولك: يا أيُّها الرجلُ، ويا أيُّها الرجلان، ويا أيّتُها المرأتان، فأيّ ههنا في زعم الخليل- رحمه الله- كقولك: يا هذا، والرجل وصفٌ له كما يكون وصفاً لهذا، وإنَّما صار وصفه لا يكون فيه إلاّ الرفع لأنّك لا تستطيع أن تقول: يا أيُّ، ولا يا أيُّها وتسكت، لأنّه مبهم يلزمه التفسير، فصار هو والرجل بمنزلة اسم واحد، كأنّك قلت: يا رجل. واعلم أنَّ الأسماء المبهمة التي توصف بالأسماء التي فيها الألف واللام تُنزَّل بمنزلة أيّ، وهي هذا، وهؤلاء، وأولئك وما أشبهها، وتوصف بالأسماء، وذلك قولك: يا هذا الرجلُ، ويا هذان الرجلان، فصار المبهم وما بعده بمنزلة اسم واحد"[1] وزاد سيبويه الأمر وضوحاً بموازنته بين قولنا في نداء المبهم: يا أيّها الرجلُ، ونداء المعروف من نحو: يا زيدُ الطويلُ"[2]، ففي التركيب الثاني يمكن لنا الوقف، إلاّ إذا شعرنا أنَّ المنادى قد لا يُعرف وحينها نطلق النعت، أمّا في التركيب الأوّل فلا يمكن لنا الاكتفاء بالقول: يا أيُّها؛ ولهذا أجاز النّحاة في التركيب الثاني الرفع على اللفظ أو النصب على محلّ المنادى، كما سيمر معنا في هذا المبحث.

---

(1) الكتاب: ٢/ ١٨٨-١٨٩ هارون.

(2) نفسه: ٢/ ١٨٩.

أما أبو عثمان المازني فقد ذهب إلى جواز الرفع والنصب في الاسم الواقع بعد أيّ وأيّة في النداء في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ﴾[1] فعنده أنه لو قرأ أحدٌ قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ﴾ بالنصب، لجاز له ذلك، وحجّته في هذا أنّ النّاس صفة منادى مفرد، يجوز فيه الرفع والنصب قياساً على قولهم: يا زيد الظريفُ، والظريفَ، على الموضع المبهم[2].

وكان الأخفش يرى أنّ (النّاس) صلة (أيّ) بوصفها- أعني أي- موصولة، والمرفوع خبر لمبتدأ محذوف، والجملة صلة (أي)، والهاء للتنبيه[3]، إلاّ أنها لا تفارق (أيّا)، لأنها عوض من الإضافة[4].

وقد ردّ المازني قول الأخفش بكون (أيّ) موصولة، والمرفوع خبر لمبتدأ محذوف والجملة صلة (أيّ)، بزعمه أنّ (أيّا) لو كانت موصولة لوصلت بالظرف، والجار والمجرور، والجملة الفعلية[5].

والظاهر أنّ جواز النصب على النعت بعيد لاسيما أنّ (الناس) في الآية الكريمة كلمة جامدة، وهي لهذا أقرب إلى البدلية منها إلى الوصفية، ولذا وجب رفعها، زيادة على ما قرّره سيبويه استناداً إلى رأي أستاذه الخليل من أنّ (أيّ) وما بعدها كالكلمة الواحدة، والكلمة الواحدة حكمها في النداء الرفع إذا كان مكوّنها الأوّل أيّ أو أيّة، أو اسم إشارة منادى.

ولهذا قرّر الزجاج أنّ القول بالنصب لم يرد عند أحد من البصريين سوى المازني[6]، ولم يجزه أحد من النحويين قبله، ولا تابعه أحد بعده[7]، وقد انفرد المازني بهذا الرأي،

---

(1) من سورة البقرة: الآية(٢١).

(2) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١/ ٩٨، ٢٢٩، ٣٤٠، وشرح المفصل ٢/ ٤، ٧ التسهيل ص ١٨١.

(3) ينظر: الأشباه والنظائر: ٥/ ١٨، وهمع الهوامع: ٣/ ٥٢.

(4) ينظر: إعراب القرآن: للنحاس ١/ ١٩٧.

(5) ينظر: همع الهوامع: ٣/ ٥٢.

(6) ينظر: الأشباه والنظائر ٥/ ١٨.

(7) معاني القرآن وإعرابه ٣/ ٤٠٩.

وقال: أبو إسحاق الزجاج[1]: "وأجاز المازني أن تكون صفة (أي) نصباً فأجاز يا أيها الرجلَ أقبل، وهذه الإجازة غير معروفة في كلام العرب ... فهذا مطروح مرذول لمخالفته كلام العرب والقرآن وسائر الأخبار" وكل هذا يُضعف رأي المازني.

والمسألة الثانية:

إذا كان المنادى ليس كذلك، وفي هذه الحال ينظر إلى تركيب النداء من زاويتين:

الأولى: من حيث كون التابع بـ(أل) والمنادى معرفة مفرد مبني من نحو: يا زيدُ الظريف، ويا زيدُ والحارث، وفي هذا يجوز النعت والعطف عليه اتباعاً، وحملاً على الموضع، أعني، الرفع والنّصب بإجماع النحويين[2].

نقول: يا زيدُ الظريفُ، والظريفَ، ويا زيدُ والحارثُ، والحارثَ.

وعليه قول جرير مادحاً الخليفة عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه[3]:

فما كعبُ بن مامة وابنُ سعدى ... بأجودَ مِنكَ يا عمرُ الجوادا

بمجيء النعت(جواداً) منصوباً على الموضع.

وقول الآخر[4]:

ألا يا زيدُ والضحاكُ سيرا ... فقد جاوزتما خَمَرَ الطريق

برفع (الضحاك) على رواية، وبنصبها على رواية أخرى.

---

(1) نفسه ١/ ٢٢٩.

(2) الخليل وسيبويه والمازني يجيزون الرفع والنصب، ويختارون الرفع، أما أبو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر، ويونس بن حبيب، وأبو عمر الجرمي يجيزون الوجهين أيضاً، ولكنهم يختارون النصب. ينظر: الكتاب ٢/ ١٨٧، والمقتضب ٤/ ٢١٢، والإيضاح ص١٨١، والارتشاف ٤/ ٢٢٠٠.

(3) ينظر: المقتضب: ٤/ ٢٠٨، والأصول: ١/ ٤٤٩، والخزانة: ٤/ ١١٠.
وكعب بن مامة من مشاهير العرب كرماً، ومثله ابن سعدى الطائي.

(4) ينظر: المقتضب: ٤/ ٢١٢، وشرح اللمع لابن الدهان: ص٢٧٧.

هذا رأي الخليل و سيبويه والمازني ومَن تابعهم[1].

ويرجّح جماعة العطف[2].

والثانية: إذا كان التابع نكرة، أي من غير (أل) من نحو:

يا زيدُ رجلاً صالحًا.

وحينئذ يرجع هذا التابع إلى أصله، أي: يعامل معاملته لو كان هو المنادى. والبناء على الضم عند الخليل وسيبويه وجمهور البصريين ولا يجوز النصب[3].

وحجتهم أن المعطوف على الشيء يحل محله لأنه شريكه في العامل.

أمّا المازني وتابعه أكثر الكوفيين فذهبوا إلى النصب، وكذلك الأمر عندهم إذا كان التابع ليس بأل، ولكنّه معرفة من نحو: يا زيدُ وعمرا[4].

وحجتهم في ذلك القياس على نحو: يا زيدُ والحارثَ فإنه يجوز بالإجماع- كما مر- يا زيدُ والحارثُ ويا زيدُ والحارثَ.

ثانياً: تنوين المنادى:

الاسم المنادى كما هو معروف على خمس صور: علم مفرد، ونكرة مقصودة، ومضاف، وشبيه بالمضاف، ونكرة غير مقصودة.

وقد اختلف النّحاة فيما اختلفوا فيه في أسلوب النداء حول تنوين المنادى إذا كان علماً مفرداً، أو نكرة مقصودة، إذا أُضطر إلى تنوينه في الشعر لإقامة الوزن.

وقد أجمعوا على جواز تنوين المنادى المبني في الضرورة الشعرية واختلفوا في هذا التنوين، هل يجوز بقاء ضمّه، أو نصبه على أوجه هي:

---

(1) ينظر: التبصرة: ١/ ٣٥٤، وشرح اللمع لابن الدهان: ص(٢٨٠-٢٨١).

(2) ينظر: الارتشاف: ٤/ ٢٢٠٠-٢٢٠٢.

(3) ينظر: الكتاب ٢/ ١٨٦، والمقتضب ٤/ ٢١١، والإيضاح ص١٨٩.

(4) ينظر: المقتضب: ٤/ ٢١٢، وشرح اللمع لابن برهان: ٢٨٠-٢٨١، وهمع الهوامع: ٥/ ٢٨٣-٢٨٤، والارتشاف ٤/ ٢٢٠٠، والتذييل والتكميل ٣/ ٤٠٢.

الوجه الأوّل: يمثله الخليل وسيبويه والمازني ومن تابعهم ممّن جوّزوا إبقاء المنادى على حاله وينوّنونه بالضمة، سواء كان علماً مفرداً، أو نكرة مقصودة، واستدلوا بقول الأحوص[1]:

سلامُ اللهِ يا مطرٌ عليها وليس عليكَ يا مطرُ السلام

بتنوين (مطرٌ) المنادى المعرفة العلم المعرفة مع بقائه مبنياً على الضم للضرورة الشعرية، أمّا (مطر) الثاني فجاء على الأصل من غير تنوين. قال سيبويه: "فإنما لحقه التنوين كما لحق مالا ينصرف، لأنه بمنزلة اسم لا ينصرف، وليس مثلَ النكرة؛ لأنَّ التنوين لازم للنكرة على كل حال، والنصبَ. وهذا بمنزلة مرفوع لا ينصرف يلحقه التنوين اضطراراً؛ لأنّك أردت في حال التنوين في مطرٍ ما أردت حين كان غير منوّن، ولو نصبته في حال التنوين لنصبته في غير حال التنوين، ولكنّه اسم اطّرد الرفع فيه وفي أمثاله في النداء، فصار كأنّه يُرفع مما يرفع من الأفعال والابتداء، فلمّا لحقه التنوين اضطراراً لم يغيّر رفعه كما يغيّر رفع مالا ينصرف إذا كان في موضع رفع؛ لأنّ مطراً وأشباهه في النداء بمنزلة ما هو في موضع رفع، فكما لا ينصب ما هو في موضع رفع كذلك لا ينتصب هنا"[2].

ونسب سيبويه إلى عيسى بن عمر[3]، القول بالنصب (يا مطراً)، "يشبّهه بقوله: يا رجلاً، يجعله إذا نوّن وطال كالنكرة، ولم نسمع عربياً يقوله، وله وجه من القياس إذا نوّن وطال كالنكرة، ويا عشرين رجلاً، كقولك: يا ضارباً رجلاً"[4].

الوجه الثاني: وهو رأي المبرد القائل بنصبه كما ذهب إليه عيسى بن عمر[5].

---

(1) ينظر: الكتاب: ٢/ ٢٠٢ "هارونّ"، والمقتضب: ٤/ ٢١٤، والتبصرة: ١/ ٣٥٥، والخزانة: ١/ ٩٤. و(مطر) اسم للرجل الذي تزوّج المرأة التي كان يحبّها الأحوص.

(2) الكتاب: ٢/ ٢٠٢-٢٠٣.

(3) الكتاب: ٢/ ٢٠٣.

(4) المرجع السابق.

(5) المقتضب: ٤/ ٢١٤.

والوجه الثالث: قول بعض النحاة ممّن يرون وجوب بقائه على ضمّه من غير تنوين[1].

ورأى ابن مالك أنّ بقاء الضّمة أرجح في العلم، والنّصب راجح في النكرة المقصودة[2] وهو ما نميل إليه.

ثالثاً: نداء النكرة:

أثبت سيبويه وجمهور البصريين[3] نداء النكرة غير المقصودة، ومن أمثلته قول الأعمى: يا رجلاً خذ بيدي وقول الواعظ: يا غافلاً والموت يطلبه، واستشهد سيبويه بقول عبد يغوث:

فيا راكباً إمّا عَرَضْتَ فَبَلِّغَنْ ... نداماىَ مِنْ نَجْرانَ أنْ لا تلاقيا

قال سيبويه: إذا أردت النكرة فوصفت أولم تصف فهذه منصوبة، لأن التنوين لحقها فطالت، فجُعلت بمنزلة المضاف لما طال نُصب ورد إلى الأصل ...[4].

أما أبو عثمان المازني فقد أنكر وجود النكرة غير المقصودة، وحجته في ذلك أنه لا يتصور نداء إلا مع قصد وإقبال، أما نداء غير المعين فلا يمكن بحال[5]، وذهب إلى أن التنوين في البيت السابق وما شابهه ضرورة[6].

وذهب الكوفيون إلى أنه لا يجوز نداء النكرة غير المقصودة[7] إلا بشرط أن تكون موصوفة نحو: يا رجلاً كريماً، أو خلفاً من موصوف، وذلك أن تكون صفة في الأصل حُذف موصوفها نحو: يا ذاهباً الأصل: يا رجلاً ذاهباً، وإلا فلا.

---

(1) ينظر: الارتشاف: ٤/ ٢١٩٠-٢١٩١.

(2) ينظر: نفسه: ٤/ ٢١٩١.

(3) ينظر: الكتاب ٢/ ١٨٢، ١٩٩، والمقتضب ٤/ ٢٠٦، والارتشاف ٤/ ٢١٨٣، والمساعد ٢/ ٤٩٠.

(4) الكتاب ٢/ ١٩٩-٢٠٠.

(5) ينظر: الارتشاف ٤/ ٢١٨٣، وأوضح المسالك ٣/ ٤٩.

(6) ينظر: المساعد ٢/ ٤٩٠.

(7) ينظر: شرح الكافية للرضي ١/ ٣٢٤، والارتشاف ٤/ ٢١٨٣.

والظاهر عندي، رأي المازني لتقريره الحقيقة، وانسجامه مع منطق اللغة، إذ كيف يمكن نداء النكرة غير المقصودة، والنداء في الأصل توجّه إلى شيء معين، ومقصود، أو موضح، أو مخصص بوصف أو نحوه.

ومثلما ذهب البصريون إلى منع تأكيد النكرة بغير لفظها تأكيداً معنوياً البتة[1]، كان عليهم ألاّ يجيزوا نداء النكرة غير المقصودة.

رابعاً: المنادى المضاف إلى ياء المتكلم:

من صور المنادى أن يكون مضافاً إلى ياء المتكلّم، ومن المعروف على ما يرى سيبويه[2] أنَّ ياء الإضافة لا تثبت مع النداء، كما لم يثبت التنوين في المفرد، لأنَّ ياء الإضافة في الاسم بمنزلة التنوين لأنّها بدل من التنوين؛ ولأنّه لا يكون كلاماً حتى يكون في الاسم، كما أنَّ التنوين إذا لم يكن فيه لا يكون كلاماً، فحُذف وتُرك آخِر الاسم جرّاً ليفصل بين الإضافة وغيرها، وصار حذفها هنا لكثرة النداء في كلامهم، حيث استغنوا بالكسرة عن الياء. ولم يكونوا ليثبتوا حذفها إلاّ في النداء، ولم يكن لبسٌ في كلامهم لحذفها، وكانت الياء حقيقة بذلك لما ذكرتُ لك. إذ حذفوا ما هو أقلُّ اعتلالاً في النداء، وذلك قولك: يا قومِ لا بأسَ عليكم، وقال الله جلَّ ثناؤه: ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾[3].

فنلاحظ أن سيبويه يحذف الياء والاجتزاء عنها بالكسرة وتقلب الياء ألفاً نحو: يا غلاما أقبل وقد خص ذلك في المنادي فقط، وحجته في ذلك كثرة استعمال النداء في كلام العرب فخُفف بإبدال الياء ألفاً قال: "وقد يُبدلون مكان الياء الألف لأنها أخف ... وذلك قولك يا ربَّا تجاوز عنا، ويا غلاما لا تفعل .... واختص النداء بذلك لكثرته في كلامهم"[4].

أما أبو عثمان المازني[5] فقد أجاز إبدال ياء المتكلم ألفاً في النداء وفي غيره فيجوز عنده أن تقول: قام غلاما، ورأيت غلاما، ومررت بغلاما تريد غلامي، وحجته في ذلك أن

---

(1) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: المسألة (٦٣).

(2) الكتاب: ٢/ ٢٠٩-٢١١ "هارون".

(3) من سورة الزمر: الآية(١٦).

(4) الكتاب :٢/ ٢١٠-٢١١.

(5) ينظر: الأصول١/ ٣٤١، والارتشاف ٤/ ١٨٥١.

الألف أخف من الياء وأنه لا فرق بين النداء وغيره في هذا الأمر، وقد وافقه في ذلك ابن عصفور في شرح الجمل[1]، وأجازه ابن مالك أيضاً[2]- وهو الصواب عندي- ويؤيده قول العرب: بأبا وأما يريدون: بأبي وأمي[3]، ومنه قول الشاعر:

أطوّف ما أطوف ثم آوي إلى أمّا ويروينِي النّقيعُ

يريد أمي فقلبت ياء المتكلم ألفاً في غير النداء.

وللياء المضافة كقولنا:(يا أبتَ) بفتح التاء مذاهب نحوية منها الآتي:

المذهب الأول:

مذهب سيبويه ومن وافقه حيث يرون أن هذه التاء التي هي بدل من الياء بالهاء التي هي علامة التأنيث يقول سيبويه: وسألت الخليل رحمه الله عن قولهم: يا أبَه، ويا أبتِ لا تفعل، ويا أبتاه، ويا أمتاه، فزعم الخليل- رحمه الله- أنَّ هذه الهاء مثل الهاء في عمّة وخالة[4].

فـ(أبتِ) نداء مضاف إلى ياء المتكلّم في آخره وقد صارت في اتصال الكلام بالتاء، لأنّها مشبهة بهاء التأنيث عوض عن ياء الإضافة، وإذا وقفنا قلنا: يا أبه، ويا أمه، كما نقول: يا عمه، وهذا مذهب سيبويه وأكثر البصريين[5].

المذهب الثاني:

مذهب الأخفش[6] وأبي عثمان المازني[7]، أن الأصل: يا أبتي، ثم أبدل من كسرة التاء فتحة، ومن الياء ألفاً فصارت: يا أبتا ثم حذفت الألف تخفيفاً، وبقيت الفتحة دلالة على المحذوف، واستدل أبو عثمان المازني على قوله بأن الشاعر قد أظهر الألف في قوله:

---

(1) ٢/ ٩٩.

(2) ينظر: شرح التسهيل ٣/ ٢٨٢، وشرح الكافية الشافية ١/ ٤٤٩.

(3) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/ ١٧٦.

(4) الكتاب: ٢/ ٢٠٩-٢١١ بتصرف.

(5) ينظر: الأصول ١/ ٣٧٢، البغداديات ص ٥٠٦، ٥٠٨، والحجة في القراءات السبع ص ١٠٩.

(6) ينظر: معاني القرآن ١/ ٢٤١.

(7) ينظر: الأصول ١/ ٣٧٢، والبغداديات ص٥٠٥، والخصائص ٢/ ٢٩٣.

يـا أبتـا علك أو عـساكا[1].

وذكر أن الألف يجوز حذفها، لأن الفتحة قبلها وتدل عليها وتغني عنها[2].

وقـد نسب ابـن جني في بـاب (زيـادة الحرف عوضاً من آخر المحذوف) إلى المازني القـول إنّ المحـذوف في نحـو قـوله تعالى: ﴿يَٰٓأَبَتِ لَا تَعۡبُدِ ٱلشَّيۡطَٰنَ﴾[3]، هو الألف، وليست الياء، أي أنه أراد: يا أبتاه ثم حذف الألف، وعليه قول لبيد بن ربيعة:

وقبـــيلٌ مـــن لكيـــز شـــاهدٌ رهـطُ مرجومٍ ورهطُ ابن المعلّ

أراد المعلّـى بحـذف الألـف[4]، وقـد عـدّه أبـو علـي الفارسي للضرورة ولا يقاس عليه[5].

المذهب الثالث:

أن أصـل (يـا أبـتَ) يا أبتاه فالألف والهاء للندبة ثم حذفتا واجتزئ عنهما بالفتحة وهو مذهب أبي عبيدة[6].

والرأي عندي مذهب الخليل وسيبويه، فالأصل هو: يا أبتي. بالإضافة إلى ياء المتكلّم قـبل إمكانـية قلـبَها ألفاً، ونحن عند تتبع اللفظ إنّما نراعي أصله، والأصل في المنادى إلى ياء المتكلّم هو (يا أبَتي)، وليس: يا أبتا، وإن كان الثاني مستعملاً.

---

(1) الكتاب ٢/ ٣٧٤.

(2) ينظر: شرح التصريف للثمانيني ص ٤٠٧.

(3) من سورة مريم: الآية (٤٤).

(4) ينظر: الخصائص: ٢/ ٧٩، ورصف المباني: ص٣٦.

(5) البغداديات ص٥٠٧.

(6) ينظر: إعراب القرآن للنحاس ٢/ ٣١١، والبحر المحيط ٥/ ٢٨٠.

خامساً: الحذف في أسلوب النداء:

لم يجوّز سيبويه حذف حرف النداء في المبهمات والنكرات فلا يحسن عندَه أنْ تقول: هٰذا، ولا (رجلُ) وأنت تريد: يا هذا، ويا رجل، ولا يجوز ذلك في المبهم؛ لأنّ الحرف الذي ينبّه به لزم المبهم كأنّه صار بدلاً من أيّ حين حذفته، فلم تقل يا أيّها الرجل، ولا يا أيهذا، ولكنك تقول إن شئت: من لا يزال محسناً افعل كذا وكذا؛ لأنه لا يكون وصفاً لأيّ[1].

وقد منع المازني حذف حرف النداء قبل اسم الإشارة، والسبب في ذلك عنده أنّ الأصل في اسم الإشارة أنْ تشير به إلى واحد حاضر، فلما دعوته نزعت منه الإشارة التي كانت فيه، وألزمته النداء، فصارت (يا) عوضاً عن نزع الإشارة، ومن أجل ذلك لا يقال: هذا أقبل باسقاط حرف النداء[2]، وقد نقل عن المازني قوله في علّة عدم جواز حذف حرف النداء من قبل اسم الإشارة "أنّ اسم الإشارة ينكّر ثم يجبر بحرف النداء الفائت من الإشارة، ومن ثم لا يقال: هذا أقبل؛ أي: يا هذا[3].

وكان سيبويه يُجيز حذف حرف النداء من قبل المنادى النكرة المرخّم، وفي ضرورة الشعر مستدلاً بقول العجاج[4]:

جَارِيَ لا تستنكري عذيري سيرِي وإشفاقي على بعيرِي

بحذف حرف النداء ضرورة من (جاري)، وهو اسم منكور قبل النداء لا يتعرّف إلاّ بحرف النداء، وإنّما يطرد الحذف في المعارف.

والمازني[5]- وتابعه المبرد[6]- يعترض على سيبويه في جعله (جارية) نكرة، وهو يشير إلى جارية بعينها، وقد صارت معرفة بالإشارة، والمازني لا يجيز حذف حرف النداء قبل النكرة، ولا يجيز ترخيمها.

---

(1) الكتاب: ٢/ ٢٣٠ "هارون".

(2) ينظر: الأشباه والنظائر: ١/ ٣٢٢، ٤/ ١٦٢.

(3) شرح الكافية للرضي: ١/ ٤٤٦.

(4) ينظر: الكتاب: ٢/ ٢٣٠، والأصول: ١/ ٣٦١، والانتصار: ١٥١، والخزانة: ٢/ ١١٩.
والعذير: الحال الذي يحاول المرء أن يعذر عليها ولا يلام.

(5) ينظر: الانتصار ص١٥١.

(6) ينظر: الانتصار ص١٥١، وشرح السيرافي ٣/ ٦٠.

والـذي يـبدو أن سيبويه لم يرَ أنّ جارية في البيت نكرة، ولكنّه أراد أنّه اسم شائع في الجـنس قبل النداء من أسماء الأجناس، ما لم يقصد قصده، يقول: "وقد يجوز حذف (يا) من النكرة في الشعر، وقال العجاج: جاري لا تستنكري عذيري ...

يريد: يا جارية، وقال في مثل: (افتد مخنوق) و(أصبح ليل) و(اطرقْ كرا) وليس هذا بكـثير، ولا بقـوي[1] وأرى أنـنا لو أخذنا برأي الكوفيين الذي يقضي بجواز ترخيم المضاف بحـذف آخـر المـضاف إلـيه[2]، لـسلمنا بـأن (جارية) هنا معرفة، وإنما سماها سيبويه نكرات بالنظر إلى أصلها قبل النداء؛ فهي معارف والدليل على ذلك الترخيم، ولو كانت نكرة لزمها في الـنداء التـنوين والنصب فلم يجز ترخيمها، وهذا ما يريده المازني والمبرد وبهذا لا خلاف بينهما وبين سيبويه.

---

(1) الكتاب ٢/ ٢٣٠-٢٣١.

(2) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف المسألة(٤٨).

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفصل الخامس

الأصول النحوية، والشواهد والتعليلات عند المازني

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المبحث الأوّل

الأصول النحوية

يعد أبو عثمان المازني- رحمه الله- من النحاة المتقدمين في علم النحو مقتفياً أثر الخليل بن أحمد، وسيبويه؛ لذا نجده قد اهتم بأصول النحو من سماع وقياس وإجماع وسأتناول في بحثي بعض القضايا التي توقف عندها أبو عثمان وتمثل موضوعات ذات صلة بأصول النحو وأسسه، وأعرض نماذج للمازني من كتابه التصريف للاستشهاد فقط.

أولاً: السماع:

يقدّم المازني السّماع على القياس شأنه في ذلك شأن من سبقه من العلماء إذ إنّ الشيء إذا اطّرد في الاستعمال وشذ عن القياس فلابد من اتباع السماع الوارد به فيه نفسه، لكنه لا يُتخذ أصلاً يقاس عليه غيره[1].

وعرفه ابن الأنباري بقوله: "النقل هو الكلام العربي الفصيح، المنقول النقل الصحيح، الخارج عن حد القلة إلى حد الكثرة"[2] ونلاحظ أنه سماه النقل بينما سماه السيوطي السماع وعرفه بأنه "ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته فشمل كلام الله تعالى وهو القرآن، وكلام نبيه- ﷺ- وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين، نظماً ونثراً عن مسلم أو كافر، فهذه ثلاثة أنواع لا بد في كل منها الثبوت"[3].

ومن هنا يتضح لنا أن السماع ثلاثة أشياء:- القرآن الكريم وقراءاته، والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب شعراً ونثراً.

وقد استشهد المازني بمصدرين هما: القرآن الكريم وقراءاته، و كلام العرب شعراً ونثراً، أما الحديث الشريف فلم أجده يستشهد به فيما وقفت عليه من قضايا.

---

(1) ينظر: الخصائص: ابن جني: ١/ ١٤٠.

(2) الاقتراح ص٦٧.

(3) لمع الأدلة ص ٢٨.

القرآن الكريم وقراءاته:

اعتمد المازني- رحمه الله- على القرآن الكريم وقراءاته في تقعيد القواعد ولا غرابة في ذلك فهو من المهتمين بالقرآن وعلومه، وقد خصَّ القرآن الكريم بمؤلفات ضخمة ولكنها للأسف لم تصل إلينا.

يقول الزركشي: "فالقرآن هو الوحي المنزل على محمد- ﷺ- للبيان والإعجاز، والقراءات هي: اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف، أو كيفيتها من: تخفيف وتثقيل وغيرهما"[1]. وقد أثر عن المازني ترديد ما قاله السلف من قبله من أن القراءة سنة متبعة لا تجوز مخالفتها، وهذا يدل على اهتمام المازني بالقراءات القرآنية. جاء في أخبار الزجاجي[2] عن المازني أن الأصمعي سأله "ما تقول في قول الله عز وجل: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾[3] قال: فقلت:... الرفع فيه أقوى من النصب في العربية لاشتغال الفعل بالمضمر ... ولكن أبت عامة القراء إلا النصب فنحن نقرؤه اتباعاً لأن القراءة سنة..." واستشهد أبو عثمان في كتابه التصريف بعدد من القراءات القرآنية[4]. ويدل على عناية أبي عثمان المازني بالقراءات تلك القصة التي أوردها القاسم بن محمد في كتابه (دقائق التصريف)[5]، قال: "ومما نُصِبَ بمشتق من الفعل قراءة سعيد بن جبير رحمه الله: ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾[6] بنصب (المسجد)و(الحرام) معاً"[7].

---

(1) البرهان في علوم القرآن ١/ ٣١٨.

(2) ص ٩٠.

(3) سورة القمر الآية (٤٩).

(4) ينظر التصريف مع المنصف ١/ ٢٩٥، ٣٠٧، ٢/ ٣٢٧.

(5) ص١١٣.

(6) سورة التوبة من الآية ١٩.

(7) ينظر: البحر المحيط ٥/ ٢٢، الدر المصون ٣/ ٤٥٤، وقراءة الجمهور بالجر على الإضافة.

وحكى لي الثقة عن أبي بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنبا ري رحمه الله أنه لما بلغ أبا حاتم السجستاني هذه القراءة قال: هذا لحن مُصَرَّح، فاتصل الخبر بأبي عثمان المازني فقال:

ليس مَنْ مات فاستراح بِمَيْت إنما الْمَيْتُ مَيتُ الأحياء

كأبي حاتم في النحو، ثم قال: حرف قرأ به سعيد بن جبير، وله مذهب في النحو يعترض فيه فيقول هو لحن، ثم أنشد المازني قول أبي الأسود:

فألفيته غيرَ مستعتبٍ ولا ذاكرَ اللهَ إلا قليلا

أراد: ولا ذاكراً الله، فأسقط التنوين.

وأشد مما مضى كله أن المازني ربما استعمل قياسه النحوي فأجاز قراءة من القراءات دون النظر إلى السماع والنقل، ويتضح ذلك قوله في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ﴾[1]: "ولو قرأ واحد (يا أيها الناسَ) بالنصب جاز"[2] وذلك لأنه يجيز نصب تابع (أي) المنادى، كما مر في أسلوب النداء، وهذا المنهج من المازني غير صحيح، لأن المعول عليه في تصحيح القراءة هو النقل وليس القياس، يقول أبو عمر الداني: "وأئمة القراء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة، والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر، والأصح في النقل"[3]، وهذا مخالف لقوله أن القراءة سنة متبعة.

حكى المبرد عن أبي عثمان عن أبي زيد أنه سمع أحد القراء يقرأ: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ﴾[4] بهمز (جأن).

---

(1) سورة البقرة من الآية (٢١).

(2) شرح اللمع للباقولي ٢/ ٦٢٣.

(3) النشر في القراءات العشر ١/ ١٠-١١.

(4) سورة الرحمن الآية ٣٩.

قال أبو زيد: "فظننته قد لحن إلى أن سمعت العرب تقول: شأبّه، ودأبّة" قال المبرد: "فقلت لأبي عثمان أتقيس هذا؟ قال: لا ولا أقبله"[1].

ومما يدل على أنه رحمه الله لم يلتزم ما نص عليه أن القراءة سنة وأنه يجب اتباعها. ما قال عن القراء في خاتمة كتابه التصريف: "وأكثر من يسأل عن الإدغام والإمالة القراء للقرآن، فيصعب عليهم، لأنهم لم يُعْمِلُوا أنفسهم فيما هو دونه من العربية، فربما سأل الرجل منهم عن المسألة قد سأل عنها بعض العلماء فكتب لفظه، فإن أجابه غير ذلك العالم بمعناه وخالف لفظه كان عنده مخطئاً، فلا يُلْتفتُ إلى قوله: أخطأت، فإنما يحمله على ذلك جهله بالمعاني، وتعلّقُه بالألفاظ"[2].

ولذلك رأيناه يحتج بالقراءة إذا وافقت القواعد، وتطابقت مع أحكامه أما إذا خالفتها فإنه يردها ويتهم صاحبها بالضعف والشذوذ، فقد رد قراءة نافع المدني وهي من القراءات السبعية المتواترة في قوله (معائش) بالهمزة، ورماها بالخطأ، واتهم نافعاً بالجهل، فقال: "فأما قراءة من قرأ من أهل المدينة (معائش) بالهمز فهي خطأ، فلا يلتفت إليها، وإنما أخذت عن نافع بن أبي نعيم، ولم يكن يدري ما العربية، وله أحرف يقرؤها لحناً نحواً من هذا"[3].

وقد تهجم- رحمه الله- على القراء ووصفهم بأوصاف بشعة فقال: "أهل القرآن فيهم تخليط وضعف"[4]، وهذا لا يقبل من أبي عثمان- رحمه الله وعفا عنه-.

كلام العرب شعراً ونثراً:

وأعني به شعرهم ونثرهم الذي قالوه قبل بعثة النبي- ﷺ- وفي أثنائها وبعدها، إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين وشيوع اللحن[5]. وكلام العرب- شعراً ونثراً- هو المصدر

---

(1) المنصف ١/ ٢١٨.

(2) التصريف مع المنصف ٢/ ٣٤٠.

(3) التصريف مع المنصف ١/ ٣٠٧.

(4) ينظر: معجم الأدباء ٧/ ١٢٣.

(5) ينظر: الاقتراح ص ٦٧.

الثاني من مصادر النحو والصرف، بعد القرآن الكريم في ضبط القواعد وبناء الأحكام، وقد تقيد أبو عثمان المازني بما اتفق عليه البصريون من حدود وشروط فيمن يُستشهد بشعره ونثره زماناً ومكاناً، فالزمان احتجوا بأقوال العرب وأشعارهم حتى منتصف القرن الثاني الهجري[1]، وأما المكان فقد اقتصر العلماء في تدوين اللغة على قبائل معروفة ابتعدت عن التأثر بالأعاجم[2].

وقد اعتنى المازني بكلام العرب عناية كبيرة، وجعله من أهم مصادر الاستشهاد عنده. أقول ومع ذلك "فلم يسمع من العرب مباشرة، وذلك لأنه لم يخالط الأعراب فيأخذ عنهم، ولم يكن موسراً فيستطيع ترك البصرة"[3].

ولذا كان المازني يروي عن طريق شيوخه، من أمثال الأصمعي[4]، وأبي زيد الأنصاري[5]، وأبي عبيدة[6]، والأخفش[7]، وغيرهم.

وهناك نصوص قليلة تدل على أنه سمع من العرب مباشرة مثل قوله:

"ولولا أن سمعناه من الثقة يرويه لما أجزناه"[8]. وقال: "ولولا أن حكي عن العرب الموثوق بعربيتهم لرددناه لفساده"[9]. وقال في قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه:

أنا الذي سمتني أمي حيدرة

"لو لم أسمعه لم أجوزه"[10]. وقوله: "ولم أسمع من كلام العرب شيئاً من الثلاثة بُلِغ به الخمسة موضع اللام"[11]، وقوله: "... ولا تكاد تسمع حذفه من العرب"[12] وقوله: "فأما

---

(1) ينظر: المرجع السابق ص٦٧.

(2) ينظر تفاصيل ذلك في: المزهر ١/ ٢١١- ٢١٢، والاقتراح ص ٩٠.

(3) أبو عثمان المازني ومذاهبه في النحو والصرف ص٢٤٧.

(4) ينظر بعض روايات المازني لكلام العرب عن طريق الأصمعي في: التصريف مع المنصف١/ ٢٥٢، ٢٥٦، ٢٥٧.

(5) ينظر بعض روايات المازني لكلام العرب عن طريق أبي زيد في: التصريف مع المنصف ١/ ١٢٩، ٢٠٣، ٢٨٦.

(6) ينظر: التصريف مع المنصف١/ ١٤٧، ٢/ ١٣٣.

(7) ينظر: التصريف مع المنصف٢/ ١٦٨.

(8) ينظر: التصريف مع المنصف٢/ ١٥٥، سر صناعة الإعراب ١/ ٣٥٩.

(9) ينظر: الأصول ٢/ ٣١٢.

(10) ينظر: شرح الكافية للرضي ٣/ ١١٢.

(11) التصريف مع المنصف١/ ١٧٥.

(12) التذييل والتكميل ٣/ ٨٥.

الإلحاق من موضع اللام فلم أسمعه في شيء من كلام العرب، شعر ولا غير ذلك"[1]، فهذه نصوص في ظاهرها تدل على سماعه، وقد يكون السماع هنا سماعاً غير مباشر، بل عن طريق مشايخه ويدل على ذلك قول ابن جني: "فإن أبا عثمان قدوة وحجة، وقد أخذ عن جلة أهل العلم كأبي زيد وأبي عبيدة، والأصمعي، وأبي عمر الجرمي، وأبي الحسن الأخفش، وغيرهم ممن هو في هذه الطبقة"[2] ولم يذكر ابن جني أن المازني أخذ عن العرب مباشرة.

ثانياً: القياس:

ويعد القياس باباً مهماً؛ لأنه مكن النحويين من وضع القواعد العامة وجعلهم يضائلون ماعدا ذلك مما ورد غير سائر على مقتضاها، وعدوه شاذاً"[3]. يؤيد هذا كلام ابن جني "ألا تراك لو لم تسمع تكسير واحد من الأمثلة، بل سمعته مفرداً أكنت تحتشم من تكسيره على ما كُسر عليه نظيره"[4].

ويقول ابن الأنباري في تعريفه: "القياس في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل: إلحاق الفرع بالأصل بجامع، وقيل: هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع وهذه الحدود كلها متقاربة"[5].

ويعد القياس أكثر أدلة النحو والمُعَوَّل في غالب مسائله عليه، فله شأن كبير وأثر قوي قال الكسائي[6]:

إنما النحو قياس يتبع ... وبه في كل علم ينتفع

---

(1) التصريف مع المنصف١/ ١٧٦.

(2) المنصف ٢/ ٣١٠.

(3) ينظر: بحث د.محمد أحمد سحلول، مجلة كلية الشريعة وكلية اللغة العربية، أيها العدد الأول ١٣٩٨هـ ص٢٧٣.

(4) ينظر: الخصائص: ١/ ١٤١.

(5) لمع الأدلة ص٩٣.

(6) معجم الأدباء ١٣/ ١٩١.

والقياس كما أسلفنا قياس ما لم يُسمع على ما سُمع، فيعمل عمله، ويبنى بناؤه، ويأخذ حكمه في كل ما يعرض له. يقول ابن جني: "وقد نصّ أبو عثمان عليه فقال: ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول وإنما سمعت البعض فقست عليه، فإذا سمعت (قام زيد)، أجزت (ظرُف بشير)، و(كرم خالد)"[1].

ومن هذا يتضح اهتمام المازني بالقياس حتى أنه أفرد له بابين في كتابه التصريف، هما:

- باب ما قيس من الصحيح على ما جاء من الصحيح من كلام العرب[2].
- باب ما قيس من المعتل ولم يجيء مثاله إلا من الصحيح[3].

"وفائدة القياس ليست خاصة بعصر دون عصر، بل هي كما نعتقد- فائدة بل ضرورة دائمة لتلبية كل الحاجات المتجددة بفعل تطور الحياة، وتقدم الزمن، ولا ينبغي لباب القياس أن يُسد فيصيب اللغة من الضيق مالا يطيقه المتكلمون بها ... لذا لا حياة للغة بدون ابتكار ألفاظ جديدة وهي ما سماه اللغويون (الوضع) وأهم سبله الاشتقاق والقياس"[4].

لذا رأى المازني في قول من يقول: أقائم أخواك أم قاعدان؟، إن القياس يوجب أن يقول: أقائم أخواك أم قاعدٌ هما؟ بعطف (قاعد) على اسم الفاعل المسبوق بالاستفهام، والعامل الرفع في (أخواك) على الفاعلية، التي تسد مسد الخبر، أو على أنه مبتدأ، وقائم خبر، والعطف لا يجيز هنا وصل الضمير قياساً؛ لأن القياس يوجب الفصل، وفيه- أعني الفصل- يتمّ التعادل بين الجملة الثانية وهي جملة (قاعدٌ هما) والجملة الأولى وهي جملة: أقائم أخواك. "إلا إنّ العرب لا تقوله إلاّ (قاعدان)، وما جرت عليه الألسن، أولى من احتكام فيه إلى قياس ما"[5].

---

(1) الخصائص ١/ ٣٥٧-٣٥٨.

(2) التصريف ١/ ١٧٣.

(3) التصريف ٢/ ٢٤٢.

(4) ينظر: بحث د. محمد أحمد سحلول ،مجلة كلية الشريعة وكلية اللغة العربية، أبها العدد الأول ١٣٩٨هـ ص ٢٧٥.

(5) ينظر: الخصائص ١/ ١٤١.

ومما يؤكّد موقف المازني من أنه لا قياس إلا بسماع إجازته أن يقال:

(ألا غلامَ أفضلُ منك؟) وتابعه المبرد[1].

وكان سيبويه يمنع ذلك ويقول: "ومَن قال: لا غلامَ أفضلُ منك، لم يقل في: (ألا غلامَ أفضلَ منك) إلاّ بالنصب"[2].

واحتجّ أبو علي الفارسي للمازني ومن حجّته أنه يقول: "يكون اللفظُ على لفظ الخبر في معنى التمنّي وإن دخله معناه، كما أنّ: (غفر الله لزيدٍ) لفظه لفظ الخبر، ومعناه الدّعاء"[3].

وقد رفض ابن ولاّد احتجاج أبي علي وغيره بقوله: "إنّ مجيء اللفظ على غير معناه ليس بالأصل، وردّ الشيء إلى غير أصله ليس بقياس، فلا يُحمل عليه"[4].

قال المبرد: "وكان المازني يجري هذا مع التمني مجراه قبل، ويقول: يكون اللفظ على ما كان عليه وإن دخله خلاف معناه، ألا ترى أن قولك :غفر الله لزيد معناه الدعاء ولفظه لفظ (ضرب) فلم يتغير لما دخله من المعنى وكذلك قولك:علم الله لأفعلنّ لفظه لفظ (رزق الله) ومعناه القسم فلم يغيره، وكذلك: حسبك رفع بالابتداء ومعناه النهي"[5].

وعلى هذا يكون القياس على الأكثر المسموع، غير أن الشيء إذا سُمع عندهم سماعاً صحيحاً لم ينظر فيه إلى قياس.

يقول أبو عثمان: "وكان أبو الحسن الأخفش يجيز أن تبني على ما بنت العرب، وعلى أي مثال سألته ... وكان الخليل وسيبويه يأبيان ذلك ويقولان: ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم، وما لم يكن في كلام العرب، فليس له معنًى في كلامهم، فكيف تجعل مثالاً من كلام قوم ليس له في أمثلتهم معنى؟. وهذا هو القياس[6]....."

---

(1) ينظر: المقتضب: ٤/ ٣٨٢-٣٨٣. والتعليقة: أبو علي الفارسي: ٢/ ١٥٦-١٥٧.

(2) الكتاب: ٢/ ٣٠٩.

(3) التعليقة: ٢/ ٤٣.

(4) الانتصار: ابن ولاّد: ص ١٥٩.

(5) ينظر: المقتضب ٤/ ٣٨.

(6) التصريف مع المنصف ١/ ١٨٠.

وهـذا يـدل علـى أن القـياس علـى مـا سمع، ولا يجوز القياس على ما لم تنطق به العرب.

ولابد في السماع أن يكون قد كثر واطّرد في كلام العرب، لا أن يكون من الشاذ أو القليل، فإن كان كذلك فإنّه يُحفظ ولا يُقاس عليه، يقول أبو عثمان المازني:

"وقالوا: أحد، في وحد، وهذا شاذ نادر ليس مما يتخذ أصلاً، وإنما يحفظ نادراً فاعرف ذلك"[1].

وقـال: "... وهـذا ليس مما يكثر، ولا يتخذ أصلاً إنما جاء في ثلاثة أو أربعة والكلام كله على خلافه، فلا تجعل ذلك أصلاً"[2].

وستأتي أمثلة وشواهد على القياس في المبحث الثاني- إن شاء الله- مع بقية أصول النحو التي تحدثت عنها.

---

(1) التصريف مع المنصف ١/ ٢٣١.

(2) التصريف مع المنصف٢/ ١٧٣.

المبحث الثاني

الشواهد والتعليلات

أولاً: الشواهد:

كان المازني- رحمه الله- معتمداً في استشهادا ته على القرآن الكريم إيماناً منه أنه المرجع الأول في وضع القواعد النحوية.

قال الفراء: "الكتاب أعرب وأقوى في الحجة من الشعر"[1]، وعلى ذلك سأرتب شواهد أبي عثمان على النحو الآتي:

شواهده القرآنية بالقراءات المختلفة:

استشهد على جواز حذف الموصول وبقاء الصلة بقول الله عز وجل: ﴿إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾[2]، ومعناه: والذين أقرضوا الله. وقرأ المازني ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾[3] يريد: ما بينكم بحذف الاسم الموصول، وبقاء الصلة[4].

١. وكان المازني يتبع القراءة حتى، وإن خالفت قاعدته النحوية في بعض الأحيان ويدل على ذلك جوابه عندما سأله الأصمعي عن قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَىْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ﴾[5] قال: الرفع فيه أقوى من النصب لاشتغال الفعل بالمضمر، ولكن أبت عامة القراء إلا النصب فنحن نقرؤها اتباعاً لأن القراءة سنة[6].

---

(1) ينظر: معاني القرآن ١/ ١٤.

(2) سورة الحديد من الآية (١٨).

(3) سورة الأنعام من الآية (٩٤).

(4) ينظر: حذف الاسم الموصول ص٢٤، من هذا الكتاب.

(5) سورة القمر الآية (٤٩).

(6) ينظر: أخبار الزجاجي ص٩٠.

أجاز المازني وقوع الفعل المضارع بعد ضمير الفصل لمشابهة المضارع للاسم محتجاً بقوله تعالى: ﴿وَمَكْرُ أُوْلَٰٓئِكَ هُوَ يَبُورُ﴾[1].

ولاحظت كذلك عناية أبي عثمان- رحمه الله- بالقراءات ويدل على ذلك قراءة سعيد بن جبير لقوله تعالى: ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ﴾[2] بنصب (المسجد) و(الحرام) معاً[3].

وكان أبو عثمان يأخذ القراءة التي تتناسب مع قياسه النحوي، حتى وإن خالف في ذلك جمهور النحويين، ومن ذلك نصب تابع المنادى في قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُواْ رَبَّكُمُ﴾[4]: "ولو قرأ واحد (يا أيها الناسَ) بالنصب جاز"[5].

وقد رد المازني بعض القراءات التي جاءت خلاف القياس، ومن ذلك قراءة أبي السمّال: ﴿إِنَّكُمْ لَذَآئِقُواْ ٱلْعَذَابِ﴾[6] بنصب العذاب، وحذف النون من اسم الفاعل لا للإضافة وإنما للتخفيف، وقراءة الجمهور بالجر[7]

قال أبو عثمان: لحن أبو السمّال بعد أن كان فصيحاً، فإنه قرأ إنكم لذائقوا العذابَ الأليمُ بالنصب[8].

وسمع المازني أحد القراء يقرأ: ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَّا يُسْـَٔلُ عَن ذَنۢبِهِۦٓ إِنسٌ وَلَا جَآنٌّ﴾[9] بهمز (جأن) فسأله المبرد وقال له: أتقيس هذا؟ قال أبو عثمان: لا ولا أقبله[10].

---

(1) سورة فاطر من الآية (١٠).

(2) سورة التوبة من الآية ١٩.

(3) ينظر: ص ١٥٦ من الكتاب.

(4) سورة البقرة من الآية (٢١).

(5) ينظر: ص١٥٧ من الكتاب.

(6) سورة الصافات الآية (٣٨).

(7) ينظر: البحر المحيط ٧/ ٣٤٣.

(8) المنصف ١/ ٢٨١.

(9) سورة الرحمن الآية ٣٩.

(10) ينظر: ص١٥٦-١٥٧ من الكتاب.

٢. كما أن المازني- رحمه الله- رد بعض القراءات الصحيحة المتواترة كقراءة نافع المدني (معائش) بالهمز[١].

شواهده الشعرية:

١. استشهد المازني على (لا) النافية للجنس إذا دخلت همزة الاستفهام، وأفادت التمني فحكمها كحكم المجردة أي تنصب الاسم وترفع الخبر، وإتباع اسمها على اللفظ وعلى الموضع بقول الشاعر:

أَلاَ عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ فَيَرْأَبَ مـا أَثـأَتْ يَدُ الغَفَلات

ووجه الدلالة عند المازني أن (مستطاع) خبر لـ(لا) أو صفة لاسمها مراعاة لمحلها مع اسمها، و (رجوعه) مرفوع بـ(مستطاع) على النيابة عن الفاعل[٢].

٢. واستشهد على بناء (مثل) لتركيبها مع (ما) وأنها بمنزلة (خمسة عشر)، في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾[٣]. بقول الشاعر:

وَتَـداعـــى مَنْخِـــرَاه بِـــدَمٍ مِثْـلَ مَا أَثْمَرَ حُمَّاضُ الجَبَلْ

أمـا سـبب البناء لدى المازني لتركيب (مثل) مع (ما) وأنها بمنزلة (خمسة عشر)حيث نلاحظ أن (مثل) في البيت الذي استشهد به المازني ركبت مع(ما)[٤].

٣. استشهد أبـو عـثمان علـى جـواز تقـديم التمييـز على عامله الفعل المتصرف بقول الشاعر:

أَتَهْجُرُ سَلْمَى لِلفِرَاقِ حَبِيبها وما كانَ نَفْساً بالفِرَاقِ تَطِيبُ[٥]

---

(١) ينظر: ص١٥٨ من الكتاب.
(٢) ينظر: ص١٢٤ من الكتاب.
(٣) سورة الذاريات من الآية (٢٣).
(٤) ينظر: ص ٧٥-٨٦من الكتاب.
(٥) ينظر: ص٧٤ من الكتاب.

شواهده الشعرية:

١. استدلاله على أن (إيا) اسم مضمر، ولواحقه ضمائر، وهو مضاف إليها بقول العرب: إذا بلغ الرجل الستين فإيّاه وإيّاءُ الشّواب.

قال الفارسي: "وحُكي عن أبي عثمان أنه قال: لولا قولهم: وإيا الشواب، لكانت الكاف للمخاطب كالتي في ذلك"[1].

٢. واستدل على أن (حاشا) تكون فعلاً بقول العرب:

"اللهمَّ اغفرْ لي ولمنْ يسمعُ حاشا الشيطانَ وأبا الأصبغ"[2].

٣. وأجاز المازني في تثنية (حمراء) ونحوها قلب الهمزة ياءً ودليله على ذلك السماع عن العرب، قال الفارسي: "قال أبو عمر: كل العرب تقول حمراوان، وحكى محمد بن يزيد عن أبي عثمان (حمرايان)"[3].

ثانياً: التعليلات النحوية:

وجدت التعليلات النحوية منذ أن وجد النحو، وقد اهتم بها النحويون اهتماماً ظل يتزايد مع تقدم الدراسات النحوية، وهي تختلف من نحوي إلى آخر، ومن الواضح في تعليلات المازني- رحمه الله- أنه كان يميل إلى التيسير والسهولة مبتعداً عن التكلف والتعقيد، وذلك من خلال إجراء الكلام على منهاج واحد، والتجويز في كثير من المسائل التي درستها في بحثي هذا ومن ذلك:

١- ذهب المازني إلى أن علامات الإعراب ثلاث: الرفع، والنصب، والجر، أما الجزم فليس عنده بإعراب، واحتجّ لذلك:

أ. أن الجزم قطع للإعراب.

---

(١) ينظر: ص ٥٩-٦٠ من الكتاب.

(٢) ينظر: ص ٧٠-٧١ من الكتاب.

(٣) التكملة ص٢٤٢.

ب. لأن الفعل إنما أعرب لوقوعه موقع الاسم لأننا نقول: محمد يذهب، والتقدير فيه، محمد ذاهب، فإذا قلنا زيد لم يقمْ، فقد وقع الفعل موقعاً لا يصح أن يقع فيه الاسم، فرجع إلى أصله في البناء[1].

٢- علل المازني عدم جزم الأسماء: بأنه لا يكون إلا بعوامل يمتنع دخولها على الأسماء من جهة المعنى[2].

٣- رأى أن الأسماء الخمسة معربة بالحركات، وفسّر وجود الحروف (الواو، والألف، والياء) بأنه من إشباع الحركة[3].

٤- رأى أبو عثمان المازني أن الألف في نحو: الزيدان قاما ويقومان، والواو في نحو: الزيدون قاموا ويقومون، علامات تدل على التثنية والجمع، والفاعل ضمير مستتر كاستتاره في نحو: زيد قائم[4]. وذهب المازني إلى ذلك لأنه قاس المضارع على اسم الفاعل، فالألف في يذهبان حرف كما هي في (ذاهبان) والواو في يذهبون حرف كما هي في ذاهبون[5].

٥- أجاز المازني حذف المفعولين الثاني والثالث، والاقتصار على المفعول الأول، واحتجّ لذلك بالآتي:

أ. أن المفعول الأول فاعل في المعنى ويجوز الاقتصار عليه في باب (ظننت) فكذلك هنا كما يجوز الاقتصار على الفاعل دون المفعول في جميع الأفعال الحقيقية.

ب. أنك إذا قلت :أعلمت زيداً عمراً مجتهداً، فإن زيداً هنا مفعول الإعلام وليس بمبتدأ في الأصل بخلاف المفعول الأول في (ظننت) وأخواتها فإنه مبتدأ في الأصل غير مفعول به، ولذلك لا يجوز حذفه باتفاق النحويين.

---

(1) ينظر: ص ١٧ من الكتاب.

(2) ينظر: ص ١٩ من الكتاب.

(3) ينظر: ص٢٢ من الكتاب.

(4) ينظر: ص ٢٣ - من الكتاب.

(5) ينظر: شرح الكافية للرضي ٣/ ١٨.

ج. أن الفائدة تحصل بذكر المفعول الأول فقط والاستغناء عن المفعولين، إذ قد يرد لمجرد الإخبار بإعلام الشخص المذكور[1].

٦- رأى المازني في المفعول المطلق، الذي صورته غير موافقة للفظ الفعل أنه منصوب بالأفعال المذكورة قبله نحو: قعدت جلوساً، وعلل ذلك لأنه بمعناها[2].

٧- أجاز المازني تقديم التمييز على عاملة، واحتجّ لذلك بما يأتي:

أ. قياس ذلك التقديم على (الحال) التي يجوز فيها التقديم على عاملها.

ب. أنَّ التمييز فاعل في المعنى، وإنّما حوّل عن ذلك، ونسب الفعل إلى المضاف إليه مبالغة.

ج. أنّه واردٌ في الشعر[3].

٨- ذهب أبو عثمان إلى أن (مثل) مبنية في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾[4] وعلل ذلك: لتركيبها مع (ما) وأنها بمنزلة (خمسة عشر)[5].

٩- يرى المازني عدم جواز بناء كان للمجهول، وحجته أنّا إذا قلنا: كان زيد أخاك، فزيد والأخ لا يستغني أحدهما عن الآخر، لأنّهما بمنزلة المبتدأ والخبر[6].

١٠- خرج المازني على الإجماع فرأى أنَّ علّة حذف نون الرفع في الأفعال الخمسة لم تكن بسبب الاستثقال، وإنّما حذفت حملاً على حذف علامة الرفع في المفرد[7].

١١- ذهب المازني أن فعل الشرط وجوابه فعلان مبنيان، وقد خالف برأيه هذا جميع النحويين، وحجته أن الفعل المضارع إنما أُعرب لموقعه موقع يصلح أن يقع فيه الاسم، وهنا وقع فعل الشرط وجوابه موقعاً لا يصلح أن يقع فيه الاسم فعادا إلى أصلهما البناء[8].

---

(١) ينظر: ص٥٣-٥٤ من الكتاب.

(٢) ينظر: ص٦٤ من الكتاب.

(٣) ينظر: ص٧٣ من الكتاب.

(٤) من سورة الذاريات: الآية (٢٣).

(٥) ينظر: ص ٨٥ من الكتاب.

(٦) ينظر: ص ٩٤ من الكتاب.

(٧) ينظر: ص ٩٩ من الكتاب.

(٨) ينظر: ص ١٠٣ من الكتاب.

١٢- احتج المازني لرأيه على حرفية (أل) بأنّ العامل لا يعمل فيها، فحين نقول: (مررت بالمكرم ضيوفَهُ) فقد عمل حرف الجرّ في مكرم ولم يعمل في (أل)، ولو كانت اسماً لكان لها موضع من الإعراب[١].

زعم بعض النحاة أن (السين وسوف) تعملان الرفع في الفعل المضارع، قال تعالى: ﴿فَلَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾[٢] وقد رد ذلك المازني، واحتجّ لذلك أنه لا يجوز عنده أن تدخل اللام على أي عامل في الفعل، واللام تدخل على (سوف)[٣].

قال ابن جني: فجعل عدم النظير رداً على من أنكر قوله[٤].

١٣- مذهب المازني كما تنسب إليه بعض المصادر أنّ فعلي الشرط والجزاء مبنيان، وعلل المازني بناءهما بأنّ الفعل لا يقع موقع الاسم في المحلين، أي فعل الشرط، أو جواب الشرط؛ ولذا لا يكونان معربين لأنّ سبب إعراب الفعل المضارع وقوعه موقع الاسم، ولذلك كان فعل الشرط، وجواب الشرط مبنيين[٥].

١٤- أجاز أبو عثمان المازني الرفع والنصب في الاسم الواقع بعد (أيّ وأيّة) المنادى، فالرفع اتباعاً للفظ، والنصب حملاً على الموضع، وحجّته في هذا قياساً على قولهم: يا زيد الظريفُ، والظريفَ، على الموضع المبهم[٦].

١٥- منع المازني حذف حرف النداء قبل اسم الإشارة، وعلة ذلك عنده أنّ الأصل في اسم الإشارة أنْ تشير به إلى واحد حاضر، فلما دعوته نزعت منه الإشارة التي كانت فيه، وألزمته النداء، فصارت (يا) عوضاً عن نزع الإشارة، ومن أجل ذلك لا يقال: هذا أقبل، بإسقاط حرف النداء، وقد نقل عن المازني قوله في علّة عدم جواز حذف حرف النداء قبل اسم الإشارة إنّ اسم الإشارة ينكّر ثم يجبر بحرف النداء الفائت من الإشارة، ومن ثم لا يقال: هذا أقبل. أي: يا هذا[٧].

---

(١) ينظر: ص١١٥ من الكتاب.

(٢) من سورة الشعراء: الآية (٤٩).

(٣) ينظر: ص١٢٢ من الكتاب.

(٤) الخصائص: ١/ ٢٢٢.

(٥) ينظر: ص١٣٧ من الكتاب.

(٦) ينظر: ص ١٤٢ من الكتاب.

(٧) ينظر: ص١٥٢ من الكتاب.

الخاتمة والنتائج

هـذه هـي خاتمـة بحثـي المتواضـع، وضـعت فـيها رحلي بعد رحلتي مع أبي عثمان المازنـي، عـرفت فـيها حياته وجهوده وأفكاره وحاولت جهدي جمع شتات المسائل النحوية، الـتي أثـرت عـنه، مـع تدقيقها وتوثيقها وعرضها بحسب نظري القاصر وموازنتها مع أقوال النحويين، وقد وصلت ببحثي هذا إلى نتائج من أبرزها:

١. إنّ مـؤلفات المازني النحوية قد ضاعت، ولم يبق من تراثه سوى (التصريف) في علم الـصرف عرفته من خلال (المنصف) لابن جني، وكتاب (القوافي) في العروض عرفته من خلال (الفصوص) لأبي العلاء الربعي.

٢. إنّ أرجح الآراء في سنة وفاته هي سنة ٢٤٩هـ.

٣. هـناك مـسائل نحـوية في البحث انفرد بها أبو عثمان المازني، وخرج فيها عن الإجماع النحوي، ومن ذلك:

أ- ذهب إلى أن فعل الشرط وجوابه ليسا مجزومين معربين، وإنما هما مبنيان.

ب- أجاز نصب تابع (أي) المنادى.

٤. مـال المازنـي إلى التيسير في المسائل النحوية، والتسهيل، والبعد عن التكلف والتعقيد والتأويل، ومثال ذلك (أنه يرى أن اسم لا النافية للجنس مبني معها على الفتح سواء أكـان مفـرداً أم جمـع مـؤنث سالماً، وذهب المازني في المفعول المطلق إلى أنه منصوب بالفعل الذي يسبقه دائماً، ويجوّز تقديم التمييز على عامله المتصرف ...).

٥. اتـضح مـن خـلال الـبحث أن أبـا عـثمان المازني كان بصري المذهب، لكنه لم يكن متعـصباً، فكـان في بعـض آرائـه يأخـذ برأي أهل الكوفة، ومن ذلك (إجازته حذف الاسم الموصول مع بقاء الصلة).

٦. اهتم المازني بالروايات، والقراءات القرآنية، ومع ذلك تجرأ على تخطئة بعض القراء.

٧. لم يسمع المازني من العرب مباشرة، وإنما سمع عن طريق شيوخه.

٨. اعتمد المازني على القول المشهور: ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم، وهو ما عزاه في التصريف إلى الخليل وسيبويه.

٩. كان للمازني منهج مستقل أثر في كثير ممن أتوا بعده، نرى ذلك واضحاً عند تلميذه المبرد، الذي يقول: "لم يكن أحد بعد سيبويه أعلم بالنحو من المازني"[1] وكذا موافقته لكثير من آراء المازني التي مرت في البحث على سبيل المثال لا الحصر: ناصب المفعول المطلق، ونصب(سماوة الهلال)، وجواز تقديم التمييز على عامله، والعامل في لا النافية للجنس هو الأداة ...

هذه مجمل النتائج، والله أسأل أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه، وأن ينفع به، إنه القادر على ذلك، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

---

[1] معجم الأدباء ٧/ ١٠٨.

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فهرس المصادر والمراجع

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فهرس المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

الألف

١- **ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبد اللطيف الزبيدي ت (٨٠٢هـ)** تحقيق: د. طارق الجنابي، عالم الكتب مكتبة النهضة العربية، ١٤٠٧هـ.

٢- **أبو عثمان المازني ومذاهبه في النحو والصرف، للدكتور. رشيد العبيدي،** مطبعة سلمان الأعظمي- بغداد ١٣٨٩هـ- ١٩٦٩م.

٣- **إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر،لأحمد الدمياطي الشهير بالبناء ت (١١١٧هـ)** تحقيق: د. شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب- بيروت، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

٤- **أخبار أبي القاسم الزجاجي، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ت (٣٣٧هـ)** تحقيق: د. عبد الحسين المبارك، دار الرشيد للنشر ١٩٨٠م.

٥- **أخبار النحويين البصريين، لأبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي ت (٣٦٨هـ)** تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام. ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

٦- **ارتشاف الضَّرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي ت(٧٤٥هـ)** تحقيق: د.رجب عثمان محمد مراجعة، د. رمضان عبد التواب مكتبة الخانجي بالقاهرة.١٤١٨ هـ- ١٩٩٨م.

٧- **الأساس في فقه اللغة العربية وأرومتها، للدكتور هادى نهر: دار الفكر للنشر** والتوزيع الأردن ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.

٨- **أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري ت (٥٧٧هـ)** تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العالمية بيروت ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

٩- **إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ,لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني ت (٧٤٣هـ)** تحقيق: د. عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.١٤٠٦هـ.

١٠- **الأشباه والنظائر في النحو، لجلال الدين السيوطي ت (٩١١هـ)** تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤٢٣هـ -٢٠٠٣م.

١١- **الأصول في النحو، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي ت (٣١٦ هـ)** تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

١٢- **إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس ت(٣٣٨هـ)** تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب مكتبة النهضة العربية، الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.

١٣- **الإغفال فيما أغفله الزجاج من المعاني، لأبي علي الفارسي ت (٣٧٧هـ)** رسالة ماجستير للأستاذ محمد حسن إسماعيل, جامعة عين شمس، عام ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م.

١٤- **الاقتراح في علم أصول النحو، لجلال الدين السيوطي ت (٩١١هـ)** تحقيق: د. محمود فجال، دار القلم، دمشق، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٩م.

١٥- **أمالي ابن الشجري، لهبة الله بن علي الشجري ت (٥٤٢هـ)** تحقيق: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ١١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

١٦- **إنباه الرواة على أنباه النحاة ، لأبي الحسن القفطي ت (٦٢٤هـ)** تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي القاهرة مؤسسة الكتب الثقافية بيروت ١٤٠٦هـ.

١٧- **الانتصار لسيبويه على المبرد، لأبي العباس أحمد بن محمد بن ولاد التميمي النحوي ت (٣٣٢هـ)** تحقيق: د. زهير عبد المحسن سلطان، مؤسسة الرسالة بيروت، ١٤١٦ هـ- ١٩٩٦م.

١٨- **الأنساب، لأبي سعيد عبد الكريم بن محمد السمعاني ت (٥٦٢هـ)** تحقيق: عبد الله عمر البارودي، دار الجنان، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

١٩- **الإنصاف في مسائل الخلاف، لأبي البركات الأنباري ت (٥٧٧هـ)** تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، الطبعة السادسة ١٣٩٤هـ- ١٩٧٤م.
٢٠- **أنوار التنزيل وأسرار التأويل (تفسير البيضاوي)**.مؤسسة شعبان بيروت. د.ت.
٢١- **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك, لابن هشام الأنصاري ت (٧٦١هـ)** تحقيق: د.هادي حسن حمودي، دار الكتاب العربي.الطبعة الرابعة ١٤٢٠هـ- ١٩٩٦م.
٢٢- **الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي ت(٣٧٧هـ)** تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف، مصر، ١٣٨٩هـ.
٢٣- **الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ت (٣٣٧ هـ)** تحقيق: د. مازن المبارك، دار النفائس، الطبعة السادسة، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.

الباء

٢٤- **البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي ت (٧٤٥هـ)** تحقيق:عادل عبد الموجود، وعلي معوض، دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ- ١٩٩٤م.
٢٥- **البداية والنهاية، للحافظ ابن كثير ت (٧٧٤هـ)** مكتبة المعارف بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٧٤هـ.
٢٦- **البرهان في علوم القرآن، لبدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي ت(٧٩٤هـ)** تحقيق: محمد إبراهيم، دار المعرفة، الطبعة الثانية، د .ت.
٢٧- **البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد القرشي ت (٦٨٨هـ)** تحقيق: د.عياد الثبيتي، دارالغرب الإسلامي بيروت، ١٤٠٧هـ- ١٩٨٦م.
٢٨- **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، لجلال الدين السيوطي، ت (٩١١هـ)** تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٢٩- **البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، للفيروز آبادي ت (٨١٧هـ)** تحقيق: د. محمد المصري، منشورات مركز المخطوطات والتراث بجمعية إحياء التراث الإسلامي الكويت، ١٤٠٧هـ.

٣٠- **البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات الأنباري ت (٥٧٧هـ)** تحقيق: د.طه عبد الحميد طه الهيئة المصرية العامة للكتاب١٤٠٠- ١٩٨٠م.

التاء

٣١- **تاريخ بغداد، للحافظ أبو بكر البغدادي ت (٤٦٣هـ)**المكتبة السلفية، المدينة المنورة، د .ت.

٣٢- **تاريخ التراث العربي، للدكتور فؤاد سزكين.** منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١١هـ - ١٩٩١م.

٣٣- **تاريخ العلماء النحويين، للمفضل بن محمد التنوخي المعري ت(٤٤٢هـ)** تحقيق: د.عبد الفتاح محمد الحلو، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠١هـ- ١٩٨١م.

٣٤- **التبصرة والتذكرة ، لعبد الله بن علي الصيمري (من علماء القرن الرابع الهجري)** تحقيق: د. فتحي أحمد علي الدين. منشورات جامعة أم القرى، ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.

٣٥- **التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري ت (٦١٦هـ)** وضع حواشيه: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١٩هـ.

٣٦- **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البقاء العكبري ت (٦١٦ هـ)** تحقيق:.د.عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان الرياض، ١٤٢١هـ.

٣٧- **تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام ت (٧٦١هـ)** تحقيق: وتعليق: عباس مصطفى الصالحي، المكتبة العربية، بيروت ١٩٨٦م.

٣٨- **التذكرة في القراءات الثمان، لأبي الحسن طاهر بن عبد المنعم المقري الحلبي ت (٣٩٩هـ)** تحقيق: أيمن رشدي سويد، يطلب من الجمعية الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة ١٤١٢هـ- ١٩٩١م.

٣٩- **التذييل والتكميل في شرح التسهيل، لأبي حيان الأندلسي ت(٧٤٥هـ)** مخطوط ونسخة مصورة منه في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض.
٤٠- **التذييل والتكميل في شرح التسهيل، لأبي حيان الأندلسي ت(٧٤٥هـ)** تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم دمشق، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
٤١- **التراكيب اللغوية، للدكتور هادي نهر**، دار اليازوري، الطبعة الثانية عمان ٢٠٠٤م.
٤٢- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لمحمد بن عبدالله بن مالك ت(٦١٧هـ)** تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي القاهرة ١٣٨٨هـ- ١٩٦٨م.
٤٣- **التسهيل في شرح ابن عقيل، للدكتور هادي نهر** الشركة الدولية للطباعة، مصر نشر دار الأمل أربد، الأردن ٢٠٠٣م.
٤٤- **التصريف، لأبي عثمان المازني ت (٢٤٩هـ)** مطبوع مع كتاب: المنصف لابن جني.
٤٥- **التعليقة على كتاب سيبويه، لأبي علي الفارسي ت (٣٧٧هـ)** تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، مطبعة الأمانة بالقاهرة د .ت.
٤٦- **التكملة، لأبي علي الفارسي ت (٣٧٧هـ)** تحقيق: ودراسة د.كاظم بحر المرجان، عالم الكتب لبنان- بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.
٤٧- **تهذيب اللغة، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري ت (٣٧٠هـ)**، تحقيق: عبد السلام هارون، الدار المصرية مطابع سجل العرب، د.ت.
٤٨- **توضيح المقاصد والمسالك، للمرادي ت (٧٤٩هـ)**، تحقيق: د.عبد الرحمن علي سليمان، مكتبة الكليات الأزهرية- القاهرة، الطبعة الثانية ١٣٩٦هـ - ١٩٧٦م.

الثاء

٤٩- **ثمار الصناعة في علم العربية.الحسين بن موسى الدينوري** تحقيق: د.محمد الفاضل، منشورات جامعة الإمام، ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

الجيم

٥٠- الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن المرادي ت (٧٤٩هـ)، تحقيق: د.فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية،.١٤١٣هـ- ١٩٩٢م.

الحاء

٥١- الحجة في القراءات السبع، للحسين بن أحمد بن خالويه ت(٣٧٠هـ) تحقيق: د. أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية بيروت.١٤٢٠هـ.

٥٢- حجة القراءات، لأبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة (من علماء القرن الرابع الهجري) تحقيق: سعيد الأفغاني مؤسسة الرسالة، بيروت ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

الخاء

٥٣- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، لعبد القادر البغدادي ت(١٠٩٣هـ) تحقيق: عبد السلام هارون مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الرابعة ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

٥٤- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني ت (٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار المكتبة العلمية، القاهرة، د .ت.

الدال

٥٥- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي ت (٧٥٦هـ) تحقبق: علي محمد معوض وزملائه، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١٤هـ.

٥٦- دقائق التصريف، للقاسم بن محمد المؤدب (من علماء القرن الرابع الهجري) تحقيق: د.أحمد ناجي القيسي وزميليه، مطبعة المجمع العلمي العراقي ١٤٠٧هـ -١٩٨٧م.

الراء

٥٧- رصف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد بن عبد النور المالقي ت(٧٠٢هـ) تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م.

٥٨- الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، للدكتورمازن المبارك دار الفكر دمشق، دار الفكر المعاصر بيروت، الطبعة الثالثة ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

٥٩- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، لأبي الفضل محمود الألوسي ت(١٢٧٠هـ) دار إحياء التراث العربي بيروت.د .ت.

السين

٦٠- السبعة في القراءات، لأبي بكر بن مجاهد ت (٣٢٤هـ) تحقيق: د.شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية، د .ت.

٦١- سر صناعة الإعراب، لأبي الفتح ابن جني ت (٣٩٤هـ) دارسة وتحقيق: د.حسن هنداوي، دار القلم دمشق، الطبعة الثانية ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

٦٢- السفر الأول من شرح الجزولية، لإبراهيم بن محمد الأبذي ت(٦٥٩هـ) رسالة دكتوراه من كلية اللغة العربية في جامعة أم القرى، من إعداد: سعد حمدان الغامدي العام الجامعي ١٤٠٥- ١٤٠٦هـ.

٦٣- سفر السعادة وسفير الإفادة ، علم الدين السخاوي ت(٦٤٣هـ)تحقيق: د.محمد أحمد الدالي، دار صادر- بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.

٦٤- سير أعلام النبلا ، للإمام الذهبي ت (٧٤٨هـ)، أشرف على تحقيق الكتاب مع تخريج أحاديثه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.

الشين

٦٥- **شذرات الذهب في أخبار من ذهب، لابن العماد الحنبلي، ت (١٠٨٩هـ)** دار الكتب العلمية بيروت، د . ت.

٦٦- **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، لعبد الله بن عقيل العقيلي ت(٧٦٩هـ)** تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد طبع دار الفكر، والمكتبة العصرية صيدا بيروت ١٤١٤هـ- ١٩٩٣م.

٦٧- **شرح أبيات سيبويه، ليوسف بن أبي سعيد الحسن السيرافي، ت (٣٨٥هـ)** تحقيق: د.محمد الريح هاشم، دار الجيل بيروت، ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م.

٦٨- **شرح الأبيات المشكلة الإعراب، لأبي علي الفارسي ت(٣٧٧هـ)** تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم دمشق، دارالعلوم والثقافة بيروت ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

٦٩- **شرح الأشموني لألفية ابن مالك، لعلي بن محمد الأشموني ت(٩١٨أو ٩٢٩هـ)** أ. تحقيق: د. عبد الحميد السيد، المكتبة الأزهرية للتراث، د .ت.

٧٠- **شرح ألفية ابن مالك، لبدرالدين بن مالك المشهور بابن الناظم ت(٦٨٦هـ)** تحقيق:عبد الحميد السيد، دار الجيل بيروت ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٧١- **شرح التسهيل، لمحمد بن عبد الله بن مالك (٦٧٢هـ)** تحقيق: د.عبد الرحمن السيد ود.محمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر.١٤١٠هـ.

٧٢- **شرح التصريح على التوضيح، لخالد الأزهري ت(٩٠٥هـ)** تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٢١هـ.

٧٣- **شرح التصريف، لعمر بن ثابت الثمانيني ت(٤٤٢هـ)** تحقيق: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، مكتبة الرشد- الرياض، ١٤١٩هـ.

٧٤- **شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور الأشبيلي ت(٦٦٩هـ)** تحقيق: د. صاحب جعفر أبو جناح بغداد ١٩٨٢-١٤٠٢هـ.

٧٥- **شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي ت(٦٨٦هـ)** تحقيق: د. حسن بن محمد الحفظي، ود. يحيى بشير المصري، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٧٦- **شرح شذور الذهب، لابن هشام الأنصاري ت (٧٦١هـ)** قدم له ووضع هوامشه: د. أميل يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤١٧هـ.

٧٧- **شرح عيون كتاب سيبويه، لأبي نصر هارون بن موسى المجريطي القرطبي ت(٤٠١هـ)** تحقيق: د.عبد ربه عبد اللطيف، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.

٧٨- **شرح كافية ابن الحاجب، لرضي الدين محمد بن الحسين الاستراباذي ت(٦٨٦هـ)** تحقيق: د. إميل يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت١٤٢٠هـ.

٧٩- **شرح الكافية الشافية، لمحمد بن عبد الله بن مالك ت (٦٧٢هـ)** تحقيق:علي معوض، وعادل عبد الموجود، دار الكتب العلمية- بيروت ١٤٢٠هـ.

٨٠- **شرح كتاب سيبويه، للرماني أبو الحسن علي بن عيسى ت(٣٨٤هـ)** تحقيق: د.المتولي رمضان أحمد، القاهرة ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

٨١- **شرح كتاب سيبويه، لأبي سعيد السيرافي ت (٣٦٨هـ)** الجزء الأول تحقيق: د.رمضان عبد التواب، ود. محمود فهمي حجازي، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٦م، الجزء الثاني تحقيق: د. رمضان عبد التواب، الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٩٠م. الجزء الثالث تحقيق: د. محمد هاشم عبد الدايم، مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٩٨م.

٨٢- **شرح اللمع للأصفهاني، لأبي الحسن الباقولي الأصفهاني ت (٥٤٣هـ)** تحقيق: د. إبراهيم أبو عباة، منشورات جامعة الإمام محمد بن سعود.١٤١٠هـ.

٨٣- **شرح اللمع لابن برهان، لابن بَرْهَان العكبري ت (٤٥٦هـ)** تحقيق: د. فايز فارس، المجلس الوطني للثقافة، الكويت، ١٩٨٤م-١٤٠٥هـ.

٨٤- **شرح اللمع في النحو، للقاسم بن محمد الواسطي الضرير ت(٤٦٩هـ)** تحقيق: د. رجب عثمان، مكتبة الخانجي، القاهرة١٤٢٠هـ -٢٠٠٠م.

٨٥- **شرح المفصل، لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي ت(٦٤٣هـ)**، عالم الكتب بيروت مكتبة المتنبي– القاهرة،.د.ت.

٨٦- **شرح المقدمة الجزولية الشرح الكبير، لأبي علي الشلوبين ت(٦٤٥هـ)** تحقيق: د.تركي بن سهو العتيبي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

٨٧- **شرح المقدمة المحسبة، لابن بابشاذ** تحقيق:خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية– الكويت ١٩٧٦م.

٨٨- **الشعر والشعراء، لابن قتيبه ت (٢٧٦هـ)** تحقيق: أحمد شاكر، دار إحياء الكتب العربية، د. ت.

٨٩- **شواذ القراءات ابن خالويه ت(٣٧٠هـ)، باعتناء برجستراسر**، المطبعة الرحمانية، مصر ١٩٣٤م.

٩٠- **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لابن مالك ت(٦٧٢هـ)** تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، عالم الكتب، الطبعة الثالثة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

الصاد

٩١- **الصاحبي في فقه اللغة العربية، لأحمد بن فارس ت (٣٩٥هـ)** علق عليه ووضع حواشيه: أحمد حسن بسبح، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤١٨هـ.

٩٢- **صحيح البخاري، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري ت (٢٥٦هـ)**، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير– دمشق.

الطاء

٩٣- **طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي ت(٣٧٩هـ)** تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية، د ت.

العين

٩٤- العبر في خبر من غبر، للحافظ محمد بن أحمد الذهبي ت (٧٤٨هـ) تحقيق: محمد السعيد زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، د . ت.

٩٥- علل النحو، لأبي الحسن الوراق ت (٣٨١هـ)، تحقيق: د.محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد- الرياض، ١٤٢٠هـ -١٩٩٩م.

٩٦- العين، للخليل بن أحمد الفراهيدي ت (١٧٥هـ) تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي مؤسسة الإعلام للمطبوعات، بيروت، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

الغين

٩٧- الغاية في القراءات العشر، للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين النيسابوري ت(٣٨١هـ) تحقيق: محمد غياث الجنباز، طبع بشركة العبيكان، الرياض ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

الفاء

٩٨- الفريد في إعراب القرآن المجيد، للهمداني حسين بن أبي العز (ت٦٤٣هـ) تحقيق: فؤاد علي مخيمر دار الثقافة مصر ١٤١١هـ.

٩٩- الفصوص، لصاعد بن الحسن الربعي ت (٤١٧هـ) تحقيق: د. عبد الوهاب التازي سعود، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالمغرب ١٤١٥هـ.

١٠٠- الفهرست، لمحمد بن إسحاق بن النديم ت(٤٣٨هـ) اعتنى بها وعلق عليها: إبراهيم رمضان، دار المعرفة بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٧هـ.

١٠١- فهرست ما رواه عن شيوخه، لأبي بكر بن خير الأشبيلي ت(٥٧٥هـ) منشورات المكتب التجاري، بيروت، مكتبة المثنى- بغداد، الطبعة الثالثة ١٣٨٢هـ.

١٠٢- فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، لمحمد بن الطيب الفاسي ت(١١٧٠هـ) تحقيق: د. محمود فجال، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث الإمارات العربية المتحدة- دبي ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

الكاف

١٠٣- **الكامل، لأبي العباس المبرد ت(٢٨٦هـ)** تحقيق: محمد أحمد الدالي مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

١٠٤- **الكتاب، لعمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه ت(١٨٠هـ)**

أ- طبعة بولاق ١٣١٦هـ.

ب- تحقيق:عبدالسلام هارون, مكتبة الخانجي القاهرة الطبعة الثالثة ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

١٠٥- **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة ت(١٠٦٧هـ)** دار العلوم الحديثة- بيروت .د.ت.

١٠٦- **كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، لأبي الحسن الباقولي ت(٥٤٣هـ)** تحقيق: د.محمد أحمد الدالي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤١٥هـ.

١٠٧- **كشف المشكل، لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني ت(٥٩٩هـ)** تحقيق: د. هادي عطية مطر، دار عمار- الأردن ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.

١٠٨- **الكنى والألقاب، لعباس القمي ت (١٣٥٩هـ)** المطبعة الحيدرية، النجف ١٣٨٩هـ- ١٩٧٠م.

اللام

١٠٩- **اللباب في تهذيب الأنساب، لعز الدين بن الأثير ت(٦٣٠هـ)** دار صادر بيروت د.ت.

١١٠- **اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري ت(٦١٦هـ)** تحقيق:غازي طليمات، وعبد الإله نبهان، دار الفكر المعاصر، بيروت دار الفكر- دمشق، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

١١١- **لمع الأدلة في أصول النحو، لأبي البركات الأنباري، ت(٥٧٧هـ)** تحقيق: د. عطية عامر د.ت.

الميم

١١٢- **ما ينصرف وما لا ينصرف، لأبي إسحاق الزجاج ت(٣١١هـ)** تحقيق: د.هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، الطبعة الثانية ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

١١٣- **مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب ت (٢٩١هـ)** تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، الطبعة الرابعة ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م.

١١٤- **مجالس العلماء، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ت(٣٣٧هـ)** تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بمصر، الطبعة الثالثة ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

١١٥- **مختصر الشواذ، لابن خالويه الحسين بن أحمد ت(٣٧٠هـ)** نشرة برجستر أسد مصر ١٩٣٤م.

١١٦- **المدارس النحوية، للدكتور شوقي ضيف،** دار المعارف القاهرة، الطبعة الخامسة، د.ت.

١١٧- **(مدارك التنزيل وحقائق التأويل) تفسير النسفي،** النسفي أبو البركات عبد الله، دار الفكر بيروت، د.ت.

١١٨- **مراتب النحويين، لأبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي، ت(٣٥١هـ)** تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي القاهرة، د .ت.

١١٩- **المزهر في علوم اللغة وأنواعها، لجلال الدين السيوطي ت(٩١١هـ)** تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، د.ت.

١٢٠- **المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي ت (٣٧٧هـ)** تحقيق: د.حسن هنداوي، دار القلم دمشق، دار المنارة، بيروت، ١٤٠٧هـ.

١٢١- **المسائل العضديات، لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي، ت(٣٧٧هـ)** تحقيق: د. علي جابر المنصوري، عالم الكتب مكتبة النهضة العربية، ١٤٠٦هـ -١٩٨٦م.

١٢٢- **المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، لأبي علي الفارسي ت(٣٧٧هـ)** دراسة وتحقيق: صلاح الدين عبد الله السنكاوي- بغداد ١٩٨٣م.

١٢٣- **المسائل المنثورة، لأبي علي الفارسي ت (٣٧٧هـ)** تحقيق: مصطفى الحيدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، د.ت.
١٢٤- **المساعد على تسهيل الفوائد، لبهاء الدين بن عقيل ت (٧٦٩هـ)** تحقيق: د.محمد كامل بركات دار الفكر، بيروت، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.
١٢٥- **مشكل إعراب القرآن، لمكي بن أبي طالب ت (٤٣٧هـ)** تحقيق: د.حاتم الضامن، مؤسسة الرسالة، الطبعة الرابعة ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
١٢٦- **معاني الحروف، لعلي بن عيسى الرماني ت (٣٨٤هـ)**، تحقيق: د.عبد الفتاح شلبي دار الشروق، الطبعة الثالثة ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.
١٢٧- **معاني القرآن، للأخفش سعيد بن مسعدة الأخفش الأوسط ت(٢١٥هـ)** تحقيق: د.فايز فارس المطبعة العصرية- الكويت ١٤٠٠هـ.
١٢٨- **معاني القرآن للفراء، لأبي زكريا يحيى بن زياد ت(٢٠٧هـ)** تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد النجار، دار السرور، د.ت.
١٢٩- **معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزجاج ت(٣١١هـ)** تحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي عالم الكتب بيروت، ١٤٠٨هـ -١٩٨٨م.
١٣٠- **معجم الأدباء، لياقوت الحموي ت(٦٢٦هـ)**، دار المستشرق بيروت د.ت.
١٣١- **معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية، لعمر رضا كحالة، ت (١٤٠٨هـ)** مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء التراث، بيروت، د.ت.
١٣٢- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري ت(٧٦١هـ)** تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر- بيروت،.١٤٠٩هـ
١٣٣- **المقتصد في شرح الإيضاح، لعبد القاهر الجرجاني ت (٤٧١هـ)** تحقيق: د.كاظم بحر المرجان منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراق، دار الرشيد للنشر ١٩٨٢م.
١٣٤- **المقتضب، لأبي العباس المبرد ت(٢٨٦هـ)** تحقيق: د.محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي- مصر، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

١٣٥- **المقرب، لابن عصفور الأشبيلي ت (٦٦٩هـ)** تحقيق: عادل عبد الموجود، وعلي معوض، دار الكتب العلمية- بيروت، ١٤١٨هـ.
١٣٦- **المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، لأبي الفرج ابن الجوزي ت(٥٩٧هـ)** تحقيق: محمد و مصطفى ابني عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية بيروت.
١٣٧- **المنصف، لأبي الفتح ابن جني ت (٣٩٢هـ)** تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.
١٣٨- **الموجز في نشأة النحو ، لمحمد الشاطر أحمد**، مكتبة الكليات الأزهرية- القاهرة ١٤٠٣ هـ- ١٩٨٣م.

النون

١٣٩- **نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم السهيلي ت (٥٨١هـ)** تحقيق: د.محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام – القاهرة، د.ت.
١٤٠- **نحو الخليل من خلال العين، للدكتور هادي نهر**، دار اليازوري عمان ٢٠٠٥م.
١٤١- **النحو الوافي، لعباس حسن**، دار المعارف بمصر، الطبعة الخامسة.
١٤٢- **نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي بركات الأنباري ت (٥٧٧هـ)** تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الأردن، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
١٤٣- **النشر في القراءات العشر، لأبي الخير محمد بن الجزري ت(٨٣٣هـ)** تصحيح ومراجعة: علي محمد الصباغ، دار الكتب العلمية بيروت، د.ت.

الهاء

١٤٤- **هداية السالك إلى ألفية ابن مالك، للدكتور صبيح التميمي** جامعة الفاتح طرابلس- المغرب ١٩٩٨م.
١٤٥- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطي ت(٩١١هـ)** تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت،.١٤١٨هـ.

الواو

١٤٦- **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأحمد بن خلكان ت (٦٨١هـ)** تحقيق: د. إحسان عباس، دار صارد، بيروت، د.ت.

المجلات

١- **بحث (القياس في النحو العربي)** للدكتور. محمد أحمد سحلول، مجلة كلية الشريعة واللغة العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية فرع أبها، العدد الأول رجب ١٣٩٨هـ -١٣٩٩هـ.